

سلسلة مؤلفات الحافظ ابن عبد الهادي (٢):

تَعْلِيْقَاتُ عَلَى الْعَلَاءِ بْنِ أَبِي جَالْتَمُزْ

النَّصْفُ الثَّانِي مِنْ الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ

نَأَلَفَ

الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي القدسي

المتوفى سنة ٧٤٤ هـ

تَحْقِيقُ

سامي بن محمد بن جاد الله

تَقَرَّرَ

فضيلة الشيخ المحرر

عبد الله بن عبد الرحمن السعدي

أَضْرَأُ السِّلْفِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مجموع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي المزني

الرياض - ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٤٥ - ٢٣٢١٠٤٥

تطلب نشرنا من :

مكتبة الأمام البخاري - مصر - الاستهلاكية - ت ٢٤٣٧٤٢ / ٠٦٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ .

أما بعد :

فهذا كتاب لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، علّق فيه على كتاب «العلل» لابن أبي حاتم ، ولذلك سمّاه ابن رجب : «تعلّيق على العلل لابن أبي حاتم» ، وقال : كمل منه مجلدان ١. هـ .

وسماه البغدادي في «هدية العارفين» : «شرح كتاب العلل على ترتيب كتب الفقه» . ولعله هو الذي عناه الحافظ ابن حجر بقوله : « وشرع في كتاب العلل على ترتيب كتب الفقه ، وقفت منه على المجلد الأول » ١. هـ .

وقد قام الشيخ / سامي بن محمد بن جاد الله - وفقه الله تعالى - بتحقيق ما وجد من الكتاب ، ولم يثقل ما حقق بالحواشي ، وإنما اكتفى فقط بعزو كلام ابن عبد الهادي ، وقد بين طريقتيه في التحقيق ، وذكر وصف النسخة التي اعتمد عليها ، فجزاه الله خيرا .

هذا فيما يتعلق بالكتاب باختصار .

وأما ما يتعلق بالمؤلف :

فابن عبد الهادي كان من كبار علماء عصره ، ومن كبار الحفاظ في وقته ، ومن أجلّ تلاميذ ابن تيمية والمزي ، ولعله أعلمهم بالحديث ، حتى قال الصفدي في «أعيان العصر» (٢٧٤/٤) : (وتبحر في معرفة أسماء الرجال ، وضيق على المزي فيها المجال كان من أفراد الزمان ، رأيته يواقف شيخنا جمال الدين المزي ويرد عليه في أسماء

الرجال ، واجتمعت به غير مرة ، وكنت أسأله أسئلة أدبية وأسئلة عربية ، فأجده فيها سيلا يتحدر ، ولو عاش لكان عجبا) .

وقال عماد الدين ابن كثير - كما في «الدرر الكامنة» (٣/٤٢٢) - : (وكان حافظا ، علامة ، ناقدا ، حصّل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار ، وبرع في الفنون ، وكان جبلا في العلل والطرق والرجال ، حسن الفهم جدا ، صحيح الذهن) (١) .

وقال أبو عبد الله الذهبي في «التذكرة» (٤/١٥٠٨) : (الإمام الأوحى ، الحافظ ذي الفنون واعتنى بالرجال والعلل ، وبرع ، وجمع ، وتصدّى للإفادة والاشتغال في القراءات ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، والنحو ، وله توسع في العلوم ، وذهن سيال . . .) . ا. ه .

ولما تقدم نقل عن المزي والذهبي أنها ما التقيا به إلا واستفادا منه (٢) .

قلت : ومما يدل على إمامته وتمكنه من العلوم - وخاصة علم الحديث - ما وجد من كتبه (٣) ، وخاصة كتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي» فإنه كتاب نفيس في بابه ، قيم في معناه ، يدل على علمه بالشرعية ، وبراعته في علم الحديث ، وعلى منهجه الأثري ، ومسلكه السلفي .

وسياتي - إن شاء الله تعالى - الكلام على شيء من ذلك .

* * *

(١) وقال نحو هذا في «البداية والنهاية» (١٨/٤٦٦-٤٦٧) .

(٢) في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/٣٣٢) : (قال المزي : ما التقيت به إلا واستفدت منه . ونقل الحسيني هذا الكلام عن الذهبي أنه قاله في جنازته) . ا. ه .

وفي «المعجم المختص» للذهبي (٢١٦) : (كتب عني ، واستفدت منه) . ا. ه .

(٣) أو ما نقل عنها ، وفي «نصب الراية» للزيلعي الكثير من ذلك .

فصل

في بيان شيء من منهج ابن عبد الهادي في علم الحديث ،
وذكر بعض الفوائد الحديثية من كلامه .

من المتقرر اختلاف مناهج أهل العلم ، وتعدد طرائقهم في الصناعة الحديثية ،
كما هو الشأن في سائر العلوم .

ولنذكر بعض نصوص أهل العلم التي فيها الإشارة إلى ذلك الاختلاف :

١- قال أبو جعفر بن جرير في كتابه «تهذيب الآثار - مسند علي رضي الله عنه» (ص : ٤)
- بعد أن ذكر الحديث الأول ^(١) - :

(وهذا خبر عندنا صحيح سنده .

وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيا غير صحيح .

وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ،
والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه ، وقد حدث هذا الحديث عن
حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة غير سفيان ، غير أن في أسانيد بعضها بعض من في نقله
نظر ...) ا.هـ .

وقال أيضا بعد أن ذكر الحديث الثاني :

(وهذا خبر عندنا صحيح سنده .

وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيا غير صحيح .

(١) الأول بالنسبة لما وجد من كتابه هذا .

وذلك أنه خبر لا يعرف لبعض ما فيه مخرج عن علي عن النبي ﷺ يصح إلا من هذا الوجه (ا. ه .

وقال أيضا بعد الحديث الثالث :

(وهذا خبر عندنا صحيح سنده .

وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح ، لعل :

إحداها : ما ذكرنا من اضطرب الرواة فيه على الأعمش ، فيرويه شريك عنه عن المنهال عن عباد عن علي .

ويرويه أبو بكر بن عياش عنه عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن زهير بن الأقرم عن علي عن النبي ﷺ .

والثانية : أن الأعمش عندهم مدلس ، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه «حدثنا» أو «سمعت» وما أشبه ذلك .

والثالثة : أنهم لا يرون الحجة تثبت بنقل المنهال بن عمرو .

والرابعة : أن شريكا عندهم غير معتمد على روايته .

والخامسة : أن هذا الحديث حديث قد حدث به عن المنهال بن عمرو غير الأعمش ، فقال فيه : عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عباس عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ .

والسادسة : أن الصحاح من الأخبار وردت في ديون رسول الله ﷺ ومواعيده بعده ، بأن الذي تولى قضاءها وإنجازها عنه أبو بكر الصديق رحمة الله عليه . . . (ا. ه .

وقد استمر ابن جرير على هذا المنهج فيما وجد من كتابه «تهذيب الآثار» ، وهذا يدل على تباين الطرق والمسالك في الصناعة الحديثية ، وبعض ما ذكره من الاختلاف

بينه وبين الآخرين الأمر فيه واسع ، ولكن بعضه يدل على اختلاف في الطريقة والمنهج بينه وبين غيره من أئمة الحديث ، خاصة لمن توسع في دراسة منهجه في ما وصلنا من كتابه «تهذيب الآثار» - وهو كثير - فطريقته تمثل طريقة المتأخرين ^(١) أو الفقهاء .

٢- قال أبو عبد الله الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٤٧) :

(القسم الثالث من الصحيح المختلف فيه : خبر يرويه ثقة من الثقات ، عن إمام من أئمة المسلمين ، فيسنده ، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلونه .

ومثاله : حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له إلا من عذر » .

هكذا رواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير ، وهو ثقة ، وقد وقفه سائر أصحاب سعيد بن جبير .

وهذا القسم مما يكثر ، ويستدل بهذا المثال على جملة من الأخبار المروية هكذا ، فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء ، فإن القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة .

فأما أئمة الحديث فإن القول فيها عندهم قول الجمهور الذي أرسلوه ، لما يخشى من الوهم على هذا الواحد . . .) . ا. هـ .

فأبو عبد الله الحاكم فرق بين طريقة أهل الحديث وطريقة الفقهاء في اختلاف الوصل والإرسال ، ومثل ذلك الاختلاف الذي يقع في وقف الحديث ورفعها ، ونحو ذلك .

وهذا مرجعه إلى الاختلاف في زيادة الثقة - سواء كانت في الإسناد أو المتن - ، ومتى تكون مقبولة ؟ فمن تقدم من أهل الحديث لهم منهج في ذلك ، يختلف عن منهج الفقهاء والأصوليين ومن تبعهم ممن تأخر من أهل الحديث .

(١) أي بالنسبة إلى شعبة بن الحجاج أو يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبه وغيرهم ممن تقدمه .

٣- وقال القاضي أبو يعلى في كتابه «العدة» (٣/٩٣٨) :

(وقد أطلق أحمد رحمه الله القول بالأخذ بالحديث الضعيف ، فقال مهنا : قال أحمد : الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح . فقيل له : تأخذ بحديث : « كل الناس . . . » وأنت تضعفه ! فقال : إنما ضعفت إسناده ، لكن العمل عليه .

وكذلك قال في رواية ابن مشيش - وقد سأله : عمن تحل له الصدقة ، وإلى أي شيء يذهب في هذا ؟ - فقال : إلى حديث حكيم بن جبير . فقلت : وحكيم ثبت عندك في الحديث ؟ قال : ليس هو عندي ثبتا في الحديث .

وكذلك قال مهنا : سألت أحمد رحمه الله عن حديث : معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة ؟ قال : ليس بصحيح ، والعمل عليه ، كان عبد الرزاق يقول : عن معمر عن الزهري مرسلا .

قال أبو يعلى : (معنى قول أحمد « ضعيف » على طريقة أصحاب الحديث ، لأنهم يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء ، كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة ، وهذا موجود في كتبهم : تفرد به فلان وحده .

فقوله : « هو ضعيف » على هذا الوجه ، وقوله : « والعمل عليه » معناه : على طريقة الفقهاء (١ . هـ .

والشاهد من هذا تفريق القاضي أبي يعلى بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء في الإرسال والتدليس والتفرد ، وقد انتقد منهج المحدثين في ذلك وقال : (إنهم يضعفون بما لا يوجب التضعيف عند الفقهاء) .

قلت : وهذا فيه نظر ، ولكن ليس هذا موضع مناقشة كلام أبي يعلى ، وإنما المقصود بيان اختلاف مناهج أهل العلم في ذلك ، وأن ابن عبد الهادي سلك طريقة أئمة الحديث السابقين .

٤- قال أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «صيد الخاطر» (ص ٢٢٤) :

فما أقل فهم هؤلاء الذين شغلهم الحديث من التدقيق الذي لا يزم في صحة الحديث ، وإنما وقع لقلّة الفقه والفهم .

إن البخاري ومسلم تركا أحاديث أقوام ثقات لأنهم خولفوا في الحديث فنقص الأكثرون من الحديث وزادوا ولو كان ثم فقه لعلموا أن الزيادة من الثقة مقبولة ، وتركوا أحاديث أقوام لأنهم انفردوا بالرواية على شخص ، ومعلوم أن انفراد الثقة لا عيب فيه ، وتركوا من ذلك الغرائب ، وكل ذلك سوء فهم .

ولهذا لم يلتزم الفقهاء هذا ، وقالوا : الزيادة من الثقة مقبولة ولا يقبل القدح حتى بين سببه ، وكل من لم يخالط الفقهاء وجهد مع المحدثين تأذى وساء فهمه ، فالحمد لله الذي أنعم علينا بالحالتين . اهـ .

٥ - وقال ابن رجب في كتابه «مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة» - كما في كتاب «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» ليوסף بن عبد الهادي (ص: ٤٢) ، بعد أن ذكر حديث طاوس عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم . فأمضاه عليهم - :

(فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان :

أحدهما : وهو مسلك الإمام أحمد ومن وافقه ، ويرجع إلى الكلام في إسناد الحديث بشذوذه وانفراد طاوس به ، وأنه لم يتابع عليه ، وانفراد الراوي بالحديث وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه ، وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح ، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين ، كالإمام أحمد ويحيى القطان ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم ، وهذا الحديث لا يرويه عن ابن عباس غير طاوس) ١.هـ .

والشاهد من كلام ابن رجب هذا أنه يبيّن طريقة أئمة الحديث المتقدمين في

التعامل مع التفرد الذي يقع في الحديث ، وأن هذا التفرد يوجب التوقف في صحة الخبر ، ويكون بذلك شاذاً أو منكراً ، إلا إذا توبع أو جاء ما يشهد له ، وأن طريقة من تأخر بخلاف ذلك .

٦ - وقال أيضاً في «فتح الباري» (١/٣٦٢-٣٦٣) - بعد أن ذكر حديث أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ، ولا يمس ماء - :

(وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق ، منهم إسماعيل بن أبي خالد وشعبة ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة ومسلم بن الحجاج وأبو بكر الأثرم والجوزجاني والترمذي والدارقطني وقال أحمد بن صالح المصري الحافظ : لا يحل أن يروى هذا الحديث . يعني أنه خطأ مقطوع به ، فلا تحل روايته من دون بيان علته .

وأما الفقهاء المتأخرون فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته ، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح ، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث .

ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين ، كالطحاوي والحاكم والبيهقي (١٠١ هـ

ففرّق هنا أيضاً بين طريقة أئمة الحديث من السلف ، وبين طريقة المتأخرين من الفقهاء - والذين تبعمهم بعض المتأخرين من أهل الحديث - في تحليل الأخبار ، وبين أنه لا يكفي عند الحكم على الحديث النظر إلى ظاهر إسناده وحسب ، بل لا بد من النظر في دقائق علم الحديث .

وهذا الذي نبه عليه أبو الفرج بن رجب واضح ، فكم من حديث بين كبار الحفاظ علته ، ومع ذلك صحّحه جمع ممن تأخر^(١) ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر أمثلة على ذلك .

(١) وليس معنى هذا أن أكثر المتأخرين ليس عندهم اهتمام بعلم العلل ، وإنما المقصود أن طريقتهم في التحليل فيها بعض المخالفة لطريقة من تقدم ، وأنهم عندهم شيء من التساهل في ذلك .

وقد نبه أبو الفرج بن رجب في كتبه مرات عدة على طريقة السابقين ، والأئمة المتقدمين ، في مسائل أخرى من علم المصطلح .

٧ - وقال أبو إسحاق الشاطبي في كتابه «الموافقات» (١/٩١) - في المقدمات التي ذكرها في بدايته ، وعددها ثلاثة عشر - قال في المقدمة الثانية عشرة :

(من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقق به : أخذته عن أهله المتحقيقين به على الكمال والتمام) .

إلى أن قال (١/٩٦) : (فصل ، وإذا ثبت أنه لا بد من أخذ العلم عن أهله ، فلذلك طريقتان :

أحدهما : المشاهدة والطريق الثاني : مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين ، وهو أيضا نافع في بابيه بشرطين :

الأول : أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ، ومعرفة اصطلاحات أهله ، ما يتم له به النظر في الكتب

والشرط الثاني : أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين ، وأصل ذلك التجربة والخبر .

أما التجربة فهو أمر مشاهد في أي علم كان ، فالتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما ما بلغه المتقدم ، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري ، فأعمال المتقدمين - في إصلاح دنياهم ودينهم - على خلاف أعمال المتأخرين ، وعلومهم في التحقيق أقعد .

فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين ، والتابعون ليسوا كتابعيهم ، وهكذا إلى الآن ، ومن طالع سيرهم وأقوالهم وحكاياتهم أبصر العجب في هذا المعنى .

وأما الخبر : ففي الحديث : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » (. . . .) .

إلى أن قال : (والأخبار هنا كثيرة ، وهي تدل على نقص الدين والدنيا ، وأعظم ذلك العلم ، فهو إذا في نقص بلا شك .

فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم على أي نوع كان ، وخصوصا علم الشريعة ، الذي هو العروة الوثقى ، والوزر الأحمى ، وبالله تعالى التوفيق) ١. هـ .

فبين أبو إسحاق الشاطبي أنه ينبغي لطالب العلم أن يتحرى كتب المتقدمين ، وذلك لكون المتقدمين أقعد بالعلم من غيرهم من المتأخرين ، ودليل ذلك التجربة والخبر ، وما قاله الشاطبي عام في كل العلوم ، ويدخل في ذلك علم الحديث ، والله تعالى أعلم .

* * *

فصل

وما تقدم من قول ابن جرير والحاكم وأبي يعلى وابن الجوزي وابن رجب والشاطبي وكذلك كلام غيرهم يدل على اختلاف مناهج علماء الحديث ، وتباين طرقهم في مسائله ، وهذا مطرد في سائر العلوم ، والمصيب منهم له أجران ، والمخطئ له أجر واحد ، لأن هذه المسائل اجتهادية كما هو معلوم .

والدليل الثاني الذي يدل على ذلك : اختلافهم في الحكم على الحديث تصحيحا وتضعيفا ، وقبولا وردا ، ويظهر ذلك لمن توسع في المقارنة بين أحكام المتقدمين على الأحاديث وأحكام المتأخرين ، وهذا الاختلاف مرجعه إلى أمرين :

١- إما لعدم العلم بشيء له علاقة بتصحيح خبر بعينه أو تضعيفه ، بحيث لو علمه الطرف الآخر لوافق حكم الأول ، كالانقطاع في السند مثلا ، أو ضعف راو ،

ونحو ذلك .

والاختلاف الناشئ عن هذا الأمر لا يعد من الاختلاف في المنهج ، وبالتالي ليس هو المقصود هنا ، وإنما المقصود هنا الأمر الثاني ، وهو :

٢- ما كان بسبب الاختلاف في المنهج ، وهذا هو الذي سبقت الإشارة إلى شيء منه في كلام أبي يعلى وغيره ، ويظهر هذا أيضا من خلال المقارنة بين كلام أهل العلم في الحكم على الأحاديث ، فالمقارن يجد اختلافا كبيرا بينهم في ذلك ، وهذا الاختلاف مرجعه في كثير منه إلى هذا الأمر ، ولذلك قال الذهبي في أول كتابه «الموقظة» (ص: ٢٤) :

(الحديث الصحيح هو : ما دار على عدل متقن واتصل سنده ، فإن كان مرسلا ففي الاحتجاج به اختلاف .

وزاد أهل الحديث : سلامته من الشذوذ والعلة ، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء ، فإن كثيرا من العلل يأبونها .

فالمجمع على صحته إذا : المتصل السالم من الشذوذ والعلة ، وأن يكون رواه ذوي ضبط وعدالة وعدم تدليس (ا.هـ^(١)) .

وقال محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه «العواصم» (٢/٩١) :

(وعامة التضعيف إنما يكون بقلة الحفظ ، وكثرة الوهم ، وللمحدثين تشديد كثير لا يوافقون عليه ، فإن المعتمد عند الأصوليين أن يكون وهم الراوي أكثر من إصابته على قول أو يكون مساويا على قول الأكثرين ، وأما إذا كان وهمه أقل فإنه يجب قبوله عند الأصوليين ، وليس كذلك مذهب المحدثين) ا.هـ .

وهذا الذي قاله ابن الوزير فيه بعض النظر ، وليس هذا المكان محل بيان ذلك ،

(١) سبق الذهبي إلى هذا الكلام شيخه ابن دقيق العيد في «الافتراح» ، و«الموقظة» اختصار لـ «الافتراح» ، ولكن ما قاله الذهبي هنا لا شك أنه يرى صحته ، ولذلك جزم به ، ولم ينسبه

وإنما الشاهد منه أن كثيرا من الاختلاف الذي يقع عند الحكم على الحديث مرجعه إلى اختلاف مسالك أهل العلم ، وتباين طرائقهم في علم أصول الحديث ، ولا شك أن طريقة من تقدم من أهل الحديث هي الطريقة المثلى التي ينبغي أن يسار عليها ^(١) .

* * *

فصل

قلت : وقد سلك أبو عبد الله بن عبد الهادي طريقة السابقين ، ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث ، والدليل على هذا من جهتين :

١ - إجمالا . ٢ - تفصيلا .

أما إجمالا : فالدليل على هذا من جهتين :

(١) موافقة أحكامه على الأحاديث لأحكام من سبقه من الأئمة الحفاظ ، وتسليمه لهم فيما ينقله عنهم .

(٢) في حكمه على الأحاديث التي لم يسبق فيها حكم للأئمة السابقين ، يلاحظ أنه يسير على طريقتهم ، ويسلك منهجهم ، وإذا أردت التحقق من ذلك فانظر كتابه : «الصارم المنكي» وكتابه «المحرر» وكتابه «تنقيح التحقيق» ، فسوف تلاحظ ذلك ، والله تعالى أعلم .

وأما تفصيلا ، فالدليل من جهتين أيضا (١) :

(١) كتاب «الصارم المنكي» من أنفس كتب ابن عبد الهادي ، والصناعة

لأحد .

(١) وليس معنى هذا أنهم لم يختلفوا في شيء من المنهج ، فهذا الظن غير صحيح ، فقد اختلفوا ولكنهم متفقون في أكثر قضايا علم الحديث ، فأصبحوا يمثلون منهجا واحدا متقاربا ، ولذلك صح أن يقال : منهج من تقدم من أهل الحديث ، أو : منهج أهل الحديث - كما تقدم في كلام بعض أهل العلم - ، وما اختلفوا فيه يؤخذ فيه بما دل عليه الدليل .

(٢) سوف أقتصر هنا على ذكر الجهة الأولى ، وأما الجهة الثانية - وهي كلامه المتفرق في كتبه

الحديثية فيه عالية ، وقد رد فيه على كتاب «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» لتقي الدين السبكي ، وسوف أنقل بعض مقدمة ابن عبد الهادي لكتابه «الصارم» وكلامه على الحديث الأول ، وأقارن به كلام السبكي ، مع العلم بأن كلام ابن عبد الهادي يمثل منهج الأئمة المتقدمين ، وأما كلام السبكي فيمثل منهج المتأخرين .

وقبل الشروع في ذلك أبين من هو السبكي ؟ بذكر بعض كلام أهل العلم الذين ترجموا له ، فأقول وبالله التوفيق :

تقي الدين السبكي ممن اشتهر بالعلم في زمنه ، حتى قال عنه أبو عبد الله الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/٣٤) : (الحافظ ، العلامة ، البارع ، عالم الديار المصرية المحدث) . ا. ه .

وقال عنه في «المعجم المختص بالمحدثين» (ص: ١٦٦) : (القاضي ، الإمام ، العلامة ، الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، فخر العلماء وكان صادقا متبثتا ، خيرا دينيا ، متواضعا حسن السمات ، من أوعية العلم ، يدري الفقه ويقرره ، وعلم الحديث ويجرره ، والأصول ويقرئها ، والعربية ويحققها وصنف التصانيف المتقنة ، وقد بقي في زمانه الملحوظ إليه بالتحقيق والفضل) . ا. ه .

وقال في «تذكرة الحفاظ» (٤/١٥٠٧) : (وسمعت من العلامة ذي الفنون فخر الحفاظ . . .) . ا. ه .

وقال البرزالي : (وفي يوم . . . ذكر الدرس الإمام العلامة تقي الدين السبكي المحدث بالمدرسة الهكارية) . ا. ه من «البداية» (١٨ / ٢١٠) .

وقال عماد الدين ابن كثير في «البداية» أيضا (١٨ / ٢٢٤) : (وفي سلخ ربيع الأول درّس العلامة المحدث تقي الدين السبكي) . ا. ه .

وقال أيضا (١٨ / ٥٦٦) : (. . . سمع الحديث في شببته بديار مصر ، ورحل إلى الشام ، وقرأ بنفسه ، وكتب وخرّج ، وله تصانيف كثيرة منتشرة ، كثيرة

الفائدة ، وما زال في مدة القضاء يصنف ويكتب إلى حين وفاته ، وكان كثير التلاوة ، وذكر لي أنه كان يقوم من الليل رحمه الله (١٠ هـ .

وقال عنه أبو الحجاج المزي : (شيخ الإسلام) . كما في «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب بن علي السبكي (١٠/١٩٥) .

وقال عنه الإمام أبو العباس بن تيمية : (لقد برز هذا على أقرانه) كما في «الطبقات» أيضا (١٠/١٩٥) .

قلت : ومع ذلك كله فإن منهجه ^(١) في الصناعة الحديثية فيه نظر بين ، ومسلكه في ذلك فيه ضعف ظاهر ، حتى قال أبو عبد الله بن عبد الهادي في مقدمة كتابه «الصارم» (ص: ١٨) : (أما بعد : فإني وقفت على الكتاب الذي ألفه بعض قضاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية في مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى القبور ، وذكر أنه كان قد سماه «شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة» ، ثم زعم أنه اختار أن يسميه «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» ، فوجدت كتابه مشتملا على تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة ، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة ، والآثار القوية المقبولة ، أو تحريفها عن مواضعها ، وصرفها عن ظاهرها ، بالتأويلات المستنكرة المردودة ، ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلا مماريا ، معجبا برأيه ، متبعا لهواه ، ذاهبا في كثير مما يعتقده إلى الأقوال الشاذة ، والآراء الساقطة ، صائرا في أشياء مما يعتمد على الشبه المخيلة ، والحجج الداحضة ، وربما خرق الإجماع في مواضع لم يسبق إليها ، ولم يوافق أحد من الأئمة عليها ، وهو في الجملة لون عجيب ، وبناء غريب إلى آخره (١٠ هـ .

قلت : والذي دعى تقي الدين السبكي إلى تقوية الأحاديث الضعيفة والساقطة ، وتثبيت الأحاديث المعلولة والمنكرة ، أمران :

(١) وأشد من هذا وأعظم تخليطه في منهجه العقدي ، ومخالفته للكتاب والسنة .

١- منهجه العقدي ، فقد سلك نهج الخلف ، ولم يتبع منهج السلف .
 ٢- وأيضا في الصناعة الحديثية سار على طريقة المتأخرين ، ولم يسلك طريقة المتقدمين من أئمة الحديث .

وعندما تقارن بين كتاب ابن عبد الهادي وكتاب السبكي تجد فرقا واضحا ، وبونا شاسعا بين المنهجين في الصناعة الحديثية ^(١) .

فالسبكي ذهب إلى تقوية الأحاديث الواردة بلفظ الزيارة إلى قبر الرسول ﷺ ، مثل حديث : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » وغيره مما هو في معناه ، فذكر خمسة عشر حديثا حكم بثبوت الحديث الأول منها ، فقال عنه : حسن أو صحيح ، وباقي الأحاديث قَوَّى بعضها وجعله صالحا لأن يعتضد به غيره .

فبيّن شمس الدين ابن عبد الهادي نكارة هذه الأحاديث وسقوطها ، وبطلان بعضها ووضعها ، وأنها أحاديث لا يصح منها شيء ، وأنها دائرة بين أن تكون أحاديث منكرة أو معلولة أو موضوعة .

كما بيّن أن بعض الأحاديث التي جعلها السبكي أحاديث متعددة هي في حقيقتها حديث واحد ، ولكن تعمد بعض الكذابين أن يرووها على أوجه متعددة ، ومنها ما أخطأ فيه بعض الضعفاء فرواها على أوجه أخرى .

وختم ابن عبد الهادي كلامه على هذه الأحاديث بقوله : (فقد تبين أن جميع الأحاديث التي ذكرها المعارض في هذا الباب ليس فيها حديث صحيح ، بل كلها ضعيفة أو موضوعة لا أصل لها ، وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعارض وهو موضوع عند أهل هذا الباب ، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددتها ، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها ، والحاصل أن ما سلكه المعارض من جمع الطرق في هذا الشأن ، وتصحيح بعضها واعتماده عليه ، وجعل بعضها شاهدا لبعض ومتابعا

(١) هذا فضلا عن الاختلاف في المنهج العقدي .

له ، هو مما تبين خطؤه فيه ، وظهر تعصبه وتحامله في فعله ، وأن ما ذهب إليه شيخ الإسلام - من تضعيفها وردّها وعدم قبوله - هو الصواب . . . (ا.هـ من « الصارم المنكي » (ص: ٢٤٣ - ٢٤٤) .

وقد قوّى هذه الأحاديث غير علي بن عبد الكافي السبكي جمعٌ من المتأخرين ، منهم :

١ - القاضي محمد بن أبي بكر الأحنائي المالكي ، فقال - كما في «الرد على الأحنائي» للإمام ابن تيمية (ص : ١٣٤) - (وورد في زيارة قبره أحاديث صحيحة وغيرها مما لم يبلغ درجة الصحيح ، لكنها يجوز الاستدلال بها على الأحكام الشرعية ، ويحصل بها الترجيح) ا.هـ .

٢ - ومنهم : ابن علّان الصديقي المكي ، فقد رد على ابن عبد الهادي ، وسَمّى كتابه : «المبرد المبكي في رد الصارم المنكي» ، كما في «فهرس الفهارس» للكتاني (٢٧٧/١) .

٣ - ومنهم : إبراهيم بن عثمان السمنودي المصري ، فقد رد على ابن عبد الهادي في هذه القضية ، وسَمّى رده : «نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي» ، وهو مطبوع .

٤ - ومنهم : عبد الحي اللكنوي ، قال عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٧٣٠/٢) : (وله في مسألة زيارة القبر النبوي وشد الرحال له عدة مصنفات ، منها : «الكلام المبرم في نقض القول المحكم» ، و«الكلام المبرور في رد القول المنصور» ، و«السعي المشكور في رد المذهب المأثور» ، وقال رحمه الله : ألفتها ردا لرسائل من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ ، وحرّم زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية . ا.هـ من كتابه «إبراز الغي الواقع في شفاء العي» ، وكتبه الثلاثة هي كالرد على «الصارم المنكي» (ا.هـ .

وغيرهم ممن قوّى هذه الأحاديث وذهب إلى ثبوتها ، وهذا كله بسبب المنهج الضعيف الذي سلكوه في تقوية هذه الأحاديث ، والذي سوف يأتي - إن شاء الله تعالى - بيان ضعفه .

وسوف أسوق هنا كلام السبكي على الحديث أولاً - مع حذف الأسانيد التي ذكرها والاقتصار على كلامه على الحديث من ناحية الصناعة الحديثية - أولاً ، ثم أتبعه بكلام ابن عبد الهادي ، وأبين - إن شاء الله تعالى - موافقة كلامه لكلام كبار الحفاظ على هذه الأحاديث ، وأنه لم يتفرد بهذا ، وأن ما يقال عن تشدده في ذلك غير صحيح ، وإنما مرجع ذلك إلى اختلاف المنهج في الصناعة الحديثية ، وبالله التوفيق .

* * *

كلام السبكي :

قال في «شفاء السقام» (ص : ٢) : (الحديث الأول : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما) .

ثم ساق أسانيده لهذا الحديث ، فأورده بإسناده إلى الدارقطني قال : (حدثنا القاضي المحاملي ثنا عبيد بن محمّد الوراق ثنا موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من زار قبري وجبت له شفاعتي ») .

ثم قال : (هكذا في عدة نسخ معتمدة من «سنن الدارقطني» : (عبيد الله) مصغرا ، منها نسخة كتبها عنه أحمد بن محمّد بن الحارث الأصفهاني ، وعليها طباق كثيرة على ابن عبد الرحيم فمن بعده إلى شيخنا ، وكذلك رواه الدارقطني في غير «السنن» ، واتفقت روايته على ذلك في «السنن» ، وفي غيره ...) .

ثم ساق أسانيده إلى الرواة عن الدارقطني عنه بالإسناد السابق ، ثم قال

(ص: ٦) : (فقد اتفقت الروايات عن الدارقطني عن المحاملي على « عبيد الله » مصغرا ، وكذلك رواه غير الدارقطني عن غير المحاملي عن عبيد بن محمد) .

ثم ساق إسناده إلى البيهقي قال : (أنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو الفضل محمد ابن إبراهيم ثنا محمد بن زنجويه العشيري ^(١) ثنا عبيد بن محمد بن القاسم بن أبي مريم الوراق - وكان نيسابوري الأصل سكن بغداد - ثنا موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . . .) وذكر الحديث مرفوعا ، ثم قال السبكي : (فقد ثبت عن عبيد بن محمد روايته على التصغير ، وعبيد بن محمد ثقة قاله الخطيب رحمه الله تعالى .

ورواه عن موسى بن هلال عن عبيد بن محمد ^(٢) جماعة ، منهم : جعفر بن محمد البزوري . . .) ونقل إسناده من « الضعفاء » للعقيلي ، ثم قال : (هكذا رأيت في نسخة : عبيد الله) .

قال : (ومنهم محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحسي ، واختلف عليه ، فروي عنه مصغرا كما رواه غيره . . .) وساق إسناده بذلك إلى الأحسي ، ثم قال (ص: ٧) : (وروي عنه مكبرا) وساق إسناده بذلك إليه أيضا ، ثم قال : (هكذا نقلته من خط الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري رحمه الله ، وهكذا قاله أبو أحمد ابن عدي في كتاب «الكامل» . . .) ثم ساق إسناده إلى ابن عدي وغيره ، ثم قال (ص: ٨) : (ومرض الحافظ يحيى بن علي القرشي هذه الرواية ، وذكر أن الصواب « عبيد الله » بالتصغير ، ورأيت في «تاريخ ابن عساكر» بخط أبي عبد الله البرزالي : المحفوظ عن ابن سمرة : عبيد الله .

وقال أبو أحمد بن عدي في «كتاب الكامل» . . . : عبد الله أصح .

وفيا قاله نظر ، والذي نرجح أن يكون عبيد الله ، لتظافر روايات عبيد بن

(١) كذا ، وصوابه : (القشيري) كما في «سير أعلام النبلاء» (١٤٣/١٤) .

(٢) كذا ، وصوابه : (عبيد الله بن عمر) .

محمّد كلها ، وبعض روايات ابن سمرة ، ولما سنذكره من متابعة مسلمة الجهني لموسى ابن هلال كما سيأتي في الحديث الثالث .

ويحتمل أن يكون الحديث عن عبيد الله وعبد الله جميعا ، ويكون موسى سمعه منهما ، وتارة حدث به عن هذا ، وتارة عن هذا .

ومن رواه عن موسى عن عبد الله : الفضل بن سهل . . .) ثم ساق إسناده إلى ابن أبي الدنيا عن الفضل بن سهل عن موسى عن عبد الله بن عمر ، ثم قال : (وهكذا قاله أبو الحسين يحيى بن الحسن الحسيني في كتاب «أخبار المدينة» قال : ثنا رجل من طلبة العلم ثنا الفضل بن سهل فذكره .

قال حفيد صاحب الكتاب الحسن بن محمّد بن يحيى في موضع آخر منه يعني أبا بكر وكذلك رواه ابن الجوزي في «مثير العزم الساكن» ونقلته من خطه قال : أنبأنا الحريري . . .) وساق إسناده إلى ابن أبي الدنيا .

ثم قال (ص: ٩) : (وهذه الطريق - إن صحت - تحمل على أن الحديث عنهما كما قدمناه ، فإنه لا تنافي في ذلك ، على أن عبد الله المكبر روى له مسلم مقرونا بغيره . . .) ثم ذكر أقوال أهل العلم في العمري - وسأذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى - إلى أن قال : (وقال ابن حبان : كان ممن غلب عليه الصلاح حتى غلب [كذا، وفي «المجروحين» : (غفل)] عن ضبط الأخبار ، وجودة الحفظ للآثار ، تقع المناكير في روايته ، فلما فحش خطؤه استحق الترك .

وهذا الكلام من ابن حبان يعرفك أنه لم يتكلم فيه لجرح في نفسه ، وإنما هو لكثرة غلظه ، وأما حكمه باستحقاقه الترك فمخالف لإخراج مسلم رحمه الله تعالى له في المتابعات ، وليس هذا الحديث في مظنة أن يحصل فيه التباس على عبد الله ، لا في سنده ، ولا في متنه ، فإنه في نافع كما سبق وخصيص به ^(١) ، ومتن الحديث في غاية

(١) يشير إلى قول ابن معين : إنه في نافع صالح .

القصر والوضوح ، فاحتمال خطائه فيه بعيد ، والرواة جميعهم إلى موسى بن هلال ثقات لا ريبة فيهم .

وموسى بن هلال قال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وأما قول أبي حاتم الرازي فيه : إنه مجهول . فلا يضره ، فإنه إما أن يريد جهالة العين أو جهالة الوصف ، فإن أراد جهالة العين - وهو غالب اصطلاح أهل هذا الشأن في هذا الإطلاق - فذلك مرتفع عنه ، لأنه قد روى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن جابر المحاربي ومحمد بن إسماعيل الأحمسي وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي وعبيد بن محمد الوراق والفضل بن سهل وجعفر بن محمد البزوري ، وبرواية اثنين تنتفي جهالة العين ، فكيف برواية سبعة؟!

وإن أراد جهالة الوصف ، فرواية أحمد عنه ترفع من شأنه ، لا سيما مع ما قاله ابن عدي فيه .

ومن ذكره في مشايخ أحمد رحمه الله أبو الفرج بن الجوزي وأبو إسحاق الصريفي ، وأحمد رحمه الله لم يكن يروي إلا عن ثقة ، وقد صرح الخصم بذلك في الكتاب الذي صنفه في الرد على البكري بعد عشر كراريس منه ^(١) ، قال : إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان ، منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله .

وقد كفانا الخصم بهذا الكلام مؤنة تبين أن أحمد لا يروي إلا عن ثقة ، وحينئذ لا يبقى له مطعن فيه .

وأما قول العقيلي : إنه لا يتابع عليه . وقول البيهقي : سواء أقال عبيد الله أم عبد الله فهو منكر عن نافع عن ابن عمر لم يأت به غيره .

(١) يشير إلى الإمام ابن تيمية .

فهذا وما في معناه يدللك على أنه لا علة لهذا الحديث عندهم إلا تفرد موسى به ، وأنهم لم يهتملوه له لخفاء حاله ، وإلا فكف من ثقة يتفرد بأشياء ويقبل منه ، وأما بعد قول ابن عدي فيه ما قال ، ووجود متابع ، فإنه يتعين قبوله وعدم رده .

ولذلك - والله أعلم - ذكره عبد الحق رحمه الله في «الأحكام الوسطى» و«الصغرى» وسكت عنه ، وقد قال في خطبة «الأحكام الصغرى» : إنه تخيرها صحيح الإسناد ، معروفة عند النقاد ، قد نقلها الأثبات ، وتداولها الثقات . وقال في خطبة «الوسطى» - وهي المشهورة اليوم بـ «الكبرى» - : إن سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما يعلم ، وإنه لم يتعرض لإخراج الحديث المعتل كله ، وأخرج منه يسيرا مما عمل به ، أو بأكثره عند بعض الناس واعتمد ونزع إليه عند الحاجة إليه ، وإنه إنما يعلل من الحديث ما كان فيه أمر أو نهي أو يتعلق به حكم ، وأما ما سوى ذلك فربما في بعضها سمح ، وليس منها شيء عن متفق على تركه .

وسبقه الحافظ أبو علي بن السكن إلى تصحيح الحديث الثالث كما سنذكره ، وهو متضمن لمعنى هذا الحديث .

وقول ابن القطان : « إن قول ابن عدي صدر عن تصفح روايات موسى بن هلال لا عن مباشرة أحواله » لا يضر أيضا ، لأن كثيرا من جرح المحدثين وتوثيقهم على هذا التحويل هو أولى من ثبوت العدالة المجردة من غير نظر في حديثه ، وقد وجدنا لرواية موسى بن هلال متابعة وشواهد من وجوه سنذكرها .

وبذلك تبين أن أقل درجات هذا الحديث أن يكون حسنا إن نوزع في دعوى صحته ، فإن الحسن قسمان :

أحدهما : ما في إسناده مستور لم يتحقق أهليته ، وليس مغفلا كثير الخطأ ، ولا ظهر منه سبب مفسق ، ومتن الحديث مع ذلك روي مثله أو نحوه من وجه آخر ، وأقل درجات موسى بن هلال رحمه الله تعالى أن يكون بهذه الصفة ، وحديثه بهذه المثابة .

والقسم الثاني للحسن : أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة ، لم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره في الحفظ ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ، وهذا الحديث قد يقتضي إطلاق اسم الحسن على بعض ما سنذكره من الأحاديث أيضا .

وليس لقائل أن يقول إن هذا يقتضي سلب اسم الحسن عن الحديث الذي نحن فيه ، فإن ما ذكرناه ليس اختلافا في حد الحسن ، بل هو تقسيم له ، والحديث الحسن صادق على كل من النوعين ، ثم إن الأحاديث التي جمعناها في الزيارة بضعة عشر حديثا مما فيه لفظ الزيارة ، غير ما يستدل به لها من أحاديث آخر ، وتظافر الأحاديث يزيدنها قوة حتى أن الحسن قد يترقى بذلك إلى درجة الصحيح .

والضعيف قسمان :

قسم يكون ضعف راويه ناشئا من كونه متها بالكذب ونحوه ، فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا الجنس لا يزيدنها قوة .

وقسم يكون ضعف راويه ناشئا من ضعف الحفظ ، مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حققه ولم يختل فيه ضبطه له .

هكذا قاله ابن الصلاح رحمه الله وغيره .

فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدنها قوة ، وقد يترقى بذلك إلى درجة الحسن أو الصحيح .

ولهذا لما تكلم النووي رحمه الله في أن ميقات ذات عرق هل هو منصوص عليه أو مجتهد فيه ؟ وصحح أنه منصوص عليه ، وذكر عن جمهور أصحابنا تصحيحه للأحاديث الواردة فيه ، وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة ، فمجموعها يقوي بعضه بعضا ، ويصير الحديث حسنا ويحتج به . هكذا ذكره في «شرح المذهب» في كتاب

الحج .

فهذه مباحث في إسناد هذا الحديث :

أولها : تحقيق كونه من رواية عبيد الله المصغر ، وترجيح ذلك على من رواه عن عبد الله المكبر .

وثانيها : القول بأنه عنهما جميعا .

وثالثها : على تقدير التنزل وتسليم أنه عن عبد الله المكبر وحده ، فإنه داخل في قسم الحسن ، لما ذكرناه .

ورابعها : على تقدير أن يكون ضعيفا من هذا الطريق وحده - وحاشى لله - فإن اجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يقويها ويوصلها إلى رتبة الحسن .

وبهذا بل بأقل منه يتبين افتراء من ادعى أن جميع الأحاديث الواردة في الزيارة موضوعة ، فسبحان الله أما استحى من الله ومن رسوله في هذه المقالة التي لم يسبقه إليها عالم ولا جاهل ، لا من أهل الحديث ولا من غيرهم ، ولا ذكر أحد موسى بن هلال ولا غيره من رواة حديثه هذا بالوضع ، ولا اتهمه به فيما علمنا ، فكيف يستجيز مسلم أن يطلق على كل الأحاديث التي هو واحد منها أنها موضوعة ، ولم ينقل إليه ذلك عن عالم قبله ، ولا ظهر على هذا الحديث شيء من الأسباب المقتضية للمحدثين للحكم بالوضع ، ولا حكم متنه مما يخالف الشريعة ، فمن أي وجه يحكم بالوضع عليه لو كان ضعيفا ، فكيف وهو حسن أو صحيح ؟

ولنقتصر على هذا القدر مما يتعلق بسند هذا الحديث الأول (١٠١ هـ كلام

السبكي .

* * *

وأما كلام ابن عبد الهادي :

فإنه بدأ الكلام على الحديث بذكر خلاصة لكلام السبكي السابق ، ثم قال (ص : ٣٠) : (والجواب : أن يقال : هذا الحديث الذي ابتدأ المعترض بذكره وزعم أنه حديث حسن أو صحيح هو أمثل حديث ذكره في هذا الباب ، وهو مع هذا حديث غير صحيح ولا ثابت ، بل هو حديث منكر عند أئمة هذا الشأن ، ضعيف الإسناد عندهم ، لا يقوم بمثله حجة ، ولا يعتمد على مثله عند الاحتجاج إلا الضعفاء في هذا العلم .

وقد بين أئمة هذا العلم والراسخون فيه ، والمعتمد على كلامهم ، والمرجوع إلى أقوالهم ضعف هذا الخبر ونكارته ، كما سنذكر بعض ما بلغنا عنهم في ذلك إن شاء الله تعالى .

وجميع الأحاديث التي ذكرها المعترض في هذا الباب ، وزعم أنها بضعت عشر حديثا ليس فيها حديث صحيح ، بل كلها ضعيفة واهية ، وقد بلغ الضعف ببعضها إلى أن حكم عليه الأئمة الحفاظ بالوضع كما أشار إليه شيخ الإسلام .

ولو فرض أن هذا الحديث المذكور صحيح ثابت ، لم يكن فيه دليل على مقصود هذا المعترض ، ولا حجة على مراده ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ^(١) ، فكيف وهو حديث منكر ضعيف الإسناد ، واهي الطريق ، لا يصلح الاحتجاج بمثله ، ولم يصححه أحد من الحفاظ المشهورين ، ولا اعتمد عليه أحد من الأئمة المحققين .

بل إنما رواه مثل الدارقطني الذي يجمع في كتابه غرائب السنن ، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة ، ويبين علة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع ، أو رواه مثل أبي جعفر العقيلي وأبي أحمد ابن عدي في كتابيهما في الضعفاء ، مع بيانها لضعفه ونكارته ، أو مثل البيهقي مع بيانه أيضا

(١) وقد بسط الكلام على ذلك في «الصارم» من (ص: ٤١) إلى (ص: ٥٤) .

لإنكاره ، قال البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» : (. . . .) .

وساق إسناده من رواية موسى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر وذكر الحديث ، ثم قال (ص: ٣١) : (قال البيهقي : وقيل عن موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر . .) .

ثم رواه بإسناده من هذا الوجه ، ثم قال : (قال البيهقي : وسواء قال : عبيد الله ، أو : عبد الله ، فهو منكر عن نافع عن ابن عمر لم يأت به غيره .

هكذا ذكر الإمام الحافظ البيهقي أن هذا الحديث منكر عن نافع عن ابن عمر ، سواء قال فيه موسى بن هلال : عن عبيد الله ، أو عن عبد الله ، والصحيح أنه عن عبد الله المكبر ، كما ذكره أبو أحمد بن عدي وغيره ، وهذا الذي قاله البيهقي في هذا الحديث وحكم به عليه قول صحيح بين ، وحكم جلي واضح ، لا يشك فيه من له أدنى اشتغال بهذا الفن ، ولا يرده إلا رجل جاهل بهذا العلم .

وذلك أن تفرد مثل هذا العبدي - المجهول الحال الذي لم يشتهر من أمره ما يوجب قبول أحاديثه وخبره - عن عبد الله بن عمر العمري - المشهور بسوء الحفظ وشدة الغفلة - عن نافع عن ابن عمر بهذا الخبر ، من بين سائر أصحاب نافع الحفظ الثقات الأثبات - مثل : يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأيوب السخيتاني ، وعبد الله بن عون ، وصالح بن كيسان ، وإسماعيل بن أمية القرشي ، وابن جريج ، والأوزاعي ، وموسى بن عقبة ، وابن أبي ذئب ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وغيرهم من العالمين بحديثه ، الضابطين لرواياته ، المعتنين بأخباره ، الملازمين له - من أقوى الحجج ، وأبين الأدلة ، وأوضح البراهين على ضعف ما تفرد به ، وإنكاره ، وردة ، وعدم قبوله ، وهل يشك في هذا من شم رائحة الحديث أو كان عنده أدنى بصر به !؟

هذا مع أن أعرف الناس بهذا الشأن في زمانه ، وأثبتهم في نافع ، وأعلمهم بأخباره ، وأضبطهم لحديثه ، وأشدهم اعتناء بما رواه : مالك بن أنس - إمام دار الهجرة - ، قد نص على كراهية قول القائل : زرت قبر النبي ﷺ .

ولو كان هذا اللفظ معروفا عنده أو مشروعا أو مأثورا عن النبي ﷺ لم يكرهه ، ولو كان هذا الحديث المذكور من أحاديث نافع التي رواها عن ابن عمر ، لم يخف على مالك الذي هو أعرف الناس بحديث نافع ، ولرواه عن مالك بعض أصحابه الثقات ، فلما لم يروه عنه ثقة يحتج به ، ويعتمد عليه علم أنه ليس من حديثه ، وأنه لا أصل له ، بل هو مما أدخل على بعض الضعفاء المغفلين في طريقه ، فرواه وحدث به) .

ثم ذكر كلام العقيلي وابن عدي على الحديث - وسيأتي ذكر نص كلامهما إن شاء الله تعالى - ، ثم قال (ص: ٣٤) : (وهذا الذي صححه ابن عدي هو الصحيح - وهو أنه من رواية عبد الله بن عمر العمري الصغير المكبر المضعف ، ليس من رواية أخيه عبيد الله العمري الكبير المصغر الثقة الثبت ، فإن موسى بن هلال لم يلحق عبيد الله ، فإنه مات قديما سنة بضع وأربعين ومائة ، بخلاف عبد الله فإنه تأخر دهرا بعد أخيه وبقي إلى سنة بضع وسبعين ومائة .

ولو فرض أن الحديث من رواية عبيد الله لم يلزم أن يكون صحيحا ، فإن تفرد موسى بن هلال به عنه دون سائر أصحابه المشهورين بملازمته وحفظ حديثه وضبطه ، من أدل الأشياء على أنه منكر غير محفوظ .

وأصحاب عبيد الله بن عمر المعروفون بالرواية عنه ، مثل : يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الله بن نمير ، وأبي أسامة حماد بن أسامة ، وعبد الوهاب الثقفي ، وعبد الله بن المبارك ، ومعتمر بن سليمان ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعلي بن مسهر ، وخالد بن الحارث ، وأبي ضمرة أنس بن عياض ، وبشر بن الفضل ، وأشباههم ، وأمثالهم من الثقات المشهورين .

فإذا كان هذا الحديث لم يروه عن عبيد الله أحد من هؤلاء الأئبات ، ولا رواه ثقة غيرهم ، علمنا أنه منكر غير مقبول ، وجزمنا بخطأ من حسنه أو صححه بغير علم) .

ثم ترجم لموسى بن هلال ، فنقل ترجمته من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، ثم ذكر كلام ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» .

ثم ترجم لعبد الله العمري ونقل أقوال الأئمة فيه ، فذكر كلام ابن حبان من «المجروحين» وكلام الترمذي والبخاري والعقيلي وغيرهم - وسأذكر جل هذه النقول فيما يأتي إن شاء الله تعالى - ، ثم قال (ص: ٣٨) : (فإذا كانت هذه حال عبد الله بن عمر العمري عند أهل هذا الشأن ، والراوي عنه مثل موسى بن هلال المنكر الحديث ، فهل يشك من له أدنى علم في ضعف ما تفرد به ، ورده؟! وهل يجوز أن يقال فيما رواه من الحديث منفردين به : حسن أو صحيح؟! وهل يقول هذا إلا رجل لا يدري ما يقول؟!) .

ثم نقل كلامًا عن كتاب لأحد الحفاظ الكبار - لم يعرفه - حول الحديث ، أشار فيه إلى اختلاف الرواة في شيخ موسى بن هلال - وسأذكر كلامه فيما بعد إن شاء الله تعالى - ، ثم قال (ص: ٣٨) : (انتهى كلام هذا الحافظ ، وهو في طبقة أبي عبد الله بن منده وأبي عبد الله الحاكم - صاحب «المستدرک» - ، والكتاب الذي روى فيه هذا الحديث ، ووقفت على بعضه ، يدل على سعة حفظه ورحلته ، ولا يجوز أن يكون هو ابن منده ، لأن ابن منده له شيوخ كثيرة ، وهو معروف بكثرة الرواية عنهم ، كالأصم وابن الأعرابي وغيرهما ، ولم يرو مؤلف هذا الكتاب فيه عن واحد منهم ، فيما وقفت عليه ، ولأن صاحب هذا الكتاب له شيوخ لا يعرف ابن منده بالرواية عنهم ، وروى في بلاد لم يدخلها ابن منده ، كالبصرة وأنطاكية ونصيبين .

ولا يجوز أن يكون الحاكم أبا عبد الله ، لأن رحلة هذا المؤلف أوسع من رحلة الحاكم ، ولأنه دخل إلى بلدان كثيرة لم يدخلها الحاكم ، كالشام وغيرها .

ولا يجوز أن يكون الحافظ أبا نعيم لتأخره عن هذا .

وفي الجملة مؤلف هذا الكتاب حافظ كبير من بحور الحديث ، وقد ذكر في هذا الكتاب من الأحاديث الغريبة والمنكرة والموضوعة شيئًا كثيرًا ، وذكر في هذا الباب

الذي روى فيه هذا الحديث - وهو الباب الثلاثون بعد المائتين - عدة أحاديث موضوعة ، لا أصل لها ، وقد ذكر أن هذا الحديث تفرد به موسى بن هلال عن العمري ، وذكر أن بعض الرواة قال في حديثه : عن عبيد الله ، وقد ذكرنا أن الأصح رواية من قال : عن عبد الله ، وكأن موسى بن هلال حدث به مرة عن عبيد الله فأخطأ ، لأنه ليس من أهل الحديث ، ولا من المشهورين بنقله ، وهو لم يدرك عبيد الله ولا لحقه ، فإن بعض الرواة عنه لا يروي عن رجل عن عبيد الله ، وإنما يروي عن رجل عن آخر عن عبيد الله ، فإن عبيد الله متقدم الوفاة كما ذكرنا ذلك فيما تقدم ، بخلاف عبد الله فإنه عاش دهرا بعد أخيه عبيد الله ، وكأن موسى بن هلال لم يكن يميز بين عبد الله وعبيد الله ، ولا يعرف أنهما رجلان ، فإنه لم يكن من أهل العلم ، ولا ممن يعتمد عليه في ضبط باب من أبوابه .

فقد تبين أن هذا الحديث الذي تفرد به موسى بن هلال لم يصححه أحد من الأئمة المعتمد على قولهم في هذا الشأن ، ولا حسنه أحد منهم ، بل تكلموا فيه ، وأنكروه ، حتى أن النووي ذكر في «شرح المهذب» أن إسناده ضعيف جدا .

وقد تفرد هذا المعترض على شيخ الإسلام بتحسينه أو تصحيحه ، وأخذ في التشنيع والكلام بما لا يليق ، الذي يقدر آحاد الناس على مقابله بمثله ، وبما هو أبلغ منه ، وجميع ما تفرد به هذا المعترض من الكلام على الحديث وغيره خطأ ، فاعلم ذلك ، والله الموفق) .

ثم ذكر الاعتراض على تضعيف موسى بن هلال بأن الإمام أحمد روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة ، وأجاب عنه ، وسوف أذكر كلامه فيما يأتي إن شاء الله تعالى ، ثم قال (ص: ٤١) : (ولو فرض أن موسى بن هلال العبدي وعبد الله بن عمر العمري من الرواة الثقات الأثبات المشهورين ، والعدول الحفاظ المتقين الضابطين ، وقدر أن هذا الحديث المروي من طريقهما من الأحاديث الصحيحة المشهورة المتلقاة بالقبول ، لم يكن فيه دليل إلا على الزيارة الشرعية ، وتلك لا ينكرها شيخ الإسلام ولا يكرها ، بل يندب إليها ويحض عليها ، ويستحبها) . ١. هـ المقصود

من كلام ابن عبد الهادي .

* * *

فصل

في بيان صحة ما ذهب إليه ابن عبد الهادي

أقول وبالله التوفيق : ما ذهب إليه ابن عبد الهادي من تضعيف هذا الحديث هو الصحيح ، وقد سبقه إلى هذا كبار الحفاظ كما تقدم في كلامه السابق ، وسوف أتكلم في هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - عن ذلك ، وأذكر وجوه التضعيف لهذا الخبر ، مع بعض التوسع ، وأنقل كلام الحفاظ في الحكم على هذا الحديث ، مع ملاحظة أن أكثر الذي سوف أذكره ذكره ابن عبد الهادي وغيره من الحفاظ ، ولكن بحمد الله تعالى قد تبين لي صحته .

فأقول وبالله التوفيق : هذا الحديث حديث منكر ، ولا يصح بحال ، وذلك أنه معلول بثلاث علل (١) :

العلة الأولى : أن موسى بن هلال لا يحتج به ، ولم يوثقه واحد من الحفاظ فيما أعلم ، وهو مقل من الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث ، وهذا يوجب التوقف في حديثه ، بل رده وتضعيفه ، ولذلك قال أبو جعفر العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٧٠) : (موسى بن هلال ، سكن الكوفة ، عن عبيد الله بن عمر ، لا يصح ولا يتابع عليه) . هـ .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦٦/٨) : (موسى بن

(١) كل هذه العلل قد ذكرها ابن عبد الهادي ، ولكن توسعت في الكلام عليها بعض الشيء ، مع نقل بعض كلام أهل العلم في ذلك ، وسوف أقصر هنا على العلة الأولى والعلة الثانية ، وأما العلة الثالثة - وهي التفرد - فسوف أتكلم عنها في موضع آخر إن شاء الله تعالى .

هلال العبدى ، روى عن هشام بن حسان ، سمعت أبي يقول ذلك ، قال أبو محمّد - قلت : يعني عبد الرحمن - : وروى عن عبد الله العمري ، روى عنه : أبو بجير محمّد بن جابر المحاربي ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي وأبو أمية الطرسوسي محمّد بن إبراهيم ، سألت أبي عنه فقال : مجهول (١٠٥ هـ .

وسأل البرقاني الدارقطني عنه فقال : مجهول . كما في «ذيل الميزان» للعراقي (ص : ٤٣٥) و«اللسان» (١٣٦/٦) .

وقال ابن القطان الفاسي - بعد أن نقل كلام أبي حاتم السابق - : (هو كما قال) كما في «بيان الوهم والإيهام» (٣٢٣/٤) .

وأما إقلاقه من الحديث : فلما تقدم من وصف أبي حاتم والدارقطني وابن القطان الفاسي له بالجهالة ، ويستأنس لهذا بعدم رواية أصحاب الكتب الستة له ، وإنما اشتهر بهذا الحديث .

وأما قول أبي أحمد بن عدي - بعد ما ذكر له حديث الزيارة - قال : (ولموسى غير هذا ...) فالذي يظهر من هذا الكلام أن له أحاديث قليلة ، فلو كان له أحاديث كثيرة لبين ذلك ، أو ذكر ما يفيد ، كما يفعل ذلك أحيانا ، وإنما قال (ولموسى غير هذا ...) أي غير هذا الحديث ، فظاهره أنها أحاديث قليلة ، والله أعلم .

هذا مع أنه عمّر بعض الشيء - فيما يظهر - ، لأنه سمع من هشام بن حسان ، قال أحمد في «الزهد» (ص : ٢٧٩) : (ثنا موسى بن هلال ثنا هشام بن حسان ...) ، وله خبر آخر عن هشام كما في «الحلية» : (٢١٣/٦) ، وهشام توفي إما سنة (١٤٦) أو (١٤٧) أو (١٤٨) .

وروى عن كهمس بن الحسن البصري أبو عبد الله العابد ، فقال - كما في «الحلية» (٢١٣/٦) - : (قال لي كهمس بمكة ...) ، وكهمس هذا ترجم له ابن

حبان في «ثقافته» (٣٥٨/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١١/٦) ، ولم يذكر متى توفي .

ولكن في «المعرفة» ليعقوب بن سفيان (١٢٧/١) : (ثني أبو جعفر محمد بن منصور ثنا موسى بن هلال قال : مات كهمس سنة ١٤٣) هـ . وكهمس يحتمل أن يكون كهمس بن الحسن التميمي أو النمري البصري ، أبو الحسن ، وليس الأول ، وإن كان الأول أقرب لعلاقة موسى بن هلال به كما تقدم ، بخلاف الثاني فلم يذكر أنه روى عنه ، ولأن الثاني ذكر ابن حبان أنه توفي سنة (١٤٩) ، فالله أعلم .

وقد روى عنه بعض الذين تأخرت وفياتهم ، ومنهم : أبو أمية الطرسوسي ، وقد توفي سنة (٢٧٣) ، ويبدو أن ولادته بعد (١٨٠) ، لأن جمعا من شيوخه - إن لم يكن كلهم - كانت وفياتهم ما بين سنة (٢٠٤) وما بعدها ، ولذلك قال الذهبي في «النبلاء» (٩١/١٣) : (ولد في حدود سنة ثمانين ومائة) هـ .

فيكون موسى بن هلال حيا سنة (٢٠٤) ، وإذا قلنا أن موسى ولد قبل (١٣٠) أو نحوها لأنه روى عن من توفي سنة (١٤٣) أو (١٤٧) ، فيكون عمره عندما توفي نحو ثمانين سنة أقل أو أكثر ، والله تعالى أعلم .

وقد وُفِّدَ له على ثلاثة أحاديث مرفوعة ، وبعض الآثار ، وهي :

١ - قال أبو عوانة في «مستخرجه» (٨٦/١) : ثنا أبو أمية ثنا موسى بن هلال العبدى عن هشام بن حسان عن الحسن وابن سيرين عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ : « أعطاني ربي سبعين ألفا من أمتي يدخلون الجنة بغير حساب » . قال ابن سيرين في حديثه : فقام عكاشة بن محصن ، فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . فقال : « أنت منهم » . ثم قام رجل آخر ، فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : « سبقك بها عكاشة » . رواه عيسى بن يونس عن هشام كذا عن ابن سيرين بمثله . هـ .

وهذا الحديث حديث صحيح ، أخرجه مسلم (٢١٨) ثنا يحيى بن خلف ثنا

المعتمر عن هشام عن ابن سيرين به .

وأحمد (٤/٤٣٦) ثنا يزيد أنا هشام عن الحسن به .

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٣٢٠) ثنا أبو بكر ثنا وهب بن جرير ثنا هشام عن الحسن به .

٢ - وأما الحديث الثاني : فهو ما رواه أحمد في «مسنده» (١٢٠٣١) ، قال : ثنا موسى بن هلال ثنا هشام عن ابن سيرين عن أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم - وهي أم أنس والبراء - ، فولدت له ولدا كان يحبه . . . فذكر الحديث ، فقال رسول الله ﷺ : « فبتما عروسين ، وهو إلى جنبكما ؟ » . فقال : نعم ، يا رسول الله . قال : « بارك الله لكما في ليلتكما » .

وأخرجه أيضا في موضع آخر (١٢٨٦٥) ، قال عبد الله بن أحمد : قرأت على أبي هذا الحديث وجده فأقر به ، وحدثنا ببعضه في مكان آخر ، قال : ثنا موسى بن هلال ثنا همام عن ابن سيرين به مطولا .

هذا الحديث حديث صحيح ، وقد جاء من طرق كثيرة عن أنس ، ومنها من طريق ابن عون عن ابن سيرين به ، أخرجه الشيخان وغيرهما .

لكن لم أقف عليه في غير «المسند» من طريق همام أو هشام بن حسان ، وتقدم في الإسناد الأول أن شيخ موسى هو هشام ، وفي الثاني همام .

وهذا يحتمل : أن أحد الموضعين خطأ ؛ أو أن موسى بن هلال اضطرب فيه ؛ أو أنه رواه عنهما جميعا ، ولكن هذا بعيد^(١) .

(١) قال من حقق «المسند» - طبع دار الرسالة - (٢٣٠/٢٠) : (ويغلب على ظننا أن أحد الموضعين خطأ ، ولم يمكننا ترجيح أحد الاحتمالين ، لكن الحافظ ابن حجر لم يذكر في «الأطراف» : (١/٥٠٩) وفي «إتحاف المهرة» (٢/٢٧٩) سوى إسناد همام ، والله أعلم بالصواب) . هـ . قلت : لكن ابن حجر لم يذكر أن هذا الحديث وقع في موضعين من «المسند» كلاهما من طريق موسى عن همام ، وفي أحدهما ذكر الحديث مطولا ، وفي الآخر مختصرا ، وإنما قال في «أطراف المسند» بعد أن =

ويؤيد كون هذا الاختلاف اضطراب من موسى بن هلال ، الاختلاف الذي وقع في حديث الزيارة في شيخ موسى بن هلال : هل هو عبد الله بن عمر أو عبيد الله ؟ قال ابن عبد الهادي في « الصارم المنكي » (ص : ٣٩) : (وكان موسى ابن هلال حدّث به مرة عن عبيد الله فأخطأ ، لأنه ليس من أهل الحديث ، ولا من المشهورين بنقله ، وهو لم يدرك عبيد الله ولا لحقه ، فإن بعض الرواة عنه لا يروي عن رجل عن عبيد الله ، وإنما يروي عن رجل عن آخر عن عبيد الله ، فإن عبيد الله متقدم الوفاة كما ذكرنا ذلك فيما تقدم بخلاف عبد الله فإنه عاش دهرا بعد أخيه عبيد الله ، وكان موسى بن هلال لم يكن يميز بين عبد الله وعبيد الله ، ولا يعرف أنهما رجلان ، فإنه لم يكن من أهل العلم ، ولا ممن يعتمد عليه في ضبط باب من أبوابه . . .) ١. ه .

وأما متن هذا الحديث من رواية موسى بن هلال فقد جاء بنحوه من طرق أخرى ، ولكن رواية موسى بن هلال تفردت بأمرين - فيما أعلم - :

الأول : قوله : (تزوج أبو طلحة أم سليم وهي أم أنس والبراء . . .) .

قلت : وهذا الكلام - أي : وهي أم أنس والبراء - ممن دُون أنس ، ويحتمل أنه من قول ابن سيرين ، ولكن لم أقف عليه في الطريق الآخر الذي جاء عن ابن سيرين ، ويحتمل - وهو الأقرب - أنه من قول موسى بن هلال ، والله تعالى أعلم .

وقد اختلف أهل العلم في أنس والبراء هل هما أخوان شقيقان أو من الأب دون الأم ؟

الثاني : قوله : (فمرض الغلام مرضا شديدا) .

وهذه الزيادة لعلها رواية بالمعنى ، لأن موت هذا الغلام بسبب هذا المرض

= ذكر الحديث : (الحديث بطوله) ، وفي «إتحاف المهرة» قال : (رواه أحمد مطولا) ١. ه .
فهذا يؤيد أنه وقف على هذا الحديث في أحد الموضوعين دون الآخر ، فلعل هذا من اختلاف نسخ «المسند» ، والله أعلم .

يدل على شدته ، والله أعلم .

٣ - وأما الحديث الثالث : فأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٦٨) من طريق أبي أمية ثنا موسى بن هلال العبدي ثنا هشام بن حسان عن الحسن قال : كان حذيفة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله عز وجل ليتعاهد وليه بالبلاء ، كما يتعاهد المريض أهله بالطعام ، وإن الله ليحامي عبده الدنيا كما يحمي المريض الطعام » .
هذا الخبر صحيح إلى موسى بن هلال ، ولكنه منقطع ما بين الحسن وحذيفة .

وقد جاء هذا الخبر من طرق أخرى ، فقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٧٦) والبيهقي في «الشعب» (٩٦٤٨) من طريق الحسن بن سفيان ثنا محمد بن عبد الله ابن عمار ثنا المعافى عن اليمان بن مغيرة ثنا أبو الأبيض المدني عن حذيفة أنه قال : إن أقرّ أيامي لعيني يوم أرجع إلى أهلي وهم يشكون إلي الحاجة ، والذي نفس حذيفة بيده سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله ليتعاهد عبده المؤمن بالبلاء ، كما يتعاهد الوالد ولده بخير ، وإن أقرّ أيامي لعيني يوم أدخل على أهلي فيشكون إلي الحاجة » . وهذا لفظ البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرج الموقوف فقط .

ويبدو أنه جاء من طريق آخر أيضا ، فقد أخرجه ابن عساكر - كما في «تهذيب تاريخ دمشق» (١٠٣/٤) - قال : وأخرج الحافظ من طريق عبد الله بن وهب عن حذيفة به .

وأخرج البيهقي في «الشعب» (٩٩٦٧) من طريق ابن أبي الدنيا ^(١) حدثني محمد بن عثمان العجلي ثنا حسين الجعفي قال : ذكر زائدة عن شيخ من أهل البصرة عن أمية بن قسيم عن حذيفة عن النبي ﷺ قال : « إن الله عز وجل يحمي عبده المؤمن ، كما يحمي الراعي الشفيق غنمه عن مراتع الهلكة » ^(٢) .

(١) وهو في كتابه «ذم الدنيا» (٢١٠) .

(٢) رمز السيوطي لضعفه في «الجامع الصغير» (٢٩٨/٢) والمناري في «الفيض» (٢٩٩/٢) .

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٧٦) من طريق سفيان وزائدة عن أبان بن أبي عياش عن أمية به ، موقوفا من رواية سفيان ، ومرفوعا من رواية زائدة ، قال أبو نعيم بعد أن ذكره موقوفا : (رفع زائدة الكلام الأخير في الحمية) ا. ه .

وأخرج هناد في «الزهد» (٥٩٣) رواية سفيان ، وأخرجه أبو نعيم أيضا في «الحلية» (٢/٢٧٦-٢٧٧) فقال : ثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو كريب ثنا عمر بن بزيع ثنا الحارث بن الحجاج عن أبي معمر التيمي عن ساعد بن سعد^(١) بن حذيفة أن حذيفة كان يقول : ما من يوم أقر لعيني . . . وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله تعالى أشد حمية للمؤمن ... » فذكره .

وهذه الأسانيد وإن كان لا يصح منها شيء ، وفي بعض ألفاظها اختلاف ، ولكن تعدد أسانيدها ، وتباين مخارجها يفيد أن لهذا الخبر أصلا .

والمقصود أن موسى بن هلال لم يتفرد بهذا الخبر .

ولحديث حذيفة هذا شاهد من حديث محمود بن لبيد عن قتادة بن النعمان رفعه : « إذا أحب الله عز وجل عبدا حماه ، كما يحمي أحدكم مريضه الماء »^(٢) .

أخرجه الترمذي وقال : حسن غريب . وصححه ابن حبان والحاكم .

وقد اختلف في هذا الحديث : فجاء عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج ، وجاء عن محمود بن لبيد حسب ، وهذا الاختلاف لا يضر كما هو معلوم ، ومحمود صحابي صغير ، وإثبات صحبته هو مذهب البخاري - فيما يظهر - وابن حبان ورجحه ابن عبد البر ، والله تعالى أعلم .

وروى موسى بن هلال بعض الآثار الموقوفة :

١- منها : ما رواه أحمد في «الزهد» (ص : ١١٠) ، قال : أنا موسى بن هلال

(١) كذا .

(٢) وجاء موقوفا من كلام بكر بن عبد الله المزني ، كما في الزهد لأحمد (٣١٥) .

ثنا هشام بن حسان عن الحسن قال : دخل سلمان على أبي بكر - وهو يكيده بنفسه - فقال : يا خليفة رسول الله ، أوصني . فقال له : إن الله عز وجل فاتح عليكم الدنيا ، فلا تأخذوا منها إلا بلاغكم ، وإن من صلى الصبح فهو في ذمة الله عز وجل ، فلا تخفروا الله عز وجل في ذمته ، فيكذبك في النار على وجهك .

٢ - ومنها ما في «الزهد» أيضا (ص : ٢٧٩) : ثنا موسى بن هلال ثنا هشام ابن حسان قال : ذكروا التواضع عند الحسن وهو ساكت ، حتى إذا أكثروا عليه ، قال لهم : أراكم قد أكثرتم الكلام في التواضع ؟ قالوا : أي شيء التواضع يا أبا سعيد ؟ قال : يخرج من بيته فلا يلقي مسلما إلا ظن أنه خير منه .

٣ - ومنها ما في «الزهد» أيضا (ص : ٢٧٩) : ثنا موسى بن هلال ثنا هشام صاحب الدستوائي عن رجل عن الحسن قال : أتاه رجل فسأله عن مسألة ، فأفتاه الحسن ، قال : فقال الرجل : يا أبا سعيد ، من الفقيه ؟ قال : الزاهد في الدنيا ، الراغب في الآخرة ، البصير بدينه ، المجتهد في العبادة ، هذا الفقيه .

٤ - ومنها ما في «الزهد»^(١) أيضا (ص : ٣٠٨) ، قال : ثنا موسى بن هلال قال : سمعت هشام بن حسان يذكر ، قال : كان ابن سيرين إذا دعِيَ إلى وليمة أو إلى عرس ، دخل منزله فيقول : أسقوني شربة سويق . فيقال له : يا أبا بكر ، أنت تذهب إلى العرس تشرب سويقا ؟ فكان يقول : إني أكره أن أجعل جد^(٢) جوعي على طعام الناس .

٥ - ومنها ما رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦٦-٢٦٧) من طريق أحمد ، قال : ثنا موسى بن هلال ثنا هشام بن حسان قال : دخلنا على كهمس - وهو بمكة ، وهو في دار لسليمان بن علي على المسعى ، قد اشتراها بأربعين ألف دينار ، قال هشام : وقد أنفق عليها مثلها - قال : فدخلنا عليه بعد العصر ، فرفع إنسان رأسه

(١) ومن طريقه رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦٦-٢٦٧) .

(٢) في «الحلية» : (حر) .

من أصحابنا ، فنظر إلى سقف البيت ، فقال : يا أبا عبد الملك ، يسرك أن هذه الدار لك ، تأكل غلتها ؟ فقال كهمس : لا والله ، ما يسرني لو أنها لي بأربعة دراهم . قال هشام : فلا أرى رجلا يحلف على يمين بعد العصر وهو كاذب .

٦ - وآخرها عند أبي نعيم في «الحلية» أيضا (٢١٣/٦) ، قال : حدثنا أبو محمد ثنا أحمد ثنا أحمد ثنا أبو محمد عبد الملك بن إبراهيم حدثني موسى بن هلال العبدي قال : قال لي كهمس بمكة : كان لي جار يشتري هذا التمر والرطب ، ويسل لي عن الحوائط ، فمنذ مات تركت التمر .

هذا ما وقّفَ عليه له مما رواه من الأحاديث والآثار ، ويلاحظ على ما تقدم :

١ - قلة ما رواه من الأحاديث المرفوعة ، فمجموع ما وقف عليه مما رواه من الأحاديث المرفوعة أربعة أحاديث ، وهذا قليل في زمن كثرة فيه الرواية وانتشر العلم ، وفي حق من طال عمره بعض الشيء ، ومما يدل على قلة حديثه عدم رواية أحد من أصحاب الكتب الستة له ، ولم يرو له أحمد في «مسنده» إلا حديثا واحدا ذكره في موضعين^(١) .

بل حتى ابن حبان لم يُذكر أنه ذكره في كتابه «الثقات» - فيما أعلم ، مع أنه ذكر خلقا ممن لا يعرفون - ، ولا في «المجروحين» .

ولذلك ذهب أبو حاتم وغيره من الحفاظ إلى جهالته كما تقدم ، ولا أعلم أن أحدا وثقه ، والله تعالى أعلم .

٢ - يلاحظ مما تقدم روايته للحكايات والأخبار ، وليس المقصود انتقاصه بذلك - معاذ الله - ، كيف وقد فعل ذلك الصحابة رضي الله عنهم ، وأفاضل التابعين ، وغيرهم من أهل العلم ، وإنما المقصود بيان حال راو حكم بعض الحفاظ بجهالته ، وبعضهم تكلم فيه ، وأن مما يبين حاله روايته للحكايات والأخبار مع عدم

(١) حسب النسخة المطبوعة .

روايته أو إكثاره لرواية أحاديث العقائد والأحكام ، فهذا يدل على قلة شهرته ، وعدم اتجاهه للعلم ، وإنما اهتمامه كان في غير ذلك ، والله تعالى أعلم .

ولذلك يلاحظ أن الحفاظ يبينون أحيانا عند حكمهم على الراوي نوع الأخبار التي رواها ، ومن ذلك عندما ذكر ابن حبان كهمس بن الحسن القيسي العابد - وموسى بن هلال ممن روى عنه - قال : (يروي الرقائق ، ما له حديث مسند يرجع إليه ، روى عنه البصريون الحكايات) ١. هـ من «الثقات» (٣٥٨/٧) .

وقال أيضا في «الثقات» (٣٦٢/٧) : (لقمان الحنفي ، يروي المقاطيع) ١. هـ .

وقال أبو حاتم الرازي عن حماد بن أبي سليمان : (هو مستقيم في الفقه ، فإذا جاء الآثار شوش) ١. هـ ومراد أبي حاتم واضح ، وهو أن حمادا لأجل اهتمامه بالفقه فروايته فيما يتعلق بالفقه والفتوى مستقيمة ، وأما فيما رواه من الآثار والأحاديث فهو يضطرب لعدم ضبطه لهذا النوع من الأخبار .

وقال أيضا عن عبد الحميد بن أبي العشرين عندما سأله ابنه عنه : ثقة هو ؟ قال : (كان كاتب ديوان^(١) ، لم يكن صاحب حديث) ١. هـ من «الجرح والتعديل» .

ومراد أبي حاتم أنه لم يكن له الاهتمام الكبير بالحديث ، وإنما كان كاتب ديوان ، وقد اختلف فيه أهل العلم ، والراجح أنه صدوق ، ومن أسباب اختلافهم هو ما تقدم .

فموسى بن هلال لم يثبت ما يدل على اهتمامه الواضح بالرواية ، وإنما قد يكون اتجاهه إلى رواية الحكايات والمقاطيع والرقائق أكثر ، والله تعالى أعلم .

* * *

(١) في «تهذيب الكمال» و«تهذيبه» : (ثقة ، كان كاتب ديوان . . .) فإله أعلم ، والأقرب ما في المطبوعة من «الجرح والتعديل» بدون التوثيق ، حتى يستقيم الكلام ، ويؤيده أن أبا حاتم قال عنه في موضع آخر : (ليس بذاك القوي) .

فإن قيل : مما يدل على اشتهاره كثرة الرواة عنه ، ومنهم الإمام أحمد .

فالجواب عن ذلك وبالله التوفيق :

أما ما يتعلق برواية الإمام أحمد عنه ^(١) : فقد أجاب عن ذلك أبو عبد الله ابن عبد الهادي ، فقال في « الصارم المنكي » (ص : ٤٠) : (رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله ، والأكثر من عمله ، كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم .

وقد يروي الإمام أحمد قليلا في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف ، وقلة الضبط ، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد ، لا على طريق الاجتهاد والاعتماد ، مثل روايته عن : عامر بن صالح الزيري ، ومحمد بن القاسم الأسدي ، وعمر بن هارون البلخي ، وعلي بن عاصم الواسطي ، وإبراهيم بن أبي الليث - صاحب الأشجعي - ، ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي ، ونصر بن باب ، وتليد ابن سليمان الكوفي ، وحسين بن حسن الأشقر ، وأبي سعيد الصاغاني ، ومحمد بن ميسر ، ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه ، وهكذا روايته عن موسى بن هلال - إن صححت روايته عنه - . . .) ا. ه .

قلت : وبعض هؤلاء الذين روى عنهم أحمد أشد ضعفا من موسى بن

(١) أهل العلم فيما يتعلق بالرواية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

- ١- قسم لا يروي إلا عن ثقة - وهذا في الغالب - مثل شعبة ومالك ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم ممن وصف بذلك ، ومنهم أحمد .
 - ٢- والقسم الثاني : من يروي عن الثقات والضعفاء ، ولكن روايته عن الثقات هي الأكثر ، مثل : سفيان الثوري ووكيع بن الجراح .
 - ٣- والقسم الثالث : من يكثر من الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، حتى اشتهر بذلك ، مثل : بقية بن الوليد ، قال ابن المبارك : كان صدوقا ، ولكنه كان يكتب عن أقبل وأدبر . وقال أبو زرعة : ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين .
- وأيضاً : مروان بن معاوية الفزاري ، قال ابن نمير عنه : كان يلتقط الشيوخ من السكك . وقال أبو حاتم الرازي : صدوق . . . وتكثر روايته عن المجهولين .
- والقسم الأول هو المقصود هنا .

هلال ، مثل :

١ - عامر بن صالح الأسدي الزبيري ، قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٦٠) : (لعل ما روى أحمد عن أوهى من هذا ، ثم إنه سئل عنه فقال : ثقة ، لم يكن يكذب . وقال ابن معين : كذاب . وقال أيضا : جُن أحمد يحدث عن عامر بن صالح !؟ وقال الدارقطني : يترك . وقال النسائي : ليس بثقة . . .) . ا.هـ .

قلت : لعل أمره خفي على الإمام أحمد ، بدليل أنه وثقه .

٢ - ومثله إبراهيم بن أبي الليث ، قال صالح جزرة : كان يكذب عشرين سنة . وأشكل أمره على أحمد وعلي . ا.هـ من «الميزان» .

ومن روى عنه الإمام أحمد وهو ممن اتهم ولم يذكره ابن عبد الهادي :

٣ - علي بن مجاهد الكابلي ، قال عنه الإمام أحمد : كتبت عنه ، ما أرى به بأسا . وقال ابن معين - في رواية عنه - : كان يضع . وكذبه غيره .

ويبدو أن أحمد خفي عليه أمره ، ولذلك قوّاه .

وموسى بن هلال لم يكثر أحمد - فيما يظهر - من الرواية عنه ، فلم يوقف على رواية لأحمد عنه في «المسند» إلا على حديث واحد ، ذكر في موضعين ، وهذا الحديث قد جاء من طرق كثيرة عند أحمد في «المسند» وعند غيره كما تقدم .

ومن المعلوم أن الشيخين رويًا في «صحيحهما» لرجال قد تكلم فيهم ، ولكن ليس احتجاجا - في الغالب - بل متابعة أو يُقرن بأخر أو تعليقا ونحو ذلك .

وباقى رواية أحمد عن موسى بن هلال هي آثار تتعلق بالزهد والرفائق .

وأما الأمر الثاني - وهو كون موسى بن هلال روى عنه جمع وبهذا ترتفع عنه الجهالة - فجوابه ، وبالله التوفيق :

أن أهل الحديث إذا علموا أن عند أحد أحاديثا - بل حديثا واحدا - روى عنه ، وقد يقصده جمع من الرواة من أجل هذا الحديث الواحد ، وهذا من الاهتمام بالعلم ، والرغبة في ذلك ، وبهذا وغيره حفظ لنا ربنا سبحانه وتعالى ديننا ، وبالتالي فهذا لا يفيد شهرة هذا الراوي بحمل العلم .

وهذه المسألة وهي متى ترتفع الجهالة عن الراوي ؟ اختلف فيها أهل العلم ، وقد لخص أقوالهم أبو الفرج بن رجب في «شرح العلل» (ص : ١٠٦) ، فقال : (وقال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : متى يكون الرجل معروفا إذا روى عنكم ؟ قال : إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم ، فهو غير مجهول . قلت : فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ قال : هؤلاء يروون عن مجهولين أ. ه .

وهذا تفصيل حسن ، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدا عنه .

وابن المديني اشترط أكثر من ذلك فإنه يقول في من يروي عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا : إنه مجهول .

ويقول فيمن يروي عنه شعبة وحده : إنه مجهول .

وقال فيمن يروي عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم : هو معروف .

وقال فيمن روى عنه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعة : ليس بالمشهور .

وقال فيمن يروي عنه ابن وهب وابن المبارك : معروف .

وقال فيمن يروي عنه المقبري وزيد بن أسلم : معروف .

وقال في يسيع الحضرمي : معروف . وقال مرة أخرى : مجهول ، روى عنه

ذر وحده .

وقال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة : معروف .

وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي إسحاق إلى طبقات متعددة ، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ، ونحو ذلك ، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه (ا.هـ .

قلت : وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم من الأئمة السابقين ، وهو الذي استحسنته ابن رجب ، من كون الراوي يخرج عن حد الجهالة بكثرة حديثه ، ورواية كبار أهل العلم عنه ، وليس مجرد أن يروي عنه جمع من الرواة ، فقد يكون مجهولا مع رواية اثنين فأكثر عنه ، مثل موسى بن هلال فقد حكم عليه الأئمة بالجهالة مع كونه روى عنه جمع من الرواة .

* * *

فإن قيل : إن ابن عدي قال عن موسى بن هلال في كتابه « الضعفاء » (٦ / ٢٣٥٠) : أرجو أنه لا بأس به ا.هـ وقال الذهبي في « الميزان » (٤ / ٢٢٦) : صالح الحديث .

فالجواب عن ذلك :

أما فيما يتعلق بكلام عبد الله بن عدي : فإنه لم يذكر من الأدلة ما يجعل الشخص يطمئن إلى تعديل موسى بن هلال ، وإنما ترجم له ترجمة مقتضبة ، ذكر فيها اسمه ثم ساق له حديث الزيارة ، ثم ذكر الاختلاف في شيوخه ، هل هو عبيد الله بن عمر أو عبد الله ؟ ثم قال : وعبد الله أصح ، ولموسى غير هذا ، وأرجو أنه لا بأس به ا.هـ .

فلم يذكر ابن عدي ما يفيد توثيق موسى بن هلال ، بحيث يرجح كلامه على كلام من تكلم فيه ، ولذلك قال أبو الحسن بن القطان الفاسي في كتابه « بيان الوهم

والإيهام» (٤/٣٢٤) : (فأما أبو أحمد بن عدي فإنه ذكر هذا الرجل بهذا الحديث ، ثم قال : ولموسى غير هذا . . . ، وهذا من أبي أحمد قول صدر عن تصحّح روايات هذا الرجل ، لا عن مباشرة لأحواله ، فالحق فيه أنه لم تثبت عدالته) ا.هـ .

وأنا أذهب إلى ما قال ابن القطان ، وهذا بناء على أن قول ابن عدي (أرجو أنه لا بأس به) تقوية له ، ولكن الصحيح أن هذه الصيغة من ابن عدي لا تفيد ذلك عنده ، فقد أطلقها على رواية ضعفهم هو وغيره ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

١ - قال في « الضعفاء » (٢/٤٧٥) في ترجمة بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة : (ولبكار هذا غير ما ذكرت من الحديث ، وقد حدث عنه من الثقات جماعة من البصريين ، كأبي عاصم وغيره ، وأرجو أنه لا بأس به ، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم) ا.هـ .

فهذا الراوي ضعفه - مع أنه قال : أرجو أنه لا بأس به - ، وقد ضعفه غير واحد .

٢ - وقال أيضا في ترجمة بكير بن جعفر الجرجاني (٢/٤٧٣) : (جارنا ، كان شيخا صالحا ، حدث بمنكير عن المعروفين ، وحدث عن مقاتل بن سليمان بكتاب التفسير ، وحدث بكير هذا عن عمران بن عبيد الضبي - وهو جرجاني - بغرائب ، وحدث عن الثوري بغرائب ، سمع منه بجرجان وله ابن يقال له : عبد الواحد ، حدث عن أبيه عن الثوري بأحاديث لا يتابعه عليها أحد) .

ثم ذكر له حديثا من طريق ابنه عنه عن سفيان الثوري وقال : (هذا الحديث بهذا الإسناد باطل عن الثوري ، ويشبه هذا المتن أحاديث الصالحين . . .) .

ثم ذكر له حديثين ، أحدهما : عن سهيل بن أبي صالح - أو عن عبد الله - عن أبيه عن أبي هريرة رفعه : « صنفان من أهل النار . . . » . والثاني : عن سهيل عن ابن شهاب عن عروة عن أسماء بنت عميس في قصة استحاضة فاطمة بنت أبي حبيش

ثم قال : (الحديث الأول غير محفوظ عن سهيل أو عن عبد الله أخوه ،
والحديث الثاني إنما يرويه عن سهيل جرير بن عبد الحميد وبه يعرف) .

ثم قال : (ولبكير هذا غير ما ذكرت من الحديث ، وهو في مقدار ما يروي
أرجو أنه لا بأس به ، وله عن الثقات أحاديث ، وكذلك عن جماعة من الضعفاء ،
مثل حسن بن فرقد وغيره ، وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعيف ^(١) الحديث من
جهة الضعيف الذي روى عنه ، وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة لا يتابعه عليه
أحد) ا.هـ .

فهذا الراوي قال عنه : (أرجو أنه لا بأس به) ، ومع ذلك قال عنه أيضا :
(حدث بمناكير عن المعروفين . . . وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة لا يتابعه عليه
أحد) واستنكر عليه بعض الأحاديث .

٣ - وقال أيضا في ترجمة جعفر بن ميمون (٥٦٢/٢) : (وجعفر بن ميمون
ليس بكثير الرواية ، وقد حدث عنه الثقات ، مثل سعيد بن أبي عروبة وجماعة
من الثقات ، ولم أر بأحاديثه نكرة ، وأرجو أنه لا بأس به ، ويكتب حديثه في
الضعفاء) ا.هـ .

فهذا الراوي أيضا قال عنه : (لا بأس به) ، ومع ذلك قال : (يكتب حديثه
في الضعفاء) .

وقد ضعف جعفر الجمهور ، قال ابن معين - في روايتين عنه - : ليس
بذاك . وقال مرة : ليس بثقة . وفي مرة أخرى : صالح الحديث . وقال النسائي :
ليس بذاك . وقال مرة : ليس بالقوي ا.هـ من «الكامل» .

وفي «التهذيب» : قال البخاري : ليس بشيء . وقال الدارقطني : يعتبر به .

(١) كذا ، ولعل الصواب : (ضعف) .

وقال أحمد : أخشى أن يكون ضعيفا . وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم . وقال أبو حاتم : صالح . ووثقه الحاكم في «المستدرک» ، وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات» ا.هـ .

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (١/١٨٩) .

٤ - وقال في ترجمة الأصبغ بن نباتة (١/٣٩٨) : (يروي أحاديث غير محفوظة . . .) .

ثم روى من طريقين عن ابن معين أنه قال عنه : ليس بشيء . وفي أخرى : ليس بثقة . وفي أخرى أيضا : ليس حديثه بشيء .

ثم روى عن عمرو بن علي قوله : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن الأصبغ بن نباتة بشيء قط .

وروى عن جرير - وهو ابن عبد الحميد - قوله : كان المغيرة لا يعبأ بحديث الأصبغ ابن نباتة .

ونقل عن النسائي قوله : متروك الحديث .

ثم قال : (والأصبغ بن نباتة لم أخرج له هاهنا شيئا ، لأن عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد ، وهو بين الضعف ، وله عن علي أخبار وروايات ، وإذا حدث عن الأصبغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته ، وإنما أتى من الإنكار من جهة من روى عنه ، لأن الراوي عنه لعله يكون ضعيفا) ا.هـ .

فهذا الراوي قال : (لا بأس بروايته إذا كان الراوي عنه ثقة ، وإنما الإنكار جاء من جهة من روى عنه) مع أنه ضعفه ، لأنه قال في ترجمته : (يروي أحاديث غير محفوظة . . . عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد ، وهو بين الضعف) .

ومما يقوي أن ابن عدي يرى تضعيفه ما ذكره من أقوال أهل العلم في تضعيفه ، ولم أقف على أحد وثقه أو صدقه ، وإنما اتفقوا على تضعيفه ، ولكن منهم من ضعفه تضعيفا شديدا ، ومنهم من لينه ، إلا ما جاء عن العجلي فإنه وثق الأصبغ ، والعجلي متساهل ، يعرف هذا من تتبع كلامه في الرجال ، وسأذكر بعض الأمثلة على ذلك فيما يأتي - إن شاء الله تعالى .

وأما قول ابن عدي : (إذا روى عنه ثقة لا بأس بروايته عندي ، وإن الإنكار جاء من جهة من روى عنه ...) فهذا لا يفيد الاحتجاج بروايته إذا كان الراوي عنه ثقة ، وأن حديثه في هذه الحالة مقبول ، كيف وقد قال : (يروي أحاديث غير محفوظة ... عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد ، وهو بين الضعف) فحكم بأن أحاديثه غير محفوظة ، وأنه لا يتابع عليها ، وهو بين الضعف ، وهذا يفيد أنه ليس له حديث محفوظ عنده ، وأنه لم يذكر له حديثا لأنه لم يتابع على عامة حديثه ، فلذلك لم يذكر له شيئا .

فعلى هذا يحمل قوله السابق على أن بعض الأحاديث التي رواها ازدادت ضعفا ونكارة بسبب وجود ضعفاء في أسانيدها - غير الأصبغ - ، ولا شك أنه في هذه الحالة يزداد الحديث ضعفا ونكارة ، وأما إذا كان ليس في الإسناد ضعفاء سوى الأصبغ ، فإن النكارة والضعف تكون أقل .

ويؤيد هذا قوله عن قرة بن عبد الرحمن (٢٠٧٧/٦) : (ولقرة أحاديث صالحة ، يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم ، وجملة حديثه عند هؤلاء ، ولم أر في حديثه حديثا منكرا جدا فأذكره ، وأرجو أنه لا بأس به) . ١ هـ .

فهذا يفيد أنه روى أحاديث منكرة ، ولكنها ليست بالمنكرة جدا ، فيكون معنى (لا بأس به) هنا : أن أحاديثه ليست بالمنكرة جدا ، كيف وقد قال : (ولقرة أحاديث صالحة ، يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز ...) ؟

ورشدين - وهو ابن سعد - قد بين ضعفه ، فقال (٣/١٠١٦) : (له أحاديث كثيرة غير ما ذكرت ، وعمامة أحاديثه عن من ^(١) يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه) ا.ه .

وقال عن سويد (٣/١٢٦٣) : (ولسويد أحاديث صالحة غير ما ذكرت ، وعمامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، وهو ضعيف كما وصفوه) ا.ه .

وقال عن خليل بن دعلج : (٣/٩١٩) : (ولخليل غير ما ذكرت ، وفي ما أملت وما لم أذكره . . . وعمامة حديثه يتابعه عليه غيره ، وفي بعض حديثه إنكار ، وليس بالمنكر الحديث جدا) ا.ه .

وهذا يفيد أن لخليل أحاديث فيها نكارة عنده ، ولكنه ليس حديثه بالمنكر جدا ، وقد ضعفه جُل الحفاظ ، حتى قال الساجي : مجمع على ضعفه .

فهؤلاء الرواة حكم عليهم بالضعف ، بقوله (يكتب حديثه في الضعفاء) ، أو بذكر ما يفيد ضعفهم أو عدم الاحتجاج بهم ، ومع ذلك قد حكم عليهم بأنهم لا بأس بهم ، فتبين أن هذه اللفظة عنده لا تفيد أن الراوي الذي قيلت فيه ممن يحتج به وأن حديثه مقبول ، ولذلك قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص : ٣١) عن هذه الكلمة : (رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده : « أرجو أنه لا يتعمد الكذب » ، وهذا منها لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف ^(٢) ، وعامتها لم يتابع عليها) ا.ه .

وكذلك قالها في أناس ضعفاء ، بل وفيهم من اتهم :

٥ - فقد قال عن حبيب بن حسان بن أبي الأشرس (٢/٨١١) : (ولحبيب ابن حسان غير ما ذكرت من الحديث ، فأما أحاديثه وروايته فقد سبرته ولا أرى به

(١) كذا .

(٢) هو يوسف بن محمد بن المنكدر .

بأسا ، وأما رداءة دينه - كما حكي عن يحيى القطان ، وكما ذكر عمرو بن علي عن الأفطس - فهم أعلم ، وما يذكرونه والذي قالوا محتمل ، وأما في باب الرواية فلم أر في رواياته بأسا (١.١ هـ .

كذا قال ، وقد نقل هو في ترجمته قول ابن المثنى : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثانا عن سفيان عن حبيب شيئا قط . ونقل عن أحمد قوله : متروك . وعن البخاري : منكر الحديث . وعن يحيى - وهو ابن معين - : ليس حديثه بشيء . وأيضا : ليس بثقة ، وكان له جاريتان نصرانيتان ، وكان يذهب معها إلى البيعة . وعن عبد الله بن سلمة الأفطس قوله عنه : تزوج امرأة نصرانية كان عشقها ، فتنصر . وعن يحيى القطان : كان رديئا . وعن السعدي : ساقط . وعن النسائي : متروك الحديث .

وقال ابن حبان (١/٢٦٤) : (منكر الحديث جدا ، وقد كان عشق امرأة نصرانية ، وقد قيل إنه تنصر وتزوج بها ، فأما اختلافه إلى البيعة من أجلها فصحيح) ١.١ هـ .

تبيّن مما تقدم أن هذا الراوي ضعيف جدا ، بل بعضهم شكك في إسلامه ، فالذي يبدو أن كلام ابن عدي ليس على ظاهره ، والله تعالى أعلم .

قلت : ظهر مما تقدم أن قول ابن عدي عن الراوي : (أرجو أنه لا بأس به) ليست على بابها دائما ، فأحيانا يستعملها مع تضعيفه للراوي الذي قالها عنه .

وهي كلمة معناها واسع عنده ، فقد استعملها أيضا في حق من هو من الثقات الحفاظ ، فقد قال عن الحكم بن عتيبة وسماك بن حرب (٢/٨٤٤) : (ليس بهما بأس) ١.١ هـ ومن المعلوم أن الحكم من الثقات الأثبت .

فالأولى أن يحمل قول ابن عدي في موسى بن هلال (أرجو أنه لا بأس به) على ما يتفق مع ما جاء عن غيره من الحفاظ ، والله تعالى أعلم .

وأما الجواب عن قول الذهبي : (صالح الحديث) :

فأقول وبالله التوفيق :

اختلفت مطبوعتي «الميزان» و«اللسان» في كلمة الذهبي هذه ، فوقع في مطبوعة «الميزان» : (صالح الحديث) ، وفي مطبوعة «اللسان» (١٣٤/٦) : (صويلح الحديث) ، ولكن الأصح : (صالح الحديث) كما وقع في نسخة مخطوطة من «الميزان» وأخرى من «اللسان» .

و« صويلح » أدنى من « صالح » ، وكلاهما أدنى مراتب التعديل .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧/٢) : (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

وإذا قيل للواحد أنه : « ثقة » ، أو « متقن ثبت » ، فهو ممن يحتج بحديثه .

وإذا قيل له : « صدوق »^(١) ، أو « محله الصدق » ، أو « لا بأس به » ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

وإذا قيل : « شيخ » ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل : « صالح » ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار ، وإذا أجابوا في الرجل بـ : « لين الحديث » ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . . .) . ا. هـ .

فجعل عبد الرحمن بن أبي حاتم : (صالح الحديث) في أدنى مراتب التعديل ، وأنه لا يحتج بمن قيلت فيه ، وإنما يكتب حديثه للاعتبار .

ويؤيد ذلك ما رواه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٢٢) عن أحمد بن سنان قال :

(١) ولكنه قال في (٦/١ ، ١٠) : (ومنهم الصدوق في روايته ، الورع في دينه ، الثبت ، الذي يهيم أحيانا ، وقد قبله الجهابذة الحفاظ ، فهذا يحتج بحديثه أيضا) . ا. هـ .

كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف ، وهو رجل صدوق ، فيقول : رجل صالح الحديث .هـ .

وهذا يفيد أن ابن مهدي يحكم على الراوي الذي فيه ضعف بأنه صالح الحديث ، وأما قول أحمد بن سنان : (وهو رجل صدوق) فيعني به صدوق في ذاته ونفسه كما يظهر .

وقد ذكر أبو بكر الخطيب وأبو عمرو بن الصلاح ما قاله ابن أبي حاتم في مراتب التعديل ، وأقره عليها .

وقال السيوطي في «التدريب» (٣٤٥/١) - في بيان مرتبة : « صالح الحديث » ، و« صويلح » - : (الرابعة - وهي سادسة بحسب ما ذكرنا - : « صالح الحديث » ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار ، وينظر فيه ، وزاد العراقي فيها : « صدوق إن شاء الله » ، « أرجو أن لا بأس به » ، « صويلح » . وزاد شيخ الإسلام^(١) : « مقبول » ...) .هـ .

فجعل السيوطي « مقبول » - عند ابن حجر - بمنزلة « صالح الحديث » و« صويلح » ، و« مقبول » عند ابن حجر تطلق - كما بينه هو - على : (من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع وإلا فلين) .هـ من مقدمة «التقريب» .

وجعلها بعد : صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهمل ، أو له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بأخرة .

فتبين مما تقدم : أن من قيل عنه : « صالح » و« صويلح » لا يحتج به ، ولكن بعض أهل العلم قد يحسن حديثهم ، ولكن يشترط أن لا يضعفهم أحد ، قال أبو عبد الله الذهبي في «الموقظة» (ص : ٨١) : (ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في

(١) يعني ابن حجر .

«الصحيحين» خلق ، منهم من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة ، ثم من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما ، ثم من لم يضعفهم أحد واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم ، وقد قيل في بعضهم : فلان ثقة ، فلان صدوق ، فلان لا بأس به ، فلان ليس به بأس ، فلان محله الصدق ، فلان شيخ ، فلان مستور ، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى ، وأمثال ذلك ، كفلان حسن الحديث ، فلان صالح الحديث ، فلان صدوق إن شاء الله .

فهذه العبارات كلها جيّدة ، ليست مضعفة لحال الشيخ ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة ، المتفق عليها ، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه ...) ا.هـ .

يستفاد مما تقدم أن من الثقات من لم يخرج لهم في «الصحيحين» ، وهم درجات :

١- من وصف بأنه ثقة ، وصحح له الترمذي وابن خزيمة .

٢- ثم من وصف بأنه ثقة ، وخرج له النسائي وابن حبان .

٣- ثم من لم يضعفه أحد واحتج به الترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان أو بعضهم ، وقيل في بعضهم ثقة أو صدوق أو لا بأس به أو محله الصدق أو شيخ أو مستور .

ثم بين أن أمثال هؤلاء يحسن حديثهم ، وذلك عندما قال : (فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعفة لحال الشيخ ، ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها ...) ومعنى هذا أن حديثهم من القسم الحسن .

ثم بين بعد ذلك أن هؤلاء مختلف في الاحتجاج بهم بين الأئمة ، وأن الشخص قد يتردد أحيانا في الاحتجاج بحديثهم وعدمه تبعا للقرائن المحتفة بهم وبحديثهم .

والشاهد من هذا أن موسى بن هلال لا ينطبق عليه كلام الذهبي هذا - فيما يظهر - وذلك لأمرين :

١- أن الذهبي اشترط لتقوية حديث هؤلاء : أن لا يُضَعَّفوا ، وموسى بن هلال ضَعَّف ، فقد ذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال : (لا يصح حديثه ، ولا يتابع عليه) كما تقدم ، وقال أبو بكر بن خزيمة عن حديثه في الزيارة : (أنا أبرأ من عهدة هذا الخبر) ، وحكم على الحديث بالنعارة ، وقال أبو بكر البيهقي عن حديثه : (منكر)

٢ - اشترط الذهبي أيضا في مثل هؤلاء الرواة أن يحتج بهم الترمذي أو النسائي أو ابن خزيمة أو ابن حبان ، وموسى بن هلال لم يرو له أحد من هؤلاء إلا ابن خزيمة ، مع تبرئه من حديثه ، كما تقدم .
فمثله لا يحتج به ، والله تعالى أعلم .

* * *

فإن قيل : إن موسى بن هلال اعتمده يعقوب بن سفيان في «تاريخه» في معرفة وفيات البصريين ، فقال في «المعرفة والتاريخ» (١/١٢٢) : (ثنا أحمد بن الخليل ثنا موسى بن هلال العبدي قال : مات يونس بن عبيد سنة تسع وثلاثين ومائة) .

وقال أيضا (١/١٢٧) : (ثني أبو جعفر محمد بن منصور ثنا موسى بن هلال قال : مات كهمس سنة ثلاث وأربعين ومائة) .

وقال أيضا (١/١٢٨) : (ثني أحمد بن الخليل ثنا موسى بن هلال العبدي قال : مات عمرو بن عبيد سنة أربع وأربعين ومائة ، في طريق مكة) (١)

(١) روى أيضا في «المعرفة» (٢/٦٠) قال : (قال أحمد : ثنا موسى بن هلال ثنا هشام بن حسان عن العلاء ابن زياد قال : كان يقول لو كنت متمنيا لتمنيت فقه الحسن ، وورع ابن سيرين ، وضوَاب مطرف ، =

فالجواب عن هذا من وجهين :

١ - أن النقل عن شخص ما في بعض الأشياء اليسيرة لا يفيد توثيقه والاعتماد عليه في باب الرواية على وجه الإطلاق ، بل لا يفيد أنه شخص معروف ومشهور ، فهذا الواقدي أقواله في التاريخ والوفيات والكلام في الرجال كثيرة ، والكتب مليئة بها ، مع أنه في باب الرواية لا يحتج به ، بل قد اتهم - مع شهرته الكبيرة في العلم والرواية ، واهتمامه الكبير بالمغازي والسير والتاريخ - ، فكيف بشخص إنما نقل عنه ثلاث روايات في وفيات لبعض أهل العلم .

٢ - أن هذه النقول التي ذكرها يعقوب بن سفيان ليست في أمر مهم وكبير ، وإنما يمكن أن تنقل عن أي شخص ، حتى ولو كان من عامة الناس ، فكل أحد يمكن أن يذكر وفيات لأناس يعرفهم أو عاصرهم ، ولا يقال في هذه الحالة أن هذا يدل على علمه أو ثقته ، أو أنه يعتمد عليه في الرواية ونحو ذلك .

فتبين أن مثل هذا الاعتراض ليس بشيء ، ولولا أنه ذكر لما عرّجت عليه .

* * *

وأما العلة الثانية في هذا الحديث :

فهي وجود عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب في الإسناد ، وقد اختلف على موسى بن هلال في اسم شيخه ، هل هو عبد الله العمري - المكبر - ، أو عبيد الله العمري - المصغر - كما تقدم ، والصواب الأول ، لثلاثة أدلة :

١ - أن هذا هو قول كبار الحفاظ ، قال أبو بكر بن خزيمة - كما في «اللسان»

= وصلاة مسلم بن يسار (١٠٥ هـ) .

هذا كل ما له في ما وجد من «المعرفة والتاريخ» حسب الفهارس المطبوعة في آخره .

(١٣٥/٦) - : (من رواية الأحمسي أشبهه ، لأن عبيد الله بن عمر أجل وأحفظ من أن يروي مثل هذا المنكر ، فإن كان موسى بن هلال لم يغلط . . . فأشبهه أن يكون هذا من حديث عبد الله بن عمر ، فأما من حديث عبيد الله بن عمر فإني لا أشك أنه ليس من حديثه) ا.هـ .

وقال أبو أحمد بن عدي في «كامله» (٢٣٥٠/٦) : (وقد روى غير ابن سمرة هذا الحديث عن موسى بن هلال فقال : عن عبيد الله . . . وعبد الله أصح) ا.هـ .

وقال أبو بكر البيهقي في «الشعب» (٩٧/٨) - بعد أن رواه من طريق عبد الله العمري - : (وقيل عن موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر) ثم رواه من طريق عبيد الله ، وقال : (وكذلك رواه الفضل بن سهل عن موسى بن هلال عن عبيد الله ، وسواء قال : عبيد الله أو عبد الله فهو منكر . . .) ا.هـ .

فذكره أولاً من طريق عبد الله المكبر ثم قال : (وقيل عن عبيد الله) ، فتيبن أن الراجح عنده من رواية عبد الله المكبر .

وهذا أيضاً قول عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» لأنه ذكر من شيوخ موسى بن هلال : عبد الله العمري - المكبر - ، ولم يذكر عبيد الله من شيوخه .

وهذا قول أبي بشر الدولابي - فيما يظهر - لأنه قال في كتابه الكنى (٢/٨٤٦) : (من كنيته أبو عبد الرحمن) ثم ذكر من يكنى بهذه الكنية ، ومنهم : عبد الله العمري ، ثم قال (١٣٨٤) : (ثنا علي بن معبد بن نوح ثنا موسى بن هلال ثنا عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن - أخو عبيد الله - . . . فذكر الحديث) .

وهذا قول أبي الحسن بن القطان الفاسي ، فإنه أعلّ هذا الحديث - بالإضافة إلى جهالة موسى بن هلال - بضعف عبد الله بن عمر العمري ، بل ولم يذكر الخلاف أصلاً في هذه المسألة ^(١) .

(١) ينظر : «الوهم والإيهام» (٣٢٤/٤) .

٢ - ما وقع عند الدولابي في «الكنى» (٢/٨٤٦) : (ثنا علي بن معبد بن نوح ثنا موسى بن هلال ثنا عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن - أخو عبيد الله - ...) . ١. هـ .

قال أبو الفضل بن حجر في «اللسان» (٦/١٣٥) : (فهذا قاطع للنزاع من أنه عن المكبر ، لا عن المصغر ، فإن المكبر هو الذي يكنى أبا عبد الرحمن ، وقد أخرج الدولابي هذا الحديث في من يكنى : أبا عبد الرحمن ...) . ١. هـ .

٣- أن هذا الخبر رواه عن موسى بن هلال - مما وقفت عليه ، وذكره أهل العلم - عشرة ، وهم :

٢- جعفر بن محمد البزوري .

١- عبيد بن محمد الوراق .

٤- محمد بن إسماعيل الأحمسي .

٣- علي بن معبد بن نوح .

٦- أحمد بن حازم بن أبي غرزة .

٥- الفضل بن سهل .

٨- يوسف بن موسى القطان .

٧- محمد بن جابر المحاربي .

١٠- العباس بن المفضل .

٩- هارون بن سفيان .

فأما الأول : فأخرج حديثه : الدارقطني في «السنن» (٢/٢٧٨) ومن طريقه عياض في «الشفاء» (٢/٦٦٦) ^(١) وأبو اليمن بن عساكر في «إتحاف الزائر»

(١) وتصحف فيه من (عبيد بن محمد الوراق) إلى (محمد بن عبد الرزاق) .

(ص: ٣ ، ٤) وابن النجار في «تاريخ المدينة» (ص: ١٤٣) والسبكي في «شفاء السقام» (ص: ٢-٣) .

وأخرجه أيضا أبو بكر بن خزيمة - كما في «لسان الميزان» (١٣٥/٦) - والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٨١) ^(١) والبيهقي في «الشعب» (٣٨٦٣) وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣١/٥) ^(٢) .

وأما الثاني : فأخرج حديثه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٧٠) .

ووقع في روايتهما أن شيخ موسى بن هلال هو : عبيد الله بن عمر .

وأما الثالث : فأخرج حديثه الدولابي في «الكنى» (١٤٨٣) .

وأما الرابع : فأخرج حديثه أبو بكر بن خزيمة - كما في «اللسان» - وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٥٠) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣٨٦٢) .

وأخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٢٩) وأبو القاسم التيمي في «الترغيب» (١٠٥٤) ^(٣) ومن طريقه السبكي (ص : ٦-٧) .

(١) رواه من طريق محمد بن خلف بن حيان المعروف بـ «وكيع» ، وأخرجه ابن رشيد من طريق ابن العالي أنا بشر بن أحمد أنا ابن ناجية كلاهما عن الوراق به .

ووقع عندهما : (عبد الله العمري) ، والصواب : (عبيد الله) كما رواه ابن خزيمة والمحاملي - عند الدارقطني - ومحمد بن زنجويه - عند البيهقي - ثلاثتهم عن موسى بن هلال به ، لأن ابن خزيمة والمحاملي من الحفاظ وخاصة ابن خزيمة ، ولأنه قد يكون خطأ طباعي أو تصحيف من النساخ - أي عبيد الله - وخاصة ما وقع في كتاب ابن رشيد ، لأن ابن رشيد ذكر أن الدارقطني روى هذا الحديث ، ثم ذكر إسناده عنده ، ووقع فيه (عبيد الله بن عمر) والذي عند الدارقطني (عبد الله بن عمر) .

(٢) ولكن وقع عنده بلفظ : « من رأيي بعد موتي وجبت له شفاعتي » .

(٣) رواه من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبيد الله ثنا الأحمسي به ، ووقع عنده « عبيد الله بن عمر » ، والصواب : « عبد الله بن عمر » كما هو في باقي المصادر من رواية ابن خزيمة وعبد الرحمن بن أبي حاتم والدينوري وعبيد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي ومحمد بن موسى الحلواني كلهم عنه .

وعبد الله بن عبيد الله الذي خالفهم - وبعضهم من كبار الحفاظ - لا أدري من هو ؟

وأما الخامس^(١) : فأخرج حديثه أبو بكر بن أبي الدنيا ، ورواه من طريقه أبو الفرج بن الجوزي في «مثير العزم الساكن» (٢/٢٩٥-٢٩٦) ، وابن الديلمي في «ذيل تاريخ بغداد» (ص: ١٧٠) والسبكي في «الشفاء» (ص: ٨) .

وأخرجه الحسيني في «أخبار المدينة» - كما في «شفاء السقام» - قال : ثنا رجل من طلبة العلم .

كلاهما - أي : ابن أبي الدنيا والرجل الذي لم يسم - عن الفضل بن موسى .

وأما السادس : فأخرج حديثه رجل من الحفاظ لم يعرفه ابن عبد الهادي ، فقال في «الصارم» (ص : ٣٨) : (فقال : ثنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني بالكوفة ، وأبو الحسين^(٢) علي بن عبد الرحمن بن عيسى بن زيد الكوفي ببغداد ، قال : ثنا أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة^(٣) الغفاري أنبأنا موسى بن هلال ثنا عبد الله بن عمر العمري . . . قال : وهذا الخبر قد رواه عن موسى بن هلال : محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي ومحمد بن جابر المحاربي ويوسف بن موسى القطان وهارون بن سفيان والفضل بن سهل والعباس بن الفضل وعبيد بن محمد الوراق وبعض هؤلاء المذكورين قال في حديثه : « عن عبيد الله بن عمر » قد ذكرناه بأسانيده في الكتاب الكبير ، ولا نعلم رواه عن نافع إلا العمري ، ولا عنه إلا موسى بن هلال ، تفرد به ، والله أعلم . هـ كلام هذا الحافظ ، وهو في طبقة أبي عبد الله بن منده وأبي عبد الله الحاكم ، والكتاب الذي روى فيه هذا الحديث - وقفت على بعضه - يدل على سعة حفظه ورحلته . . . وفي الجملة مؤلف هذا الكتاب حافظ

(١) ذكر أبو بكر البيهقي أن الفضل بن سهل رواه عن موسى عن عبيد الله ، ولكن الذي وقفت عليه أنه روى عن موسى عن عبد الله .

(٢) في المطبوعة : (أبو الحسن) ، قال محقق «الصارم» - وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى - : (وفي المخطوطتين : أبو الحسين) .

قلت : وهو الصحيح كما في «تاريخ بغداد» (٣٢/١٢) .

(٣) في المطبوعة : « عن أبي عذرة » وهو خطأ ، والصواب أحمد بن حازم بن أبي غرزة كما في «الجرح والتعديل» (٤٨/٢) و«التقات» لابن حبان (٤٤/٨) وغيرها من كتب الرجال .

كبير من بحور الحديث . . .) ا.هـ من «الصارم» .

قلت : تبين مما تقدم أن الراويين الأوّلين وقع في روايتهما : عن موسى عن عبيد الله .

والأربعة الذين بعدهم وقع في روايتهم : عبد الله .

وأما الأربعة الباقيون فلم يبين هل وقع في روايتهم عبد الله أو عبيد الله ، فنتبين أن الأكثر رووه عن موسى عن عبد الله .

فهذا يرجح أن الصواب : عبد الله ، لا : عبيد الله ، والله تعالى أعلم .

ويمكن أن يضاف أمر رابع ، وهو : ما قاله أبو بكر ابن خزيمة : (لأن عبيد الله بن عمر أجل وأحفظ من أن يروي مثل هذا المنكر فأشبهه أن يكون هذا من حديث عبد الله بن عمر ، فأما من حديث عبيد الله بن عمر فإني لا أشك أنه ليس من حديثه) ا.هـ .

ويحتمل أن يكون هذا الاختلاف من موسى بن هلال نفسه ، لأن القول الثاني عنه رواه عنه اثنان كما تقدم ، قال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص : ٣٨) : (وقد ذكرت أن الأصح رواية من قال : عن عبد الله ، وكأن موسى بن هلال حدث به مرة عن عبيد الله فأخطأ ، لأنه ليس من أهل الحديث ، ولا من المشهورين بنقله . . .) ا.هـ .

قلت : ما قاله ابن عبد الهادي قوي لما تقدم ، ويؤيده أن هناك حديث آخر اختلف فيه أيضا في شيخ موسى ، وهو الحديث الثاني من أحاديثه التي سبق ذكرها .

وأما ما قاله تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» (ص : ٨) : (ويحتمل أن يكون الحديث عن عبيد الله وعبد الله جميعا ، ويكون موسى سمعه منهما ، وتارة حدث به عن هذا ، وتارة عن هذا) ا.هـ .

فهذا بعيد جدا ، لوجهين :

١ - أن موسى بن هلال لم يجمع بينهما ولا في رواية واحدة من الروايات التي وقف عليها ، وإنما اختلف عليه - كما تقدم - ، فمرة يُذكر عنه : عبد الله ، وأخرى : عبید الله ، فكيف يظن أنه روى عنهما هذا الحديث جميعا ؟

٢ - الظن في مثل هذه الحالة لا يقوى إلا إذا كان الراوي من كبار الحفاظ ممن عهد منه فعل ذلك ، مثل الزهري فإنه قد يروي الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وأحيانا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وأحيانا يجمع بينهما ، كما جاء هذا في حديث غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء لمن قام من النوم .
وأما من كان مثل موسى بن هلال فلا يحتمل منه هذا ، والله تعالى أعلم .

* * *

فإذا تبين أن الراجح في هذا الحديث أنه من رواية عبد الله بن عمر العمري ، فالعمري - مع صلاحه في نفسه واستقامته في ذاته - ممن اختلف الحفاظ في ضبطه وحفظه ، ولكن الأقرب أنه لا يحتاج به ، ولكنه يكتب حديثه ، وذلك لوجوه ثلاثة^(١) :

الأول : أن هذا قول الأكثر ممن تقدم من الحفاظ ، ولذلك قال أبو عيسى الترمذي في «الجامع» (١/٣٢٣) : (ليس هو بالقوي عند أهل الحديث ، وهو صدوق ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه) . وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالقوي عندهم) . وقال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٤١) : (ضعيف ، ليس بحجة عندهم لتخليطه في حفظه) . وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/

(١) سوف أقتصر هنا على ذكر الوجه الأول ، وأما الوجه الثاني - وهو أنه جرح جرحا مفسرا - والثالث - وهو أنه استنكرت عليه عدة أحاديث - فسأوضحها في موضع آخر إن شاء الله تعالى .

(١٩٣) : (ثقة ، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه) . وقوله : « ثقة » ، يعني في نفسه ، ولو كان يعني أنه ثقة في حفظه وحديثه ، لما قال : (إن الحفاظ لم يرضوا حفظه) ، ولقال مثلا : ثقة ، وقد تكلم فيه بعض الحفاظ ، أو نحو هذه العبارة ، بل قال : (لم يرضوا حفظه) ولم يستثن أحدا ، مع أن هناك من قواه ، والله تعالى أعلم .

فإن قيل : قد وثق العمري أحمد بن صالح ، وقال العجلي في «ثقاته» - المسمى بـ «تاريخ الثقات» - (ص : ٢٦٩ - بترتيب الهيثمي) : (لا بأس به) . وذكره ابن شاهين في «الثقات» (ص : ١٢٦) ، فقال : (قال يحيى : عبد الله العمري صالح ليس به بأس) . ١ هـ

فالجواب عن ذلك ، وبالله التوفيق :

أما توثيق أحمد بن صالح له : فذكره ابن شاهين في «ثقاته» (ص : ١٥١) - ، وفي «الجرح والتعديل» (١١٠/٥) : (قال أبو حاتم الرازي : رأيت أحمد بن صالح يحسن الثناء على عبد الله العمري) . ١ هـ

والجواب عنه من وجهين :

- ١ - أن الأكثر على تضعيفه أو تليينه وعدم الاحتجاج به ، كما تقدم .
 - ٢ - أن أحمد بن صالح وإن كان من كبار الحفاظ إلا أن عنده شيء من التساهل ، يعلم هذا من تتبع أقواله في الرجال ، وهذه بعض الأمثلة على تساهله :
- (١) فقد قال عن يزيد بن أبي زياد : ثقة ، لا يعجبني قول من تكلم فيه . ١ هـ من «الثقات» لابن شاهين (ص : ٢٥٦) .

قلت : ويزيد لا يحتج به ، وقد اختلط ، وتكلم فيه جمهور الحفاظ .

- (٢) وقال عن عقبة بن عبد الله الأصم : ثقة . كما في «الثقات» لابن شاهين

(ص : ١٧٣) .

وعقبة ضعيف مشهور الضعف ، حتى قال ابن معين والنسائي : ليس بثقة .
وقال عمرو بن علي : كان ضعيفا ، واهي الحديث ، ليس بالحافظ ، ما
سمعت أحدا يحدث عنه إلا أبا قتيبة .

(٣) وقال عن عبد الملك بن نافع ابن أخي القعقاع : لا يجوز أن يأتي إلى رجل مثل
هذا ، قد روى عنه الثقات فيضعفه بلا حجة ، ولم يضعفه أحد . هـ من
«الثقات» للعجلي (ص : ١٥٨) .

قلت : عبد الملك هذا مجهول ، ضعيف ، أتى بخبر منكر ، قال عنه
البخاري : روى عن ابن عمر في النبيذ ، لا يتابع عليه . وقال أبو حاتم : شيخ
مجهول ، لم يرو إلا حديثا واحدا . . . لا يكتب حديثه ، منكر الحديث . وقال
ابن معين : ضعيف ، لا شيء . وقال الدارقطني : مجهول ضعيف . وقال
النسائي : ليس بالمشهور ، ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلاف
حكايته . بل ذكر عن يحيى بن معين أنه قال عنه : كان خمارا .

(٤) وقال عن عمر بن صهبان : ما علمت منه إلا خيرا ، ثقة ، ما رأيت أحدا
يتكلم فيه . هـ من «الثقات» لابن شاهين : (ص : ١٣٧) .

قلت : عمر واهي الحديث ، تكلم فيه الحفاظ ، حتى قال ابن معين : لا يسوى
حديثه فلسا . وفي رواية عنه : ليس بذاك . وفي أخرى : ضعيف الحديث .
وقال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف . وفي موضع آخر :
متروك الحديث . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، واهي الحديث . وقال
أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، متروك الحديث . وذكره ابن
شاهين أيضا في «الضعفاء» وقال : قال أبو نعيم : كان ضعيفا .

والأمثلة على تساهل أحمد بن صالح كثيرة ، وكل الذين تقدموا هم أضعف

من العمري بكثير ، ومع ذلك وثقهم أحمد بن صالح أو قواهم ، فلا يستنكر أن يقول في العمري : ثقة ، والله تعالى أعلم .

* * *

وأما تقوية العجلي له : فالعجلي أيضا عنده شيء من التساهل يعلم هذا من تتبع أقواله في الرجال ، وقد ذكر ذلك المعلمي ، وعن تساهل فيهم العجلي :

(١) بكر بن خنيس ، فقال عنه : كوفي ثقة . كما في «ترتيب الثقات» (ص : ٨٤) .

وبكر ضعيف الحديث ، قال ابن معين - في رواية الدوري وابن أبي خيثمة - : ليس بشيء . وفي رواية : صالح لا بأس به ، إلا أنه يروي عن ضعفاء ، ويكتب من حديثه الرقاق ^(١) . وقال أيضا : لا شيء ضعيف . وفي أخرى : ضعيف الحديث . وقال أحمد بن صالح وابن خراش والدارقطني : متروك . وقال عمرو بن علي وابن أبي شيبه ويعقوب بن شيبه والنسائي والعقيلي : ضعيف . وضعفه ابن المديني أيضا ، وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : كان رجلا صالحا غزاء ، وليس بالقوي في الحديث ، لا يبلغ الترك . وقال أبو زرعة : ذاهب الحديث . وقال الجوزجاني : كان يروي كل منكر ، وكان لا بأس به في نفسه . وقال ابن عمار : ليس بمتروك . وقال ابن حبان : روى عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة . وقال البزار : ليس بقوي .

(٢) وقال عن ثوير بن أبي فاختة : هو وأبوه لا بأس بهما .

قلت : ثوير واهي الحديث ، قال عمرو بن علي : كان يحبى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ، وكان سفيان يحدث عنه . وقال الثوري : من أركان الكذب . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أيضا : ضعيف . وقال أبو زرعة : ليس بذلك القوي . وقال أبو حاتم : ضعيف ، مقارب لهلال بن خباب وحكيم

(١) تحرفت في «الكامل» إلى : (يكثر من حديث الرقاق) .

- ابن جبير . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك .
- (٣) وقال أيضا عن أصبغ بن نباتة : كوفي تابعي ثقة . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٧١) .
- قلت : وأصبغ متروك ، قال عمرو بن علي : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن الأصبغ بشيء قط . وقال أبو بكر بن عياش : الأصبغ وميثم هؤلاء الكذابين . وقال ابن معين : ليس بشيء . وفي رواية : ليس بثقة . وكذا قال النسائي ، وفي موضع آخر : متروك الحديث . وقال أبو حاتم : لين . وقال الدارقطني : منكر الحديث .
- (٤) وقال أيضا : حسين بن عبد الأول الأحول ، كوفي ثقة عالم . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ١١٩) .
- قلت : وحسين تكلم فيه كبار الحفاظ ، قال أبو حاتم : تكلم الناس فيه . وقال أبو زرعة : روى أحاديث لا أدري ما هي ، ولست أحدث عنه . ولم يقرأ علينا حديثه . هـ من «الجرح والتعديل» (٣/٥٩) . وفي «اللسان» (٢/٢٩٤) : وكذبه ابن معين . . . وذكره ابن حبان في «الثقات» . هـ .
- (٥) وقال أيضا : عمار بن سيف الضبي ، ثقة ثبت ، وكان صاحب سنة ، وكان يقال : إنه لم يكن بالكوفة أحد أفضل منه . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٣٥٢) .
- قلت : عمار كان من أهل الفضل والعبادة ، وأما في الحديث فإنه متروك ، وسوف أذكر أولا من أثنى عليه ووثقه ، ثم أبين ضعفه :
- قال عبيد بن إسحاق : كان شيخ صدق ، وأثنى ابن المبارك عليه خيرا . وقال أبو غسان : كان من خيار الناس . وقال عبد الله بن صالح العجلي - والد أحمد - : هو أفضل أهل الكوفة . ووثقه ابن معين في رواية الدوري

والدارمي ، وقال في رواية الليث بن عتبة : صدوق ثقة .

وقال في رواية ابن أبي خيثمة : ليس حديثه بشيء . وقال البخاري بعد أن ذكر له حديثا : لا يتابع عليه منكر . وقال أيضا في رواية ابن الجارود : لا يتابع ، منكر الحديث ، ذاهب . وقال أبو زرعة : ضعيف . وقال أبو حاتم : كان شيخا صالحا ، وكان ضعيف الحديث ، منكر الحديث . وقال أبو داود : كان مغفلا . وقال الدارقطني : كوفي متروك . وقال الحاكم : يروي عن إسماعيل ابن أبي خالد والثوري المناكير . وقال ابن حبان : كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، فبطل الاحتجاج به لما أتى من المعضلات عن الثقات ، روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى عن النبي ﷺ أحاديث بواطيل ، لا أصول لها يطول الكتاب بذكرها . وقال أبو نعيم : روى عن إسماعيل والثوري المناكير ، لا شيء . وقال البزار : ضعيف . وفي موضع آخر : صالح . وقال ابن عدي في «الكامل» (١٧٢٦/٥) : منكر الحديث . ثم ذكر له حديث «تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل والصرارة ، يجبى إليها الخراج ، يخسف الله بها ، هي أسرع في الأرض من المعول في الأرض الرخوة» وقال : هذا حديث منكر ، لا يروى إلا عن عمار بن سيف هذا . . . ثم قال : له غير ما ذكر والضعف بين في حديثه . هـ . وذكره العقيلي في «الضعفاء» ثم ذكر له الحديث السابق ، ثم روى عن ابن معين قال : سمعت يحيى بن آدم يقول : إنما أصاب عمار بن سيف هذا الحديث على ظهر كتاب فرواه . هـ .

فتبين مما تقدم ضعف عمار ، وأما توثيق ابن معين فيظهر أنه لصلاحه وفضله ، وليس لحديثه ، لقوله في رواية أخرى : ليس حديثه بشيء . ولعل العجلي انفرد بقوله : ثبت . والله أعلم .

(٦) وقال أيضا عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : صدوق ، ثقة . وفي موضع آخر قال بعد ذلك : صدوق ، جازئ الحديث . هـ من «ترتيب الثقات»

(ص : ٤٠٧) .

قلت : ابن أبي ليلى كان من العلماء في زمانه ، ولكنه سيء الحفظ جدا ، كما يظهر من مراجعة ترجمته في كتب الرجال المطولة .

ومن التساهل عند العجلي : أنه وثق خلقا من المجاهيل ، منهم :

(٧) خرشة بن حبيب السلمي ، فقال عنه : كوفي ، تابعي ، ثقة . هـ من «ترتيب الثقات» (٣٧٨) .

وخرشة هذا مجهول^١ ، ذكره الذهبي في «الميزان» وقال : روى عنه هلال بن يساف ، قال ابن المديني : مجهول . هـ . وذكره ابن حجر في «اللسان» وزاد على ما تقدم : وذكره ابن حبان في «الثقات» . هـ . قلت : ولعله ليس له إلا رواية واحدة ، ولعل أيضا هلال تفرد عنه .

(٨) حسان الضمري ، قال عنه : تابعي ثقة . هـ من «ترتيب الثقات» (٢٧١) . قلت : وحسان فيه جهالة ، روى عن عبد الله بن السعدي حديث وفادته ، وعنه أبو إدريس الخولاني ، روى له النسائي ، وقال : ليس بالمشهور . . . وذكره ابن حبان في «الثقات» . هـ من «التهذيب» .

(٩) أسد بن مهلب ، قال عنه : ثقة عابد . قال : ثنا أبي قال : كان سفيان يقول : لا تقتله إلا آية في كتاب الله . فقرئت عليه ، فصعق فمات . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٦٢) .

قلت : لم أقف له على ترجمة^(١) ، ولعله ليس له رواية ، ولذلك لم يذكر ، وإنما هو رجل صالح .

(١٠) بحر بن سعيد ، قال عنه : بصري ثقة . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٧٧) .

(١) وكذلك محقق «الثقات» .

قلت : بحر هذا لا يعرف ، ترجم له البخاري في «الكبير» (١٢٦/٢) وقال : فيه نظر . وابن أبي حاتم (٤١٩/٢) وسكت عنه ، وقال الذهبي في «الميزان» : لا يعرف . ا. ه .

قلت : وغيرهم كثير ممن لا يعرفون ، وقد وثقهم العجلي .

(١١) وقال : (يوسف بن الحكم الثقفي ثقة ، وإنما روى حديثا واحدا عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي ﷺ : « من أراد هوان قريش أهانه الله ») . ا. ه .

وهذا الحديث الذي ذكره أخرجه الترمذي (٣٩٠٥) من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم عن محمد بن سعد عن أبيه به .

وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه . ا. ه .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦١٢) : (سألت أبي عن حديث رواه ابن الهاد عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن أبي عقيل عن سعد ^(١) به . فقال أبو حاتم : يخالف في هذا الإسناد ، واضطرب في هذا الحديث . ا. ه .

قلت : يوسف ليس بالمشهور في الرواية ، وقد تقدم أنه ليس له إلا هذا الحديث ، وهو لا يصح كما تقدم ، وإنما كان فاضلا من خيار المسلمين ، فمثله لا يقال عنه : (ثقة) عند الحكم على حفظه وضبطه ، وأما في نفسه فنعم .

والدليل على هذا أن البخاري ذكره في «التاريخ الكبير» (٤٧/٨) وسكت

(١) هكذا بإسقاط (محمد بن سعد) ولا أدري هل هو خطأ من النسخ أو من الطابع ، أو هكذا وقع في هذه الرواية ، ولكن في «الجرح والتعديل» و«التاريخ الكبير» أن يوسف روى عن محمد بن سعد .

عنه ، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢٠ / ٩) وساق إسناده إلى كعب بن علقمة قال : كان يوسف فاضلا من خيار المسلمين ا. هـ وقال عنه ابن حجر في «التقريب» : مقبول .

وقال ابن يونس : يقال إنه شهد فتح مصر ، ودخل أيضا مع مروان بن الحكم سنة (٦٥) .

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : روى عن جماعة من الصحابة ا. هـ .

قلت : شهوده لفتح مصر لم يثبت فيما يظهر ، لأن ابن يونس ذكره بصيغة التمريض ، وأما قول ابن حبان (روى عن جماعة من الصحابة) فهذا فيه نظر ، لأن البخاري وأبا حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن والعجلي لم يذكروا أنه روى عن أحد من الصحابة ، وابن حبان لم يسم أحدا منهم .

(١٢) عباد بن أبي سعيد المقبري ، قال عنه : تابعي ، ثقة ا. هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٢٤٦) .

قلت : عباد فيه جهالة ، وقد روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه حديثا واحدا ، ولعله ليس له إلا هذا الحديث ، وذكره الذهبي في «الميزان» وقال : ما روى عنه سوى أخيه سعيد حديث : «أعوذ بك من علم لا ينفع» ا. هـ وذكره في «الكاشف» وسكت عليه ، وقال ابن حجر في «التقريب» : مقبول .

فمثله فيه جهالة ، وأما ذكر ابن خلفون له في «الثقات» وقوله : (وثقه محمد ابن عبد الرحيم التبان) فالجواب عنه : أن التبان لا أدري من هو ؟ ولعل هذا التوثيق لذاته فقط ، فهناك من يطلق التوثيق ولا يعني به الضبط في الحديث ، وإنما يعني به ذات الراوي ونفسه ، وخاصة عندما يصدر هذا التوثيق عن لم يكن من أئمة الجرح والتعديل .

(١٣) أبو هاشم الدوسي ، قال عنه : تابعي ، ثقة ، ليس يروى عنه إلا حديث

واحد.هـ من «ترتيب الثقات» (ص: ٥١٣) .

قلت : أبو هاشم مجهول ، قال ابن حجر في «التهذيب» : مجهول الحال . قاله ابن القطان .هـ وقال في «التقريب» : مجهول الحال . وذكره الذهبي في «الميزان» وقال : لا يعرف .

وتقدم أن العجلي قال : (ليس يروى عنه غير حديث واحد) فكيف يكون مثله ثقة ؟

ومن تساهل العجلي : أنه قال عن جمع من الرواة المختلف فيهم والجمهور على تضعيفهم (ثقة) ، ومنهم :

(١٤) مصعب بن شيبة ، قال عنه : مكّي ، ثقة .هـ من «ترتيب الثقات» (ص: ٤٣٠) .

ومصعب تكلم فيه الجمهور ، وهو لا يحتج به .

(١٥) حبة بن جوين العرني ، قال عنه : تابعي ، ثقة .هـ من «ترتيب الثقات» (ص: ١٠٥) .

قلت : وحبة لا يحتج به ، والجمهور على تضعيفه ، بل قال ابن معين : ليس بثقة .

(١٦) عبد الله بن نافع الصائغ ، قال عنه : ثقة .هـ من «ترتيب الثقات» (٢٨١) .

قلت : وعبد الله بن نافع مختلف فيه ، ولا يصل إلى درجة الثقات ، على تفصيل في حديثه .

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال عنه : صدوق ، ثقة .هـ وفي موضع آخر : صدوق ، جائر الحديث .هـ من «ترتيب الثقات» (ص: ٤٠٧) .

قلت : ابن أبي ليلى كان من العلماء في زمانه ، ولكنه سيء الحفظ جدا ، وقد تقدم الكلام عليه .

(١٧) عبد الرحمن بن ثروان ، قال عنه : ثقة ثبت ، روى عن هزيل ، وكان هزيل من أصحاب ابن مسعود في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث ، ما علمت له رأيا . هـ من «ترتيب الثقات» (ص : ٢٨٩) .

قلت : عبد الرحمن لا يصل إلى درجة أن يقال فيه : (ثقة ثبت) بل هو صدوق ، قال ابن معين : ثقة يقدم على عاصم . ووثقه ابن نمير ، وقال الدارقطني : ثقة . وقال أحمد : ليس به بأس . وقال أيضا : يخالف في أحاديثه . وقال أيضا : هو كذا وكذا ، وحرّك يده . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، هو قليل الحديث ، وليس بحافظ . قيل له : كيف حديثه ؟ فقال : صالح ، هو لين الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . وذكره العجلي في «الضعفاء» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

فتبين أنه لا يصل إلى درجة الثقة الثبت ، والله تعالى أعلم .

* * *

وأما ذكر ابن شاهين لعبد الله العمري في «الثقات» ، فالجواب عنه من وجوه :

١ - أنه ذكره في «الضعفاء» (ص : ١١٩) أيضا ، ونقل عن ابن معين تضعيفه ، ونقل قول ابن عمار فيه : (لم يتركه أحد إلا يحمي ، وزعموا أنه كان أكبر من عبيد الله ، إلا أنه كان ضريرا ، وزعموا أنه أخذ كتب عبيد الله فرواها) . هـ .

٢ - أن ابن شاهين عندما ذكره في «الثقات» لم ينص على ثقته ، وإنما ذكر قول أحمد بن صالح فيه لا غير ، ولذلك ذكره أيضا في كتاب «الضعفاء» ، فلو كان عنده ثقة لما ذكره فيه .

٣ - أنه ذكره في كتابه «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص: ٦٤) ، ونقل قول يحيى بن معين في تضعيفه وتقويته ، ثم قال : (وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقف فيه ، لأنه ضعفه ، ثم قال : هو صالح ، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري ، وحدث عنه وكيع وغيره ، والله أعلم) . ا. هـ

فتبين أن ابن شاهين لم يوثقه ولم يقدح فيه أيضا ، بل لعله متوقف فيه ، وهو كثيرا ما يتوقف في حال الرواي في كتابه هذا ، فعلى هذا ليس العمري عنده ثقة .

٤ - طريقة ابن شاهين في كتابيه «الثقات» و«الضعفاء» أنه يذكر في الأول ما يجده من توثيق للرواي بغض النظر عن كونه قد تكلم فيه ، وفي الثاني يذكر ما يجده من تضعيف للرواي بغض النظر عن من وثقه ، ولذلك أحيانا يذكر الراوي مرة في «الثقات» ومرة في «الضعفاء» ، كما فعل بالعمري وغيره ، فهو في هذين الكتابين مجرد ناقل لا غير ، وإنما كتابه في المختلف فيهم هو الذي يناقش فيه الأقوال ويرجح بعضها على البعض الآخر (١) .

* * *

فإن قيل : إن ابن معين قال عنه في رواية الدارمي عندما سأله : ما حاله في نافع ؟ فقال : صالح ثقة (٢) .

(١) قال محقق «الضعفاء» لابن شاهين (عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى) عن منهج ابن شاهين : (ومن خلال عملي في هذا الكتاب تبين لي أن المؤلف سار على المنهج الذي سلكه في كتاب «الثقات» في الاعتماد على أقوال النقاد السابقين ، كالإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما دون التصرف أو الإبداع ، وكأنه مجرد ناقل لأقوالهم ، ويلاحظ عليه إيراده بعض الثقات لمجرد قول ناقد فيه ، ولعله عمل هذا قصدا ، أو تنبه له أثناء التأليف ، وعند الانتهاء ألف كتابه «المختلف فيهم» ، فجاء كتابا جمع فيه خلاصة الرأي في ذلك الراوي الذي اختلف النقاد في توثيقهم أو تضعيفهم إلا أنه لم يستوعبهم ا. هـ . وهذا الكلام الذي قاله محقق الكتاب - وفقه الله تعالى - موافق لمنهج ابن شاهين في كتابيه «الثقات» و«الضعفاء» ، وهو ظاهر لمن اطلع عليها ، والله تعالى أعلم .

(٢) رواها ابن عدي في «الكامل» (١٤٥٩/٤) ثنا محمد بن علي ثنا عثمان الدارمي به ، وذكرها الذهبي في «الميزان» وابن حجر في «التهذيب» .

فالجواب عن ذلك : أن هذا الذي رواه ابن عدي عن الدارمي فيه نظر ، وذلك أن الصواب فيه أنه قال : (صالح) فقط ، دون كلمة (ثقة) كما في «سؤالات الدارمي» (رقم : ٥٢٣) ، وهكذا رواه الخطيب في «التاريخ» (٢٠ / ١٠) قال : أخبرنا أبو بكر الأشناني قال : سمعت أحمد بن محمد بن عبدوس سمعت عثمان . . فذكره . فتبين أن الصواب (صالح) حسب ، وليس (صالح ثقة) (١) .

ويؤيد ذلك أن ابن معين ضعفه في رواية عبد الله بن أحمد ، كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٧٧) ، فكيف يقول عنه : صالح ثقة ؟

وأيضاً في رواية الدقاق عن ابن معين (١١٥) قال عن العمري : صالح ليس به بأس . وفي موضع آخر (١٤٩) قال : ليس به بأس .

وفي رواية الكوسج - التي ذكرها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» - قال : صويلح .

وقال في رواية أخرى : ليس به بأس ، يكتب حديثه . هـ من «الكامل» (٤) / (١٤٥٩) .

ولذلك قال ابن شاهين بعد أن ذكر رواية عبد الله بن أحمد عن ابن معين ورواية الدقاق قال : وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقف فيه ، لأنه ضعفه ، ثم قال : هو صالح . هـ من كتاب ابن شاهين «المختلف فيهم» (ص : ٦٤) .

فهذا كله يؤيد أن الصواب في رواية الدارمي (صالح) (٢) .

-
- (١) وذكر المزي أن ابن معين قال في رواية الدارمي : (صويلح) وهذا الأقرب أنه خطأ ، وإنما قال ذلك في رواية الكوسج ، وقد نبه على هذا محقق «تهذيب الكمال» .
- (٢) فإن قيل : إن رواية الدارمي عن ابن معين إنما هي في الحكم على رواية العمري عن نافع ، بخلاف الروايات الأخرى ففيها حكم عام عليه ، فلا يكون بينهما تعارض .
- فأقول : ما تقدم هو الأرجح ، وقد تقدم ذكر الأدلة على ذلك .

ويؤيد ما تقدم أيضا أن أكثر الحفاظ على تضعيف العمري أو تليينه ، وأيضا للعمري ما يستنكر عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، فكيف يكون فيه (صالح ثقة) ، والله تعالى أعلم .

فعلم مما تقدم أن ابن معين لم يوثق العمري ، إذا ما هي خلاصة قول ابن معين في العمري ؟

أقول وبالله تعالى التوفيق : إن الروايات التي جاءت عن يحيى فيها شيء من التعارض ، والذي يبدو لي أن ابن معين يذهب إلى أن العمري فيه ضعف ، وأنه لا يحتج به ، إلا إذا وجد ما يقوي حديثه ويشهد له ، فهنا يقبل حديثه ويحتج به ، وذلك أنه ضعفه في رواية ، وفي أخرى قال : (صويلح) وهذه أدنى مراتب التعديل ، وتفيد أنه يكتب حديثه ولا يحتج به كما تقدم .

ولذلك قال في رواية : (ليس به بأس ، يكتب حديثه) ومعنى ذلك أنه يكتب حديثه ولا يحتج به .

وما جاء في رواية الدقاق : (صالح ، ليس به بأس) أو : (ليس به بأس) فيحمل على ما تقدم ، لأن الروايات يفسر بعضها بعضا ، أو تحمل رواية الدقاق على أنه أرفع من ذلك ، ويكون الأصل في حديثه القبول ، فتكون هذه الرواية مُعَارَضَةً برواية التضعيف ، والحمل الأول أولى وأقرب ، لما تقدم (١) .

وقد تقدم أن ابن شاهين قال : (وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقف فيه ...) اهـ .

* * *

(١) وأما استعمال ابن معين لعبارة (لا بأس به) بمعنى ثقة ، فهذا ليس دائما ، وإنما في بعض الأحيان ، وذلك إذا لم يأت عن ابن معين روايات أخرى تخالف التوثيق ، وتكون هناك قرائن تفيد توثيق الراوي ، فهنا يتوجه حمل عبارته على إرادة التوثيق ، وأما في مثل حالة العمري فحملة على التوثيق بعيد جدا .

وأما الإمام أحمد : فقد قال عنه - في رواية أبي طالب - : صالح ، لا بأس به ، قد روي عنه ، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله .

وقال المروزي (١٢٤) في روايته عن أحمد : وذكر العمري ، فلم يرضه ، وقال : لين الحديث .

وفي «سؤالات عبد الله» (٣٣٣٩) قال عنه : كذا وكذا وكأنه . وفي «الكامل» لابن عدي : كذا وكذا .

وفي رواية أبي زرعة الدمشقي - عندما سئل عن حديثه - قال : كان يزيد في الأسانيد ويخالف ، وكان رجلا صالحا .

وفي رواية أحمد بن هانئ^(١) : قلت : فكيف حديث عبد الله ؟ فقال : هو يزيد في الأسانيد ويخالف ، وكان رجلا صالحا .

وقال يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٤٢٩/١) : (ثنا أبو طالب عن أبي عبد الله - وسئل عن عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز الدراوردي - فقال : الدراوردي معروف بالحديث والطلب وربما قلب حديث عبد الله العمري ، يرويها عن عبيد الله بن عمر . قيل له : لعل قد رواها عبيد الله ؟ قال : عبيد الله كان أثبت من ذلك) ا.هـ .

وفي «مسائل إسحاق بن هانئ» (٩٦/١) : (روى العمري الصغير^(٢) عن

(١) رواها العقيلي في «الضعفاء» (٢٨١-٢٨٢/٢) ، وهي مثل رواية أبي زرعة ، والله تعالى أعلم .

(٢) قوله (العمري الصغير) يعني - والله أعلم - في السنن ، وهو عبد الله بن عمر بن حفص ، لأن عبيد الله ابن عمر أكبر منه سنا ، وأما قول ابن عمار عن عبد الله العمري : (وزعموا أنه كان أكبر من عبيد الله) فهذا فيه نظر لأمرين :

١- أن عبد الله كان يتمتع من التحديث في حياة أخيه عبيد الله ، فلو كان أكبر لما امتنع ، وقد روى عن أخيه عبيد الله ، بخلاف عبيد الله فلم يرو عن عبد الله .
٢- قال الذهبي في «السير» (٣٤٠/٧) عن عبد الله العمري : (ولد في أيام سهل بن سعد وأنس بن مالك) ا.هـ . وسهل مات في سنة (٨٨) وقيل بعدها ، وأنس توفي بعد (٩٠) ، فيكون عبد الله ولد في نحو سنة (٨٠) .
وأما عبيد الله ، فقال الذهبي في «السير» (٣٠٤/٦) : (ولد بعد السبعين أو نحوها ، ولحق أم خالد =

نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا خرج إلى العيد لم يرجع في الطريق الذي جاء فيه ، فقال - أي أحمد - : لو رواه عبيد الله كان (١) . ثم أخذ أبو عبد الله في غير الطريق الذي جاء فيه (١.١ هـ .

قلت : رواية المروزي عن أحمد وما بعدها من الروايات تفيد أن العمري لا يحتج به عند أحمد ، وأن فيه ضعفا ، وقد جرحه جرحا مفسرا ، فوصفه بأنه يزيد في الأسانيد ويخالف ، أي : أنه يخالف الثقات .

وأما رواية أبي طالب عن أحمد ، وإن كان ظاهرها قد يخالف باقي الروايات ، ولكن الأولى حملها على باقي الروايات ، وذلك لأربعة أوجه :

- (١) لأن في هذا جمعا بينها وبين باقي الروايات ، والجمع إذا أمكن فهو أولى .
- (٢) أن أحمد قد جرحه جرحا مفسرا في بعض الروايات ، فتكون هي المقدمة وغيرها يحمل عليها .
- (٣) أن أكثر الروايات عن أحمد تدل على هذا .
- (٤) أن كلمة (صالح) و (لا بأس به) من العبارات الواسعة ، ف (لا بأس به) تستعمل أحيانا في التضعيف - كما تقدم - ، وأحيانا في التوثيق ، بخلاف العبارات الصريحة مثل (ثقة) ، فحمل قوله (لا بأس به) على ما تقدم قريب ، وليس فيه تكلف ، والله تعالى أعلم .

* * *

= بنت خالد الصحابية ، وسمع منها ، فهو من صفار التابعين (١.١ هـ)
 ولذلك جعل ابن حجر في «التقريب» عبيد الله من أصحاب الطبقة الخامسة - وهم طبقة صفار التابعين - ، وجعل عبد الله من أصحاب السابعة - وهم طبقة كبار أتباع التابعين - .
 فعبيد الله أكبر ، ولعله من أجل هذا حكى ابن عمار القول المخالف بصيغة الزعم ، والله أعلم .
 وتوفي عبيد الله قبل عبد الله بأكثر من (٢٠) سنة .
 (١) يعني لو رواه عبيد الله كان صحيحا ، ولكن رواه عبد الله ، وروايته فيها نظر .

وأما توثيق أحمد بن يونس : فقد بين أن هذا التوثيق لا يعود إلى الحفظ والإتقان ، قال يعقوب بن سفيان ^(١) : سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس : عبد الله العمري ضعيف ؟ قال : إنما يضعفه رافضي مبغض لأبائه ، ولو رأيت لحيته وخضابه وهياتة ، لعرفت أنه ثقة .

قال أبو بكر الخطيب في «الكفاية» (ص: ٩٩) : (فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس بحجة ، لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح) ١. هـ

* * *

وأما توثيق يعقوب بن شيبه له ، فجوابه : أن يعقوب لم يوثقه توثيقا مطلقا ، بل لينه وأشار إلى ضعفه ، فقال : ثقة ، صدوق ، وفي حديثه اضطراب .

فذكر أن في حديثه اضطرابا ، وأما قوله : (ثقة . . .) فلا يظهر أنه يقصد الثقة في الحديث ، وإنما يقصد الثقة في نفسه ، بدليل ما تقدم ، ولذلك قال عنه في رواية أخرى : هو رجل صالح ، مذكور بالعلم والصلاح ، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ، ويزيد في الأسانيد كثيرا .

فبين في هذه الرواية جلالته وفضله وصلاحه ، وأن في حديثه بعض الضعف ، وأنه يزيد في الأسانيد كثيرا ، وهذا جرح مفسر ، والله أعلم .

وكثيرا ما يقرن يعقوب بن شيبه التوثيق مع التضعيف ، كقوله عن عبد الله بن محمد بن عقال : (صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد) ، وقال عن الربيع بن صبيح : (رجل صالح ، صدوق ، ثقة ، ضعيف جدا) .

(١) «المعرفة» (٢/ ٦٦٥) وقد ذكر محقق الكتاب أن بعض هذا سقط من الأصل ، واستدركه من «الكفاية» .

وأما تحسين يعقوب بن شيبه لحديث في إسناده العمري : ف (الحسن) عبارة واسعة ، يدخل تحتها : الحديث الصحيح ، والحديث الوسط الذين دون الصحيح ، والحديث الذي لا يصح .

فمن الأول : أحاديث أوردها الترمذي في «العلل الكبير» ، وذكر أنه سأل البخاري عنها فحسنها ، مع أنه قد خرجها في «الصحيح» (١) .

وأما الثاني : فهو ما اصطاح عليه المتأخرون ، من كون رواية الثقة الذي خف ضبطه يكون من قسم الحسن .

وأما الثالث : فقد أورد الترمذي في «جامعه» أحاديث حسنها ، ثم بين ضعفها ، والقول بأنه إنما حسنها لمجيئها من طرق أخرى فيه نظر (٢) .

وقد قال يعقوب بن شيبه عن حديث : هو حديث حسن الإسناد ، غير أن في إسناده رجلا مجهولا ١. هـ «مسند عمر رضي الله عنه» ليعقوب (ص: ٨٢) .

وقد ذكر بعض أهل العلم اختلاف العلماء في حد الحديث الحسن وتعريفه ، فبين مما تقدم أن تحسين يعقوب بن شيبه لحديث في إسناده العمري ، لا يفيد أنه صدوق ، كيف وقد جرحه جرحا مفسرا كما تقدم .

* * *

ويجاب عن تحسين الترمذي له بما تقدم ، وأيضا بقوله عنه : ليس بالقوي عند أهل الحديث ، وهو صدوق ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه ١. هـ

(١) ينظر : «العلل الكبير» (١/ ٢٧٥ ، ٤١١ ، ٤١٤ و ٦٠٦/٢) ، و «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٢٥) ، و «مسند يعقوب بن شيبه - مسند عمر» (ص: ٦٦) .

(٢) ينظر : «جامع الترمذي» (٣١٥ ، ١٤٢٣ ، ١٥١٩ ، ٢٦١٢ [وقع في بعض النسخ : صحيح ، وهو خطأ ، والصواب : حسن] ، ٢٩١٧) ، و «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٥) ، و «النكت» لابن حجر (١/ ٤٢٦) .

وقد قال أبو عيسى عن حديث رجاله ثقات إلا العمري (٢٨٣٤) : هذا حديث غريب من هذا الوجه ا.هـ .

وقد أخرجه مسلم من طريق عبيد الله وعبد الله عن نافع عن ابن عمر .
وروى له الترمذي حديثاً آخر (١٧٤/٣) ولم يحكم عليه بشيء .

* * *

وأما تخريج مسلم له : فإنما خرَّج له في موضعين متابعة :

الأول (١٦٨٦) : قال : وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي وعبد الله بن عمر ومالك بن أنس وأسامة بن زيد كلهم عن نافع عن ابن عمر به ، والحديث هو : أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

والثاني (٢١٣٢) : قال : ثني إبراهيم بن زياد أخبرنا عباد بن عباد عن عبيد الله بن عمر وأخيه عبد الله - سمعه منها سنة أربع وأربعين ومائة - يحدثان عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحب أسمائكم إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن » .

هذا ما خرَّج له مسلم مقروناً بغيره ^(١) ، وقد يكون مسلم لم يقصد التخريج

(١) واستدرك ابن حجر في «النتك الظراف» (١٠٧/٦) حديثاً ثالثاً أخرجه له مسلم في الحج ، ولم يذكره المزي ، وأظن ما قاله ابن حجر خطأ ، لأمرين :

(١) أن في مطبوعة «صحيح مسلم» (١٢٢٩) : (عبيد الله) وليس : (عبد الله) .

(٢) أن ابن منجويه في كتابه «رجال مسلم» لم يذكر إلا موضعين خرج مسلم فيهما للعمري - كما ذكر المزي - فقال (١/٣٤٨-٣٤٩) : (روى عن نافع في الحدود والأدب ، روى عنه ابن وهب وعباد ابن عباد) ا.هـ ومثله في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٧٠) فقال : (في الحدود والأدب ، روى عنه زهير وعباد بن عباد) ا.هـ وقوله (زهير) خطأ ، وإنما هو ابن وهب .

له ، وإنما وقع له الحديث هكذا - بذكر العمري - فرواه كما سمعه ، كما روى البخاري لعبد الكريم بن أبي المخارق (١١٢٠) (١) .

* * *

فإن قيل : إن ابن السكن صحح لعبد الله بن عمر العمري هذا الحديث وغيره ، وهذا يدل على ثقته عنده .

وصحح له أيضا عبد الحق الإشبيلي هذا الحديث ، وذلك بسكوته عنه .

فأقول وبالله التوفيق جوابا عن ذلك :

أما عبد الحق فأجاب عن تصحيحه أبو الحسن القطان ، فقال في كتابه «الوهم والإيهام» (٣٢٣/٤) : (هكذا سكت عنه ، وأراه تسامح فيه ، لأنه من الحث والترغيب على عمل . . .) إلى أن قال : (وإلى هذا فإن العمري قد عهد أبو محمد يرد الأحاديث من أجله كما تقدم ذكره في هذا الباب) ١ . هـ .

وقال أيضا (٢) قبل ذلك (١٩٨/٤) : (إنما النساء شقائق الرجال » في احتلام المرأة ، فإنه قد ضعف ذلك الحديث من أجله (٣) ، وذكر اختلاف المحدثين فيه .

وكذلك فعل أيضا في حديث : « أول الوقت رضوان الله » فإنه رده من أجله ، وترك في الإسناد متروكا لا خلاف فيه لم يعرض له

(١) ينظر كلام ابن حجر في «الفتح» (٥/٣) ، و «هدي الساري» (ص: ٤٢١) ، فقد بين أنه لم يقصد الرواية عنه .

وينظر كلام المعلمي في رواية مسلم عن ابن لهيعة ، فقد بين أنه لم يقصد الرواية عنه ، وذلك في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢١٥) .

(٢) أي : ابن القطان .

(٣) يعني : أن عبد الحق ضعف الحديث لأجل عبد الله العمري .

وكذلك فعل أيضا في حديث نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « إذا نكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل » فإنه أتبعه أن قال : فيه العمري ، وهو ضعيف عند أهل الحديث .

وهذا الذي عمل به في هذه الأحاديث من تضعيفها من أجل العمري هو الأقرب إلى الصواب ، وأصوب منه أن يقال فيما لا عيب له إلا العمري : إنه حسن ، فإنه رجل مختلف فيه ، فمن الناس من يوثقه ويشي عليه ، ومنهم من يضعفه .

فأما سكوته عن هذا الحديث مصححا له - وهو من رواية العمري - فغير صواب ، وقد تكرر ذلك من عمله في أحاديث ، منها : حديث : « يخطب ثم يجلس . . . » ، وحديث : « يأتي الجمار في الأيام الثلاثة ماشيا » ، وحديث : « إقطاع الزبير حضر فرسه » ، لم يبين في هذه الثلاثة أحاديث أنها من رواية العمري ، وسكت عنها مصححا لها .

فأما حديث : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » فإنه سكت عنه ، وهو في إسناده العمري وموسى بن هلال ، ولم يعرض لواحد منهما ، ولكن لا أراه صححه ، لكن تسامح فيه ، لأنه من رغائب الأعمال (١٠١ هـ) .

فتبين أن عبد الحق ضعف عدة أحاديث من رواية العمري ، بل قال عنه : (ضعيف عند أهل الحديث) ، وأنه إنما سكت عن حديث موسى بن هلال عن العمري من أجل كونه في رغائب الأعمال ، لا أنه يرى صحته ، والله تعالى أعلم .

* * *

وأما تصحيح ابن السكن لبعض طرق هذا الحديث ، فأقول وبالله التوفيق : ابن السكن عنده تساهل واضح ، يعرف هذا من تتبع تصحيحاته ، فقد صحح أحاديث باطلة ومعلولة ، وصحح لبعض المتروكين ، ومن الأحاديث التي

تساهل ابن السكن في تصحيحها :

١- حديث من رواية محمد بن أبي حميد عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي عن أبي سعيد قال : صنع رجل طعاما ، ودعا رسول الله ﷺ وأصحابه ، فقال رجل : إني صائم . فقال رسول الله ﷺ : « أخوك صنع طعاما ودعاك ، أفطر ، واقض يوما مكانه » .

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٢٤) - بعد أن ذكر حديث أبي سعيد السابق ، وعزاه للدارقطني والبيهقي من طريق محمد بن أبي حميد عن إبراهيم ابن عبيد بن رفاعة قال : صنع أبو سعيد طعاما ، فدعى النبي ﷺ . . . - قال : (وهو مرسل ، لأن إبراهيم تابعي ، ومع إرساله فهو ضعيف ، لأن محمد بن أبي حميد متروك .

ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه ، فقال : عن إبراهيم عن أبي سعيد .
وصححه ابن السكن ، وهو متعقب بضعف ابن أبي حميد .

لكن له طريق أخرى عند ابن عدي من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكدر عن أبي سعيد ، وفيه لين ، وابن المنكدر لا يعرف له سماع من أبي سعيد .

ورواه ابن عدي وابن حبان في «الضعفاء» والدارقطني والبيهقي من حديث جابر ، وفيه عمرو بن خليف ، وهو وضاع (١. هـ

والشاهد من هذا أن ابن السكن صحح هذا الحديث ، وهو من رواية محمد بن أبي حميد ، وهو واهي الحديث ، وذهب ابن حجر - كما سبق في كلامه - إلى أنه متروك ، ولعل الاضطراب الذي وقع في هذا الحديث منه .

٢ - حديث آخر تساهل فيه ابن السكن :

قال ابن حجر في «التلخيص» (١/١٤٥) - بعد أن ذكر حديث ابن مسعود في أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لأول وقتها » - قال : (وله شواهد من حديث ابن عمر وأم فروة وغيرهما ، وحديث أم فروة صححه ابن السكن ، وضعفه الترمذي ، وأصله في «الصحيحين» بلفظ : « وقتها » بدل : « لأول وقتها ») . ا.هـ
قلت : هو حديث لا يصح قد وضعفه أبو عيسى الترمذي ، وذكره (١)
أبو جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء» في ترجمة القاسم بن غنام (٣/٤٧٥) ، بل حتى الحاكم عندما أخرجه لم يحكم عليه بشيء مع توسعه في التصحيح .

والحديث في إسناده راو ليس بالمشهور ، وهو القاسم بن غنام ، وقد قال عنه العقيلي : في حديثه اضطراب .

ورواه عن جدته وهي لا تعرف .

وقد وقع في إسناده الحديث ومثته اختلاف ، وقد أعله أيضا أبو عيسى بالاضطراب .

٣ - حديث آخر تساهل فيه ابن السكن في تصحيحه :

قال ابن الملقن في كتابه «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (ص: ٣٢٥) : (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « الإشارة بالإصبع أشد على الشيطان من الحديد » .

وعنه عن النبي ﷺ قال : « هي مذعرة للشيطان » .

ذكرهما ابن السكن في «صحاحه» في هذا الباب (ا.هـ)

قلت : اللفظ الأول أخرجه أحمد (٢/١١٩) والبخاري - كما في «كشف الأستار»

(١) أي الحديث الذي صححه ابن السكن .

(٥٦٣) - كلاهما من طريق أبي أحمد الزبيري عن كثير بن زيد عن نافع عن ابن عمر به ، وقال البزار : تفرد به كثير بن زيد عن نافع ، وليس عنه إلا هذا . هـ .

وأما اللفظ الآخر فرواه البيهقي في «الكبرى» (١٣٢/٢) من طريق الواقدي ثنا كثير بن زيد به ، وقال : تفرد به محمد بن عمر وليس بالقوي ، وروينا عن مجاهد أنه قال : تحريك الرجل إصبعه في الجلوس في الصلاة مقمعة للشيطان . ا . هـ

قلت : هذا الحديث لا يصح من كلا الطريقتين ، فأما الأول فإن كثير بن زيد مختلف فيه ، وهو غير معروف بالرواية عن نافع ، فليس له رواية عنه في الكتب الستة ، ولم أجد في «إتحاف المهرة» في مسند ابن عمر لكثير بن زيد عن نافع عن ابن عمر سوى هذا الحديث ، وتقدم أن البزار قال : (ليس عنه إلا هذا) ، فأين أصحاب نافع عن هذا الحديث ؟ ثم أين أصحاب ابن عمر عنه ؟

وقد جاء عن ابن عمر من رواية عبيد الله بن عمر وأيوب كلاهما عن نافع ، ومن طريق علي بن عبد الرحمن المعاوي كلاهما عن ابن عمر في التشهد والإشارة بالإصبع^(١) وليس فيها ما ذكره كثير بن زيد .

وهذا الطريق ليس مراداً هنا ، وإنما المراد هو الطريق الآخر الذي هو طريق الواقدي عن كثير ، وإخراج ابن السكن - أو ذكره - له في «صحاحه» .

والواقدي حاله معلومة ، وهو شديد الضعف ، فكيف يصحح له ابن السكن ؟ وقد يقال : إن ابن السكن لم يقصد طريق الواقدي ، وإنما قصد الطريق الأخرى ، وتساهل فذكر أيضا طريق الواقدي .

أقول : ابن السكن ذكر كلا اللفظين ، ولم يُنقل عنه أنه تعقب الآخر بشيء .

(١) أخرجه مسلم (٥٨٠) .

٤ - حديث آخر تساهل فيه ابن السكن فصحه :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن تحت كل شعرة جنابة ، فبلوا الشعر ، وأنقوا البشرة » .

هذا الحديث رواه أبو داود (٢٤٨) والترمذي (١٠٦) وابن ماجه (٥٩٧) والعقيلي (٢١٦/١) وابن عدي (٦١٢/٢) والبيهقي في «الكبرى» (١/١٧٥ ، ١٧٩) .

وذكره ابن السكن في «سننه الصحاح» كما في «تحفة المحتاج» (١/٢٠٦) .

قلت : هذا الحديث حديث باطل ، ولا يصح ، وقد اتفق الحفاظ على ضعفه ، وقد أخرجه من طريق الحارث بن وجيه ثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به .

قال أبو داود بعد إخرجه له : الحارث بن وجيه حديثه منكر ، وهو ضعيف . هـ .

وقال أبو عيسى الترمذي : حديث الحارث حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذلك ، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة ، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار . هـ .

وقال العقيلي بعد أن ذكر الحديث : لا يتابع عليه ، وله غير حديث منكر ، وله إسناد غيرهما فيه لين أيضا .

وقال البيهقي : تفرد به موصولا الحارث ، وقد تكلموا فيه . ونقل عن الشافعي أنه قال : ليس بثابت .

وقال أيضا (١/١٧٩) : أنكره البخاري وأبو داود وغيرهما ، وإنما يروى عن الحسن مرسلا ، وعن الحسن عن أبي هريرة موقوفا . هـ .

وقال الدارقطني في «العلل» (٨/١٠٣) : يرويه الحارث بن وجيه
وغيره يرويه عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا ، ورواه أبان العطار عن قتادة عن

الحسن عن أبي هريرة ، ولا يصح مسندا ، والحارث من أهل البصرة ، ضعيف . ا. ه
وقال أبو حاتم : هذا حديث منكر ، والحارث ضعيف الحديث . ا. ه من
« العلل » (رقم : ٥٣) .

وضعه أبو محمد بن حزم في « المحلى » (٣٢ / ٢) بالحارث .

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٠٢) عن الثوري عن يونس عن الحسن مرسلا .

وقال البخاري عن الحارث : فيه بعض المناكير . وفي « الضعفاء » (٦٢) : في
حديثه بعض المناكير .

فتبين مما تقدم أن هذا الحديث لا يصح بحال ، لأن الحارث ضعيف ، وأيضا
قد خولف ، فالصواب أنه مرسل عن الحسن .

٥ - حديث آخر تساهل فيه ابن السكن :

عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك ، فمسح أعلى
الحف وأسفله .

أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم .

قال ابن الملقن في « تحفة المحتاج » (٩٧ / ١) : (وذكره ابن السكن في
« صحاحه ») . ا. ه

قلت : هذا الحديث ضعفه كبار الحفاظ .

قال أبو داود بعد أن أخرجه (١٦٥) : وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من
رجاء .

وقال أبو عيسى الترمذي بعد أن أخرجه (٩٧) : وهذا حديث معلول ، لم
يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .

قال أبو عيسى : وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ،
فقالا : ليس بصحيح لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال :
حدثت عن كاتب المغيرة - مرسل - عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه المغيرة .

وذكر نحو هذا في كتابه «العلل الكبير» (١/١٨٠) .

وضعه الإمام أحمد وبين علته (١) .

وقال أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه (١٣٥) - : ليس بمحفوظ ،
وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح .هـ

وقال البخاري - كما في «التاريخ الأوسط» المطبوع باسم «الصغير» (١/
٣٢٨) - بعد أن ذكر طريق رجاء بن حيوة السابق قال : ثني محمد بن الصباح ثنا ابن
أبي الزناد عن أبيه عن عمرو بن الزبير عن المغيرة قال : رأيت النبي ﷺ مسح خفيه ،
ظاهرها وباطنها ، وهذا أصح .هـ

ونقل البيهقي في «سننه الكبرى» (١/٢٩١) بعض الكلام الذي تقدم نقله في
تعليل هذا الخبر ، ولم يتعقبه بشيء .

وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١/١٢٥) - بعد أن ذكر بعض علل هذا
الحديث وناقشها - قال : وبعد فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار : البخاري
وأبو زرعة والترمذي وأبو داود والشافعي ، ومن المتأخرين : أبو محمد بن حزم ،
وهو الصواب ، لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه ، وهذه العلل وإن كان بعضها
غير مؤثر ، فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث .هـ

قلت : ومما يدل على نكارة هذا الحديث وعدم صحته ما قاله أبو حاتم الرازي
أن الأحاديث عن المغيرة في قصته مع النبي ﷺ وأنه مسح على خفيه ، وليس فيها ما
جاء في حديث رجاء بن حيوة ، وقد جاء من طرق متعددة عن المغيرة - وبعضها في

(١) ينظر : «التاريخ الصغير» للبخاري (١/٣٢٨) و«سنن الدارقطني» (١/١٩٥) و«التلخيص» .

«الصحيحين» - وليس فيها ما جاء في رواية رجاء بن حيوة ، والله تعالى أعلم .
وأما تقوية ابن التركماني وبعض المعاصرين لهذا الخبر ففيه نظر بين لما تقدم ،
والله أعلم .

٦ - حديث آخر :

عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يقول : « من توضأ على طهر كتب له
عشر حسنات » .

أخرجه أبو داود (٦٢) والترمذي (٥٩) وغيرهما .

وأخرجه ابن السكن في «السنن الصحاح» كما في «تحفة المحتاج» لابن الملقن
(٢١٠/١) .

قلت : وهذا حديث منكر ، وقد رووه من طريق عبد الرحمن الأفريقي عن
غطف - أو أبي غطف - عن ابن عمر به .

قال أبو عيسى : هو إسناد ضعيف .

وقال البخاري في ترجمة أبي غطف - كما في الميزان - : لم يتابع عليه (١) .

وضعه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣٥٣/١) والبغوي في «شرح السنة»

(٤٤٩/١) وغيرهم ، من أجل الأفريقي ، وهو لا يحتج به ، وأبو غطف مجهول .

ولعل ابن السكن تفرد بتصحيحه .

٧ - حديث آخر :

حديث « لا وضوء على من نام قاعدا ، إنما الوضوء على من نام مضطجعا ، فإنه

إذا اضطجع استرخت مفاصله » .

(١) ينظر : «الضعفاء» للعقيلي (٣٣٢/٢) .

قال ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (٥٣/١) : (وهو ضعيف باتفاقهم ، وأما ابن السكن فذكره في « صحاحه ») . ا. ه .

وهذا الحديث باطل ، وقد ضعفه أحمد والبخاري وأبو داود وإبراهيم الحربي .

وقال أبو عيسى الترمذي : رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبو العالية ، ولم يرفعه .

قلت : الذي رواه مرفوعا وذكر أبا العالية هو أبو خالد الدالاني ^(١) .

٨ - حديث آخر : روى إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله قال :

قلت لوهب بن كيسان : يا أبا نعيم ، مالك لا تمكن جبهتك وأنفك من الأرض ؟ قال : ذلك أني سمعت جابر بن عبد الله يقول : رأيت رسول الله ﷺ يسجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر .

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٢/١) وأبو داود الطيالسي (١٩٠٠) ^(٢) والطبراني في « مسند الشاميين » (١٣٤٦) والدارقطني (٣٤٩/١) وقال : تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب ، وليس بالقوي .

قال عمر بن علي بن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (١٣٠/١) : قلت :

بل هو واه بمره ، وأما ابن السكن فإنه ذكره في « سننه الصحاح » (ا. ه .

وأخرجه ابن عدي في « الضعفاء » (١٩٢٣/٥) وقال بعد ذكر أحاديث

لعبد العزيز غير الحديث السابق : وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعبد العزيز هذا منكري كلها ، وما رأيت أحداً يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش . ا. ه .

(١) ينظر : « التلخيص الخبير » (١١٩/١ - ١٢٠) ، و« السنن الكبرى » للبيهقي (١٢١/١) .

(٢) وقع في بعض طبعات « المسند » : (ثنا أبو عيينة) والصواب : أبو عتبة ، وهو إسماعيل بن عياش ، ووقع أيضا فيه : (ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن) ينظر : طبعة محمد بن عبد المحسن التركي - وفقه الله تعالى - ، وتعليقه على ذلك .

قلت : عبد العزيز لم يرو عنه سوى إسماعيل ، كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتم وابن عدي ، وهو واهي الحديث ، قال ابن معين عنه : ضعيف الحديث . وقال أبو زرعة : مضطرب الحديث ، واهي الحديث . وقال أبو حاتم : وهو عندي عجيب ، ضعيف ، منكر الحديث ، يكتب حديثه ، ويروي أحاديث مناكير ، ويروي أحاديث حسان . وقال الجوزجاني : غير محمود في الحديث . وقال أبو داود : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه . وقال الدارقطني : حمصي متروك .

فتبين أن هذا الخبر بهذا الإسناد ضعيف منكر .

ولهذا الخبر طريق آخر : أخرجه أبو يعلى (٢١٧٦) والطبراني في «الأوسط» (٤٣٥) وفي «مسند الشاميين» (١٤٧٠) كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن حكيم بن عمير عن جابر به .

قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن حكيم إلا أبو بكر . هـ

وهذا أيضا إسناد لا يصح ، وهو بين الضعف ، أبو بكر بن أبي مريم ضعيف مشهور ، وقد اختلط .

وحكيم لم يصرح بالسماع من جابر عند من خرج هذا الخبر ، ولعله لم يسمع منه ، قال البخاري في «تاريخه» (١٦/٣) في ترجمة حكيم : روى عنه ابنه الأحوص ، ومعاوية بن صالح ، وأبو بكر بن أبي مريم مرسل . هـ

فلعل البخاري يقصد بقوله : (مرسل) هذا الحديث ، وأن حكيم لم يسمع من جابر ، وقد ذكر عن حكيم الإرسال .

وهذا الخبر بهذا الإسناد ذكره ابن حبان في «المجروحين» (١٤٦/٣) في ترجمة أبي بكر ، وقد رواه عن أبي يعلى ، وهذا يفيد نكارة هذا الخبر عنده .

٩ - حديث آخر :

قال في «التلخيص الحبير» (٨٧/١) : (قوله : روي أنه ﷺ كان يخلل لحيته ، ويدلك عارضيه بعض الدلك .

ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن من حديث الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ، ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها .

وعبد الواحد مختلف فيه ، واختلف فيه عن الأوزاعي فقال عبد الحميد بن أبي العشرين هكذا ، وخالفه أبو المغيرة فرواه عن الأوزاعي بهذا السند موقوفا ، قال الدارقطني : وهو الصواب .

وخالفها الوليد فقال : عن الأوزاعي عن عبد الواحد عن يزيد الرقاشي وقتادة مرسلا ، حكاه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣١ - رقم : ٥٨) .

قلت : هذا حديث معلول ، ولا يصح ، وأصح هذه الروايات هي رواية الوليد بن مسلم ، لأنه من أثبت الناس في الأوزاعي كما لا يخفى ، ولذلك قال أبو حاتم عن روايته : وهو أشبهه ١. هـ من «العلل» (١/٣١ - رقم : ٥٨) .

هذا مع أن عبد الواحد بن قيس مختلف فيه ، حتى قال أبو أحمد الحاكم : منكر الحديث .

فمثله لا يقبل تفرده عن نافع ، فأين أصحاب نافع الثقات عن هذا الخبر ، ولذلك بين جمع من الحفاظ أنه لا يصح شيء في تحليل اللحية ، كما قال أحمد في «سؤالات أبي داود» (ص : ٧) وأبو حاتم في «العلل» (١/٤٥) وأبو زرعة - كما في زاد المعاد (١/١٩٨) - والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٢٧ و ٣/٢) وأبو محمد بن حزم في «المحلى» (٢/٣٥-٣٧) .

١٠ - حديث آخر :

حديث جابر في الشهد ، وفيه : ذكر التسمية في أوله .
قال ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (٤٧٤) : (رواه النسائي والبيهقي
- وضعفاه - وابن ماجه ، وضعفه الترمذي والبخاري أيضا .
وخالف الحاكم فقال : صحيح على شرط الشيخين . وكذلك ابن السكن فإنه
ذكره في «سننه الصحاح» (١.١ هـ .

قلت : وهو حديث معلول في إسناده ومتمه (١) .

* * *

١٢ - حديث آخر :

حديث أنس في إمامة جبريل للنبي ﷺ .
قال في «التلخيص الحبير» (١٧٤/١) : (رواه الدارقطني وابن السكن في
«صحيحه» (١.١ هـ .

قلت : هذا الحديث لا يصح ، فيه راويان لا يعرفان (٢) .

وقد اختلف في إسناده ، والصواب أنه مرسل ، كما رواه أبو داود في
«المراسيل» (١٢) ومن طريقه الدارقطني (٢٦٠/١) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن
قتادة عن الحسن مرسلا .

(١) ينظر : «جامع الترمذي» (رقم : ٢٩٠) و«العلل الكبير» له (٢٢٨/١) و«السنن الكبرى» للبيهقي (٢/١٤١-١٤٢) .

(٢) كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

وسعيد من أثبت الناس في قتادة ، وهو مقدم على جرير بن حازم الذي وصله عن قتادة ، والإسناد إليه لا يصح كما تقدم .

ولذلك ذكره أبو داود مرسلا ، وهذا ترجيح منه للمرسل على الموصول ، وكذلك رجح المرسل عبد الحق ، وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٤١) : (وهو حديث يرويه محمد بن سعيد بن جدار عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، ومحمد بن سعيد هذا مجهول ، ويرويه عنه أبو حمزة إدريس بن يونس ابن يناق ، ولا تعرف حاله أيضا) ١.هـ .

وهناك أحاديث كثيرة تساهل ابن السكن في تصحيحها وهي فيها نظر^(١) .

تبين مما سبق تساهل ابن السكن في تصحيح الأحاديث السابقة ، فكلها لا تصح ، وأكثر الحفاظ على تضعيفها ، وفي بعضها من هو متروك .

والقول بتساهل ابن السكن ليس معناه عدم الاستفادة من تصحيحه ، والاستئناس بذلك ، لا وإنما المقصود بيان تساهله في بعض تصحيحاته ، وأن هذا الحديث تبين ضعفه ، فلا ينظر بعد ذلك إلى تصحيح ابن السكن أو غيره ، والله تعالى أعلم .

ويقال أيضا : إن ابن السكن قال في مقدمة كتابه - كما في «شفاء السقام»

(١) وللوقوف على أمثلة أخرى لذلك ، ينظر :

«التلخيص الحبير» (١/٧٧-رقم: ٧٥) و (١/٨٢-٨٣ - رقم: ٨١) [وينظر : كتاب «الترغيب» لابن شاهين (٢٣) والحديث منقطع ، ورواه عن الصحابي مختلف فيه ، وفيه غرابة] و (١/١٠٥ - رقم: ١٣٢) و (١/٢١٥-رقم: ٣٢٠) و (٢/١٠-رقم: ٧٩٢) [في ذكر ما يقال في سجود القرآن ، وهو حديث معلول ، فيه رجل لم يسم ، وينظر : «السنن الكبرى» للبيهقي ٢/٣٢٥] و (٢/١٢٧) . و «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (رقم: ٧٤) [وينظر : تعليق المحقق عليه] و (رقم: ٢١٨) و (رقم: ٢٨٦) و (رقم: ٦٦٦) [وهو حديث : « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » قلت : وهذا الحديث معلول والصواب فيه : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . وينظر « العلل » لابن أبي حاتم (رقم: ٥٨٤) و « سنن الدارقطني » (٢/١٠-١٣) و « التلخيص » لابن حجر (٢/٤٠) .

(ص: ١٩) - : (أما بعد فإنك سألتني أن أجمع لك ما صح عندي من السنن الماثورة التي نقلها الأئمة من أهل البلدان ، الذين لا يطعن عليهم طاعن فيما نقلوه ، فتدبرت ما سألتني عنه فوجدت جماعة من الأئمة قد تكلفوا ما سألتني من ذلك ، وقد وعيت جميع ما ذكره ، وحفظت عنهم أكثر ما نقلوه ، واقتديت بهم وأجبتك إلى ما سألتني من ذلك ، وجعلته أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من أحكام المسلمين .

فأول من نصب نفسه لطلب صحيح الآثار : البخاري ، وتابعه مسلم وأبو داود والنسائي ، وقد تصفحت ما ذكره ، وتدبرت ما نقلوه ، فوجدتهم مجتهدين فيما طلبوه ، فما ذكرته في كتابي هذا مجملا فهو مما أجمعوا على صحته .

وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ، ونسبته إلى اختياره دون غيره .

وما ذكرته مما يتفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودلت على انفرده دون غيره ، وبالله التوفيق (١ . هـ .

فيظهر من هذا النص أمران :

الأول : أن مجرد إيراد ابن السكن لحديث في صحيحه لا يفيد صحته عنده ، فإنه قد نص على أن القسم الثالث من الأحاديث التي يوردها أحاديث تفرد بها أحد أهل النقل للحديث ، وأنه يبين علتها ويدلل على انفرده به دون غيره .

الثاني : أنه سمى أربعة من الأئمة ، وهم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ، وذكر أن ما ذكره مجملا فهو مما أجمعوا على صحته ، وما تفرد به أحدهم فإنه يذكره ويسمي من تفرد به ، وحديث الزيارة لا خلاف في أنه لم يخرج أحد من هؤلاء الأئمة ، وعليه فهو من القسم الثالث الذي ذكره ، هذا هو الظاهر ، والله أعلم .

ثم يقال أيضا : بفرض ثبوت تصحيح ابن السكن له ، فقد يكون لأجل أن هذا

الحديث (١) عنده من أحاديث الفضائل فتسامح فيه لأجل ذلك ، والله تعالى أعلم .
وكتاب ابن السكن هذا لا يوجد منه الآن إلا قطعة يسيرة ، مع أنه لو وقف
على الكتاب لتبين الأمر أكثر .

(تنبيه) قال أبو محمد بن حزم - كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٢/١٨) :
(أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم ، وصحيح ابن السكن ، ومنتقى ابن
الجارود ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ، ثم بعدها كتاب أبي داود ، وكتاب النسائي ،
والمصنف لقاسم بن أصبغ ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي) ١. هـ

قلت : لا شك أن كتاب النسائي أصح من «صحيح ابن السكن» ، فهو لم يخرج
للواعدي والحرث بن وجيه ومحمد بن حميد الرازي ، وكل هؤلاء ممن اشتهر
ضعفهم ، وتجنب النسائي أيضا إخراج أحاديث معلولة خرجها ابن السكن .

وتصحيح أبي عيسى الترمذي أقوى منه بكثير ، وتقدم ذكر بعض الأحاديث
التي ضعفها أبو عيسى بينما صححها ابن السكن .

فما قاله أبو محمد بن حزم من تقديم كتاب ابن السكن بعد «الصحيحين» فيه
نظرٌ بينٌ ، ولا أعرف أن أحدا تابعه على هذا التقديم ، والله تعالى أعلم .
ولنقتصر على هذا القدر هنا ، وللكلام صلة في موضع آخر إن شاء الله تعالى .

وكتب

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

(١) أي حديث ابن عمر في الزيارة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فهذا هو الكتاب الثاني ضمن «سلسلة مؤلفات الحافظ ابن عبد الهادي»^(١)، وهو «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم»، ولكن مع الأسف لم يعثر إلا على جزء من الكتاب، يمثل النصف الثاني من المجلد الأول، وكان الحافظ أنهى منه مجلدين قاله الحافظ ابن رجب.

نبذة عن المؤلف

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي، الجماعيلي الأصل، ثم الصالحي.

مولده:

ولد في رجب سنة خمس وسبعمئة، وقيل قبلها، وقيل بعدها وكان مولده في صالحية دمشق، في جبل قاسيون.

(١) صدر من هذه السلسلة جزء «إقامة البرهان على عدم وجوب صوم يوم الثلاثين من شعبان»، وهو من مطبوعات دار الوطن بالرياض

من شيوخه:

- ١- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحارثي (ت: ٧٢٨).
- ٢- الحافظ الكبير أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزري (ت: ٧٤٢).
- ٣- الحافظ المؤرخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨).

من ثناء العلماء عليه:

قال المزري: ما التقيت به إلا واستفدت منه ا.هـ^(١).

وقال الذهبي: اعتنى بالرجال والعلل، وبرع وجمع، وتصدى للإفادة والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو، وله توسع في العلوم، وذهن سيال ا.هـ^(٢).

وقال أيضاً: ما اجتمعت به قط إلا واستفدت منه -رحمه الله تعالى- ا.هـ^(٣).

وقال ابن كثير: لم يبلغ الأربعين، وحصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة، وكان حافظاً جيّداً لأسماء الرجال وطرق الحديث، عارفاً بالجرح والتعديل، بصيراً بعلل الحديث، حسن الفهم له، جيّد المذاكرة، صحيح الذهن، مستقيماً على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، مثابراً على فعل الخيرات ا.هـ^(٤).

(١) «الدرر الكامنة» لابن حجر: (٣/٣٣٢).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/١٠٥٨).

(٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني: (ص: ٥٠)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر: (٣/٣٣٢). ووقفت على كلمة في ترجمة شعبة بن الحجاج من «السير»: (٧/٢٢٧) للحافظ الذهبي، يقول فيها: (آخر الترجمة سردها علي ابن عبد الهادي الحافظ في سنة: ٧٣٣) ا.هـ.

(٤) «البداية والنهاية»: (١٤/٢١٠).

وقال ابن رجب في وصفه: الفقيه المحدث، الحافظ الناقد، النحوي المتفنن ا.هـ^(١).

وقال ابن حجر: أحد الأذكياء ا.هـ^(٢).

من مؤلفاته:

لابن عبد الهادي مؤلفات كثيرة، وقد ذكر منها الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات»: (٢/٤٣٧-٤٣٩) ستين اسماً^(٣)، وقيل إن ما كمل منها يبلغ ما يزيد عن مائة مجلد، ومن مؤلفاته المطبوعة:

١- الصارم المنكي في الرد على السبكي.

٢- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق.

٣- المحرر في الحديث.

٤- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية.

وفاته:

كانت وفاته في يوم الأربعاء عاشر جمادى الأولى، سنة أربع وأربعين وسبعمائة، ولم يبلغ الأربعين، ودفن بسفح قاسيون، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»: (٢/٤٣٦).

(٢) «الدرر الكامنة»: (٣/٣٣١).

(٣) وقال ابن قاضي شعبة في ترجمة ابن عبد الهادي من «تاريخه» (٢/٣٩٦- الجزء الأول من المخطوط) - بعد أن ذكر طائفة من كتبه - (وله مصنفات أخر كثيرة سردناها في أصل هذا التاريخ في نحو ووقتين) ا.هـ

بل قال ابن المبرد في «الجواهر المنضد»: (ص: ٥٥) تحت ترجمة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (أخو صاحب الكتاب): (له كتاب في أساء مصنفات أخيه شمس الدين) ا.هـ

وصف النسخة الخطية

اعتمدت في تحقيق هذا الأثر على نسخة خطية وحيدة، أصلها محفوظ بـ «المكتبة المحمودية» بالمدينة النبوية - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام -، وقد حصلت على صورة منها من مصورتها المحفوظة بـ «مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية» بالرياض، وهي برقم: (١١٣٢ ف).

وتقع هذه النسخة في مائة ورقة، تحوي التعليق على مائة حديث تقريباً من أحاديث كتاب «العلل» لابن أبي حاتم.

وبعد قراءة النسخة واجهتني أربع إشكالات، هي:

- ١- ضياع نصف الكتاب الأول (من أوله حتى الحديث رقم: ٩٢).
 - ٢- وقوع خروم في وسطها (انظر: ص: ٩٩، ١٨٩، ٢٩٢).
 - وأسأل الله عز وجل أن يوفق للعثور ما لم يوجد من الكتاب.
 - ٣- إصابة بعض أوراق النسخة بالرطوبة والتآكل، مما أدى إلى عدم التمكن من قراءة بعض كلمات وفقر الكتاب، لا سيما ما كان ملحقاً بالهامش.
 - ٤- وقوع تشويش يسير في ترتيب أوراق النسخة، فالقطعة الأولى - من الجزء الذي عثر عليه - وضعت في وسطها، ويحمد الله لم تكن هناك أية صعوبة في التغلب على هذا الإشكال، لأن التعليق مرتبة على أصلها («العلل» لابن أبي حاتم).
- وأذكر هنا ترتيب النسخة على حسب الترقيم المثبت على أصلها:
- القطعة الأولى: (ق: ٦٢/ب - ١٠١/أ)، وتحوي الكلام على الأحاديث من (٩٣) إلى (١١٢).

القطعة الثانية: (ق: ١/٢ - ١/٦٢ أ)، وتتضمن الكلام على الأحاديث من (١٢٠) إلى (١٩٣).

القطعة الثالثة: (ق: ١/١٠١ ب - ١/١٠٢ ب)، وهي آخر ما وجد من الكتاب، وفيها الكلام على الحديثين الأخيرين من كتاب الطهارة (١٩٤، ١٩٥).

وفي مقابل هذه الإشكالات وجدت في النسخة ميزات، منها:

١- أنها بخط مؤلفها الحافظ ابن عبد الهادي، وقد جمع خطه بين الجمال والإتقان^(١)، وكان فراغه منها سنة (٧٣٣)، وكان عمره حينها: (٢٨ سنة)!

٢- أن الحافظ ابن عبد الهادي قد راعى في كتبها القواعد الدقيقة للرسم، ومن ذلك:

أ- اهتمامه بوضع رموز الإهمال: فتجده يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله - وهذا مع الحاء والعين -، أو يضع فوقه كقلامة الظفر مضجعة على قفاها - وهذا مع السين والراء -.

ب- وضع دارة في آخر الحديث وعند انتهاء الكلام المنقول، وهذه الدارة بمنزلة النقطة في علامات الترقيم الحديثة، فيتحقق بها ما يتحقق من فوائد النقطة.

ج- العناية بالتصحيح والتضييب - وهذا شأن الخذاق المتقنين، كما قال ابن الصلاح -، فيضع كلمة: (صح) فوق الكلمة الصحيحة التي قد تشكل على القارئ، كتكرار الكلمة مرتين، وهذا هو التصحيح.

ويضع فوق الكلمة التي يستشكلها هو ولا يظهر له وجهها: (ص) إشارة إلى أنه أثبتتها كما وجدها، وهذا هو التضييب.

(١) قال الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات»: (٢/٤٧٣): (وكتب بخطه الحسن المتقن الكثير).

هـ- العناية بالضبط بالشكل، «فهو يضبط ما يحتاج إليه، وما له بعض الحاجة، وما لا حاجة إلى ضبطه، ويضبط المختلف فيه بوجهين.

وليس غريباً أن يضبط ما يحتاج إليه، لكن الغريب ضبط ما لا يحتاج إليه أبداً، مثل ضم ميم: (موسى) و(مسلم) . . . [ولكن] هذا شأن من يكثر من الضبط دائماً.

وقد يضبط الحرف لإزالة اللبس وسلامة القارئ من التصحيف، مثل إسكان الميم من (عمرو) لثلا يشتهه ب (عمر) . . . وقد يضبط لقطع احتمال سقط في الكلام [مثل تنوين عبيد من (أحمد بن عبيد الصفار) حتى لا يتوهم سقوط لفظ الجلالة] . . . وهذا شأن من يتذوق معاناة الاشتباه في الخطوط، فيريد أن يريح قارئ كتابه من هذا العناء، والعرضة للخطأ والتحريف^(١).

فرحم الله الحافظ ابن عبد الهادي الذي اعتنى بما يسمى في عصرنا «الإخراج الفني للكتاب» بعد اهتمامه بحسن الجمع والتأليف، فقد أراح بذلك من أتى بعده، وأمنه من الغلط والتصحيف^(٢).

٣- احتواؤها على إلحاقات وإضافات مهمة في حواشيتها، وهو ما سأتكلم عنه في الفقرة التالية - إن شاء الله تعالى - .

حواشي النسخة:

هذه النسخة التي وصلتنا مليئة بالحواشي، وهذه الحواشي منها: ما هو طويل وما هو قصير، وفيها ما هو إلحاقات وتصويبات، وما هو تعليقات وتحقيقات، وكلها بخط المؤلف.

(١) مقدمة محقق كتاب «الكاشف» للذهبي: (١/٨٤-٨٥)، وقد قال هذه الكلمات عن الذهبي، فوجدتها منطبقة تماماً على ابن عبد الهادي، فذكرتها هنا، مع زيادة ما بين المعقوفات.

(٢) لمعرفة قواعد الرسم عند المحدثين، انظر: «الإلماع» للقاضي عياض: (١٤٦-١٦٩)، «مقدمة ابن الصلاح»: (٣٦٩-٣٨٦)، وتعد نسخة التعليقة نموذج تطبيقي لتلك القواعد.

وقد تمكنت - بحمد الله - من قراءة معظم هذه الحواشي، فما كان منها لحقا أدخلته في جوف الكتاب^(١)، وما كان تصويماً أثبتته أيضاً فيه^(٢).

وأما التعليقات والتحقيقات فأثبتها في الحاشية^(٣)، وهذه التعليقات كبيرة الفائدة، وغالبها يكون متعلقاً بموضع معين من نص منقول، ويكون للتعليقة أثر في فهم ذلك الموضع من النص، لذا فلا يمكن تأخيرها إلى الانتهاء من النقل، كما لا يمكن إدماجها فيه خشية وقوع اللبس، فكان من الحكمة إثبات هذه النكت والتعليقات في الهامش عند ذلك الموضع.

وقد كان شيخ المصنف الحافظ المزي يسلك هذا السبيل بكثرة في كتابه العظيمين «تحفة الأشراف» و «تهذيب الكمال»^(٤).

توثيق نسبة الكتاب

هناك عدة أدلة تثبت نسبة هذا الكتاب للحافظ ابن عبد الهادي، وهي:

١- ما جاء في آخر النسخة، ونصه: (فرغ من كتابته العبد الفقير إلى رحمة ربّه

(١) المراد بالحقق: استدراك الساقط من الكلام في الحاشية، وعلامته أن يوضع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط خط رأسي معطوف عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يراد كتابة اللحق فيها، وعند انتهاء كتابته تكتب كلمة: (صح).

(٢) علامة التصويب: أن يضرب على الكلمة الخاطئة، ويوضع فوقها خطأ رأسيّاً معطوفاً عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يراد كتابة التصويب فيها، وبعد كتابته يضع فوقها: (صح).

(٣) علامة التعليقة أو الحاشية: أن يضع فوق الكلمة المراد التعليق عليها خطأ رأسيّاً معطوفاً إلى جهة الحاشية التي سيكتب فيها التعليق، ويستحسن أن يكتب فوق أول كلمة منها: (حاشية) أو: (ح) - وهو ما يفعله الحافظ ابن عبد الهادي في بعض الحواشي -، ولا يكتب في آخرها: (صح).

(٤) انظر مقدمة محقق «تهذيب الكمال»: (١/٨٣).

محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي - عفا الله عنه - في أول شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث وثلاثين وسبعائة) ١. هـ.

٢- أن أسلوب الحافظ ابن عبد الهادي وطريقته في تخريج الأحاديث والكلام عليها، والترجمة للرواة ظاهر فيه، ومن أراد التيقن من ذلك فليوازن بين كلامه هنا وكلامه في كتابه «تنقيح التحقيق».

٣- ذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن عبد الهادي، قال الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات»: (٤٣٩/٢) - وهو يعدد مصنفات ابن عبد الهادي - : «تعليقه على العلل لابن أبي حاتم» كمل منها مجلدان) ١. هـ. ، وذكر ابن قاضي شعبة في «تاريخه» (٣٩٦/٢ - الجزء الأول من المخطوط) ضمن مؤلفات ابن عبد الهادي: «شرح علل ابن أبي حاتم»، وقال: (مجلدات، كمل منها مجلد) ١. هـ.

وذكره أيضاً السخاوي، فقال في «فتح المغيث»: (٣/٣١١) واصفاً «علل ابن أبي حاتم»: (مجلد ضخمة مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترته المنية بعد أن كتب منه مجلداً على يسير منه) ١. هـ.

٤- أنه لا يعرف أحد تصدى لشرح كتاب «العلل» لابن أبي حاتم غير الحافظ ابن عبد الهادي.

٥- أن المؤلف من تلاميذ الحافظ المزي، وقد صرح بذلك في مواضع (انظر: ص: ٤، ٥٥، ٥٨، ١٥٧، ١٦٩، ٢٣٥)، والحافظ ابن عبد الهادي من أبرز تلاميذ المزي.

وبعض هذه الوجوه كافٍ لإثبات نسبة الكتاب لابن عبد الهادي فكيف بها مجتمعة؟!

(تنبه): قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن عبد الهادي من «الدرر الكامنة»: (٣/ ٣٣٢ - رقم: ٨٨٨): (وشرع في كتاب «العلل على ترتيب كتب الفقه» وقفت منه على المجلد الأول) ١. هـ.

فهل هذا كتاب آخر لابن عبد الهادي أم هو كتابنا هذا؟

الأصل أنه كتاب آخر له إلا بدليل أو قرينة، وكنت عندما وقفت على هذه النسخة وقلّبت أوراقها، وقع في نفسي أن هذا الكتاب ليس هو «شرح العلل لابن أبي حاتم»، وإنما هو الكتاب الذي عناه الحافظ ابن حجر - استناداً إلى الأصل في التفريق بينهما -، وذلك أن المعهود في كتب الشروح والتعليقات أن تبدأ بإيراد الكلام المراد شرحه أو التعليق عليه، ثم يكتب الشارح شرحه والمعلق تعليقه، وكنت عند تقليبي لأوراق الكتاب = أجد كل حديث مفصول بعنوان: (حديث آخر) وتحت العنوان يورد الحافظ أسانيد لهذا الحديث من كتب السنة المختلفة، ويذكر كلام الحفاظ فيه، ويترجم لرواته، وربما وقع تحت بعض العناوين إيراد كلام ابن أبي حاتم ابتداءً، وجميع الأحاديث متعلقة بكتاب الطهارة.

ولكن بعد أن قرأت الكتاب كاملاً، علمت أن الحافظ ابن عبد الهادي سلك طريقة مخالفة للمعهود في الشروح والتعليقات، فهو يسرد أسانيد الحديث الذي ذكره ابن أبي حاتم، ثم يختم ذلك بكلام ابن أبي حاتم، وكأنه بهذا يشير إلى الطريقة التي ينبغي أن تدرس بها كتب العلل، فإنه لا يمكن أن يفهم طالب العلم كتب العلل ويستفيد منها الاستفادة التامة = إلا بعد جمع الطرق والأسانيد محل البحث.

فوقع في نفسي بعد ذلك أن الحافظ ابن حجر يريد بكلامه الآنف الذكر كتابنا هذا، وأنه ذكره بالوصف، أو قد يكون جاء في مقدمة المؤلف (التي لم تصل إلينا) إشارة إلى سبب وضعه هذه التعليقة على «العلل» لابن أبي حاتم، كونها مرتبة على أبواب الفقه أو نحو ذلك.

ويؤيد ما سبق أن الحافظ ابن رجب مع تقصيه وتتبعه لمصنفات الحافظ ابن عبد الهادي الكبار لم يذكر الكتاب الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر استقلالاً، وإنما ذكر كتاب «التعليقة على العلل»، ووصف الحافظ ابن حجر منطبقاً عليه، فهو كتاب عللي مرتب على الأبواب الفقهية، بينما نجد الحافظ ابن حجر لم يشر إلى تعليقة ابن

عبد الهادي على «العلل» .

وكنت وقفت على نقول كثيرة للحافظ ابن حجر عن ابن عبد الهادي في «التلخيص» و«اللسان» و«النكت الظراف» وغيرها، فرجعت إليها لعلني أجد فيها قرينة تفيد في الجواب عن سؤالنا السابق، فلم أظفر بشيء .

وخلاصة القول: أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو الكتاب الذي ذكره ابن رجب وغيره (تعليقة على العلل لابن أبي حاتم)، وهل لابن عبد الهادي كتاب آخر في العلل على ترتيب كتب الفقه؟ الذي يظهر الآن أنه ليس له كتاب آخر في ذلك، وأن ابن حجر ذكر تعليقه على العلل بالوصف، والله الموفق للصواب .

عنوان الكتاب

سبق في الفقرة السابقة أن الحافظ ابن رجب ذكر هذا الكتاب باسم: «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم»، وأن ابن قاضي شعبة ذكره باسم: «شرح علل ابن أبي حاتم»، والاختلاف بين الاسمين يسير، ولكن اخترت ما ذكره الحافظ ابن رجب لأنه أسبق من ابن قاضي شعبة، ولاختصاصه بعلم الحديث وعلماء الحنابلة، ولعنايته الواضحة بتتبع مؤلفات ابن عبد الهادي، والله تعالى أعلم وأحكم .

تنبيهات

- ١- أمام عنوان كل حديث يوجد رقمان، الرقم الأول هو رقم تسلسلي لأحاديث الكتاب، وأما الثاني - وهو بين قوسين - فهو رقم الحديث في مطبوعة «العلل».
- ٢- متون الأحاديث النبوية القولية، وبداية كلام ابن أبي حاتم، كتبها باللون الأسود العريض.
- ٣- التزمت العزو إلى المصادر الأصلية التي ينقل عنها ابن عبد الهادي بذكر اسم الكتاب والموضع، فإن لم يتيسر ذلك فيكون العزو إلى مصدر فرعي ينقل عن المصدر الأصلي، مع مراعاة التقدم التاريخي والرواية بالإسناد، وهنا أضيف اسم المؤلف إلى اسم الكتاب والموضع، وما أهملت عزوه فهو علامة على عدم وقوفي عليه.
- ٤- الحافظ ابن عبد الهادي أحياناً يطيل في نقله لكلام أهل العلم على الحديث، لذا فقد حرصت على أن يكون العزو في آخر الكلام المنقول، وفي حالة وجود نقل عن أحد المصادر داخل كلام نقله ابن عبد الهادي فإني أعزوه عند ذكر اسم ذلك المصدر أو اسم مؤلفه، فمثلاً إذا ورد في أثناء كلام للبيهقي نقل عن البخاري، فأضع رقم الحاشية عند اسم البخاري، وأصدرُ الإحالة بكلمة: (هو في).
- ٥- إذا أضفت بعض التعليقات على النصوص المنقولة في الحاشية فأضعها في أثناء النص بين معقوفتين.

ولا بد لي في ختام هذه المقدمة أن أسجل شكري للإخوة الذين تفضلوا: بقراءة الكتاب قبل طبعه؛ وإبداء الملاحظات والتوجيهات التي أفدت منها، فجزاهم الله خيراً، وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر لي ولوالدي ولمشايخي وللمسلمين، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

سامي بن محمد بن جاد الله

في شهر صفر سنة ١٤٢١

الرياض

ص.ب ٤٢٢٢٥ - الرمز ١١٥٤١

وسلم فقال اِنَّهُ عز وجل قد اجتنب الشا عليك والظهور فيه زكلا
 يجتوز ان يتطهروا واولا لا تستنجوا بالماء ورواه تله بن جابر
 مالك بن مغول عن شيار عن شهر بن محمد بن عدياة بن سلام قال
 قال ابي قهرم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابو خالد
 الازهر عن داود بن ايمن عن شهر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم سئل افرقت بازارعه يقول الصحيح عندنا وانه اعلم عن
 محمد بن عدياه بن سلام قط ليس فيه عن ابيه في

اخذه

حديث
 قال الترمذي حسدا محمد بن محمد بن مالك بن عجيل عن اسحق
 بن يوسف بن اي مزده عن ابيه عن عابثه قال كان رسول الله صلى
 عليه وسلم اذا خرج من الغلاء قال عند الملك قال الترمذي هذا
 حديث حسن غريب لا يعرفه الا مرقد شاشا ملك عن ابي
 بن اي مزده وابو مزده بن اي موسى انه عامر بن عدياه بن قيس ولا
 يعرف في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم الا حديث هاشم
 بن الجاهظ ابو القاسم في الاطراف ان الترمذي رواه عن محمد بن
 اسمعيل عن مالك بن ابي عجيل والنعمه التي كتبت بها قد عدها
 محمد بن محمد وقال شيخنا الجاهظ ابو الحاج في بعض نسخ النسخة

نموذج من النسخة الخطية : صورة الورقة الأولى منها.

خزفتج عليهما وقال ابن ابي عمير قال قلت لابي عن جده
زواه الحسن بن الربيع عن ابي شهاب عن عاصم عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه وسلم في المصحح على الحنفين قال ابي عبد الله انا هو عاصم
عن زاهد بن يحيى قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام في قوله ان ابي
ما ذكره ابن ابي عمير عن علي الاخبار التي رويت في الطهارة وهو
اختر المجلد الاول والحمد لله رب العالمين على ما حال
والصلاة والسلام على سيد المرسلين كما ذكره في الروايات
عقل عن قوله انما اولئك اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه
ورضى الله عن اممهم والنابغين لم يجرى الى يوم الدين
يتلوه في المجلد الذي بعده ان شاء الله تعالى باب
اخبار رويته في الصلاة وحسبنا الله ونحمر الويل
فرغ من كتابه العقد الفريد الى ربه ثمه محمد بن احمد بن
عبد الهادي بن شهاب بن محمد بن عبد الهادي المقدسي صفاته
في اول شهر ربيع الاخر من سنة ثلث وثلثين وسبعمائة

نموذج من النسخة الخطية : صورة الورقة الأخيرة منها.